

Distr.
GENERAL

A/51/950*
23 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ١٦٨ من جدول الأعمال
إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح

تقرير الأمين العام

يتكون هذا التقرير من جزأين. ويحتوي الجزء الأول على مقدمة وعلى لمحة عامة عن العناصر الرئيسية للإصلاح، مقسّمة بحسب المواضيع. ويلقي الضوء على هيكل القيادة والإدارة الجديد الذي يقيمه الأمين العام ويلخص التدابير القطاعية الرئيسية التي يقوم باتخاذها والتي يقترحها على الدول الأعضاء.

ويحتوي الجزء الثاني على مناقشة أكثر تفصيلاً لكامل مجموعة تدابير الإصلاح، ومزيد من الشروح والإجراءات المحددة والتوصيات.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



كتاب الإحالة

١٤ تموز/ يوليه ١٩٩٧

عزيزي السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة:

كما تعلمون، فعندما توليت منصب الأمين العام، شرعت في إجراء استعراض مستفيض لأنشطة الأمم المتحدة وللطريقة المتبعة في تنظيم تلك الأنشطة وتسييرها. وكان الهدف في هذا الصدد هو تحديد الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تزيد من فعاليتها وكفاءتها بما تستلزمه مواجهة التحديات التي تنتظرنا ونحن على مشارف قرن جديد وألفية ثالثة للميلاد. ويسرني اليوم أن أقدم إليكم، ومن خلالكم أقدم إلى الجمعية العامة، ما أعتقد أنه أوسع الإصلاحات وأبعدها مدى على مدار السنوات الاثنتين والخمسين من عمر هذه المنظمة. وهي واردة في التقرير المرفق المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح".

وما برح مفهومي للإصلاح واضحاً ومتسقاً على طول الخط: إن المنظمة بحاجة إلى إعادة تشكيل ملموسة كيما تؤدي على نحو أفضل ما يطلب منها المجتمع الدولي أن تؤديه. كما أن القيام بهذه التغييرات من شأنه أن يحقق قدراً يعتد به من الكفاءة في الأداء بما يفرض من ثم إلى وفورات في كثير من الحالات إن لم يكن بالضرورة في جميع الحالات. وهذه الوفورات الناجمة عن الكفاءة، ينبغي بدورها أن توضع في خدمة أسبق أولويات المنظمة وهي تخفيف حدة الفقر وتعزيز الإمكانات المتاحة أمام البلدان النامية. هذا وتنعكس هذه المبادئ في التدابير والمقترحات المبينة في التقرير المرفق.

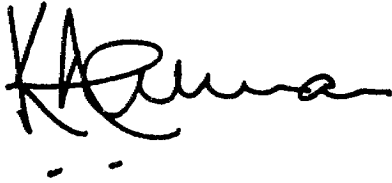
ويشمل التقرير ثلاثة أنواع من التدابير، أولها تلك التدابير التي أستطيع وأعتزم اتخاذها بناءً على مبادرة مني أنا وهي تتعلق إلى حد كبير بتنظيم إدارة الأمانة العامة والبرامج وصناديق الأموال. وفي هذا المضمار، لا يلتمس التقرير أقل من تحويل هيكل القيادة والإدارة بالمنظمة تحويلاً يتيح لها أن تعمل بمزيد من وحدة الهدف وتجانس الجهود وسرعة الاستجابة للتحديات التي تواجهها. وتقصد هذه التدابير إلى تجديد ثقة الدول الأعضاء في أهمية وفعالية المنظمة وإلى رفع همة الموظفين وتجديد روح الالتزام لديهم.

على أن نجاح هذا البرنامج الإصلاحي يتطلب أيضاً توثيق أو أواصر المشاركة والتعاون مع الدول الأعضاء التي تفوض المهام إلى الأمم المتحدة وتزودها بالموارد. وعليه، يشمل التقرير كذلك تدابير تكميلية تدخل ضمن اختصاص الدول الأعضاء. كما يقترح الطرق الكفيلة بتعزيز التوجيه الاستراتيجي الذي لا يمكن أن يقدمه لأعمال المنظمة سوى الجمعية العامة، مع إعطاء الأمين العام الأدوات التي تكفل، على أنجع صورة، تحقيق الأهداف التي هو مكلف بها. وأنا آمل وكلي ثقة في أن تعتمد الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والخمسين، إلى إيلاء النظر بصورة فورية وجادة لتلك المقترحات.

ثالثاً، طرّحت عدة مقترحات أكثر جذرية كي تنظر فيها الجمعية العامة لإمكانية اتخاذ إجراءات بشأنها في الأجل الطويل.

وأود أن أعرب عن الامتنان للمساهمات المهمة التي قدمها في إطار هذه الجهود، السيد موريس سترونغ، المنسق التنفيذي للإصلاح وفريقه الصغير عدداً والمتوقد حماساً. ففي غضون ستة أشهر لا غير، وبموارد محدودة جداً، استطاعوا أن يغطوا أرضية شاسعة من الاهتمامات، فأثبتوا أن بإمكان الأمم المتحدة أن تصلح شأنها داخلياً. وأود كذلك أن أشكر الكثيرين غيرهم من كبار موظفي الأمم المتحدة على ما قدموه بسخاء من وقتهم الثمين، وأخص بالذكر أعضاء اللجنة التوجيهية للإصلاح. وأخيراً فإنني أشعر بالامتنان على المقترحات القيّمة التي تلقيتها في شتى مراحل العملية، سواء من الحكومات أو من المؤسسات أو الأفراد من خارج الأمانة العامة، وهم يودون جميعاً أن يروا الأمم المتحدة تقوم بدور حيوي في القرن القادم.

وتفضلوا، سيادة الرئيس، بقبول فائق الاحترام.



كوفي ع. عنان

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٦		الملاحم الرئيسية
		الجزء الأول: نظرة عامة
٩	٢٥ - ١	أولا - مقدمة
١٤	٩١ - ٢٦	ثانيا - إحداث التغيير
١٤	٦١ - ٢٧	ألف - هيكل قيادي وإداري جديد
١٦	٢٩ - ٢٤	تعزيز القدرة القيادية للأمانة العامة
١٧	٤٨ - ٤٠	تعزيز التوجيه الاستراتيجي من الجمعية العامة
١٩	٥١ - ٤٩	التصرف ككيان واحد على الصعيد القطري ..
٢٠	٥٣ - ٥٢	تحسين أوجه الفعالية والكفاءة الإدارية
٢١	٥٨ - ٥٧	تحقيق عائد يوجه لأغراض التنمية
٢٢	٦٠ - ٥٩	التعامل مع المجتمع المدني
٢٢	٦١	إرساء ثقافة اتصالات
٢٣	٧٩ - ٦٢	باء - الأنشطة الأساسية
٢٣	٦٧ - ٦٣	السلم والأمن
٢٤	٧١ - ٦٨	الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٢٤	٧٥ - ٧٢	التعاون الإنمائي
٢٥	٧٧ - ٧٦	الشؤون الإنسانية
٢٦	٧٩ - ٧٨	حقوق الإنسان
٢٦	٩١ - ٨٠	جيم - آفاق المستقبل
٢٩	٩٥ - ٩٢	ثالثا - أمم متحدة جديدة للقرن الجديد
		الجزء الثاني: التدابير والمقترحات
٣٢	١٠٣ - ٩٧	رابعا - نهج جديدة إزاء وضع السياسات
٣٦	٢١٦ - ١٠٤	خامسا - التركيز على الأولويات الموضوعية
٣٦	١٢٦ - ١٠٤	ألف - السلم والأمن ونزع السلاح
٤٢	١٤٥ - ١٢٧	باء - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٤٩	١٦٩ - ١٤٦ جيم - التعاون الإنمائي
٥٦	١٧٩ - ١٧٠ دال - البيئة والموئل والتنمية المستدامة
٥٩	١٩٣ - ١٨٠ هاء - الشؤون الإنسانية
٦٣	٢٠٦ - ١٩٤ واو - حقوق الإنسان
٦٧	٢١٦ - ٢٠٧ زاي - المجتمع المدني
٧٠	٢٧١ - ٢١٧ سادسا - زيادة قدرات الدعم
٧٠	٢٢٢ - ٢١٧ ألف - تمويل المنظمة
٧١	٢٥٠ - ٢٢٣ باء - الإدارة
٨٢	٢٦٢ - ٢٥١ جيم - الاتصال والإعلام
	دال - جامعة الأمم المتحدة، ومعاهد البحوث والهيئات
٨٥	٢٧١ - ٢٦٣ ذات الصلة
٨٧	٢٨٣ - ٢٧٢ سابعا - الاستعداد لعالم متغير
٩١ المرفق - أمثلة على الإصلاحات الإدارية الجارية

الملاحج الرئيسية

تشمل التدابير والمقترحات المبينة في هذا التقرير برنامج الإصلاح الذي اضطلع به الأمين العام في أثناء الأشهر الستة الأولى بعد توليه منصبه. وهي تشكل مجموعة تغيرات واسعة النطاق وبعيدة المدى من شأنها أن تسير بالمنظمة بثبات على طريق تؤدي إلى إصلاح كبير وجوهري يرمي إلى تحقيق قدر أكبر من وحدة الهدف وتماسك الجهود، ومن المرونة في الاستجابة. وقد تم بالفعل تنفيذ بعض التدابير، وهناك تدابير أخرى سيستغرق تنفيذها وقتاً أطول، وكثير منها يقتضي اتخاذ قرارات من جانب الدول الأعضاء. فالإصلاح، على كل حال، عملية متواصلة وليس حدثاً منفرداً.

وتركز الإجراءات والتوصيات، بصورة أولية، على المجالات ذات الأولوية التالية:

♦ إنشاء هيكل جديد للقيادة والإدارة يعزز قدرة الأمين العام على أداء دوره القيادي وكفالة المساءلة التي تحتاج إليها المنظمة، من خلال:

- إنشاء منصب نائب الأمين العام؛
- إنشاء فريق إدارة عليا؛
- زيادة تطوير وتعزيز اللجان التنفيذية للمجموعات القطاعية التي أنشأها الأمين العام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ والتي تشمل كل إدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛
- تحقيق لامركزية اتخاذ القرارات على الصعيد القطري وتوحيد حضور الأمم المتحدة تحت "علم واحد"؛
- إنشاء وحدة تخطيط استراتيجي.

♦ تأمين السيولة المالية للمنظمة عن طريق إنشاء صندوق ائتمان دائر بمبلغ يصل إلى بليون دولار يمول من التبرعات، أو أي وسائل أخرى قد ترغب الدول الأعضاء في اقتراحها، إلى أن يتيسر حل دائم للحالة المالية للمنظمة.

♦ إدماج اثني عشر كيانا ووحدة من كيانات ووحدات الأمانة العامة في خمسة كيانات واقتراح إدماج خمس هيئات حكومية دولية في هيئتين.

♦ تغيير الثقافة الإدارية مع اتخاذ تدابير لتحسين الإدارة والكفاءة، ستلغي ما لا يقل عن ١٠٠٠ وظيفة، وتخفيض التكاليف الإدارية بمقدار الثلث، وتحسين الأداء، وتحقيق، مع مرور الوقت، وفورات إضافية من حيث الموظفين والتكلفة.

- ◆ إجراء تحسين شامل للسياسات والممارسات المتعلقة بالموارد البشرية، يضمن اكتساب الموظفين للمهارات اللازمة وتوفير الظروف اللازمة لهم لأداء خدمة فعالة.
- ◆ تعزيز التنمية المطردة والمستدامة بوصفها أولوية رئيسية للأمم المتحدة، عن طريق:
 - تجميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التي لها عمليات إنمائية في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مما يسهل توحيدها والتعاون فيما بينها دون النيل من شأن طابعها المميز أو هويتها؛
 - اقتراح "عائد تنمية" لتحويل موارد من الإدارة إلى الأنشطة الإنمائية؛
 - إنشاء مكتب جديد باسم مكتب التمويل الإنمائي، بحيث يقوم نائب الأمين العام بالدور القيادي في استخدام وسائل ابتكارية لتعبئة موارد مالية جديدة من أجل التنمية؛
 - مقترحات لتقاسم الأعباء وزيادة القابلية للتنبؤ، بواسطة تبرعات ومساهمات متفق عليها بالتفاوض لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية تغطي عدة سنوات؛
 - تعزيز البعد البيئي لأنشطة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- ◆ تعزيز وتركيز مهام الأمانة العامة ذات الصلة بوضع المعايير وبالسياسات والمعرفة، وقدرتها على خدمة الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة بإنشاء مجموعة قطاعية موحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
- ◆ تحسين قدرة المنظمة على نشر بعثات حفظ السلام والبعثات الميدانية الأخرى بمزيد من السرعة، بوسائل منها تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الرد السريع.
- ◆ تعزيز قدرة الأمم المتحدة على بناء السلم بعد انتهاء الصراع مع تعيين إدارة الشؤون السياسية كمركز تنسيق لهذا الغرض.
- ◆ تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الجريمة والمخدرات والإرهاب بتوحيد برامج الأمم المتحدة وأنشطتها في مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة.
- ◆ توسيع نطاق أنشطة حقوق الإنسان بإعادة تنظيم وتشكيل أمانة حقوق الإنسان وإدماج حقوق الإنسان في جميع الأنشطة والبرامج الرئيسية للأمم المتحدة.

♦ تحقيق تقدم في جدول أعمال نزع السلاح بإنشاء إدارة لنزع السلاح وتنظيم التسليح، تعنى بتخفيض التسليح وأسلحة الدمار الشامل وتنظيم التسليح.

♦ تعزيز الاستجابة للاحتياجات الإنسانية بإنشاء مكتب جديد لتنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ، يحل محل إدارة الشؤون الإنسانية ويركز قدراته على التصدي بمزيد من الفعالية لحالات الطوارئ المعقدة.

♦ تحقيق تحول جوهري في استراتيجية الأمم المتحدة ومهامها في مجال الإعلام والاتصالات لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمنظمة.

♦ تناول ضرورة إحداث مزيد من التغيير الجوهري بتوصيات يقدمها الأمين العام إلى الدول الأعضاء للنظر فيها:

- إعادة تركيز أعمال الجمعية العامة على القضايا ذات الأولوية القصوى وخفض مدة انعقاد دورات الجمعية العامة؛

- إنشاء لجنة على المستوى الوزاري لدراسة حاجة الأمم المتحدة إلى تغيير جوهري بمراجعة ميثاق الأمم المتحدة والصكوك القانونية التي تستمد منها الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة دساتيرها؛

- تسمية دورة الجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠٠ "الجمعية الألفية" للتركيز على إعداد الأمم المتحدة لمواجهة التحديات والاحتياجات الرئيسية للمجتمع العالمي في القرن الحادي والعشرين، تصاحبها جمعية مرافقة تسمى "جمعية الشعوب".

الجزء الأول: نظرة عامة

أولا - مقدمة

١ - الأمم المتحدة تجربة نبيلة في التعاون البشري. ففي عالم ما لبثت تتنازع مصالح وأهواء كثيرة ومتنوعة، تعمل الأمم المتحدة جاهدة على بلورة رؤية شاملة: وحدة بين الأمم، وإنسانية مشتركة بين الشعوب ووحدانية الأرض التي ليس لنا غيرها. فالمهمة التاريخية للأمم المتحدة ليست مجرد العمل على أساس العناصر المشتركة بين الأمم وإنما على توسيع نطاقها كذلك عبر المكان للتأثير على حياة المزيد من البشر وتحسينها، وعبر الزمان لتتقل إلى الأجيال القادمة التراث المادي والثقافي الذي نحن مؤتمنون عليه. وميثاق الأمم المتحدة، الذي صيغ في وقت كانت التجربة الأليمة لحربين هما أشد حروب التاريخ تدميرا لا تزال حية في الأذهان، يضم بين دفتيه كل هذه الطموحات ويقدم الأدوات المؤسسية اللازمة من أجل السعي لتحقيقها.

٢ - وبعد مضي اثنين وخمسين عاما على توقيع الميثاق، بوسع العالم أن يحتفل بحدوث تغييرات تقدمية عديدة أدت فيها الأمم المتحدة دورا هاما. فقد بدأ دور الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار من اللحظة الأولى تقريبا ولا يزال أحد إنجازاتها العظمى. ويحتفل العالم عما قريب بمرور خمسين عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وساعد أفراد الأمم المتحدة العاملون في حفظ السلام على تحقيق الاستقرار في المنازعات الإقليمية وخففت بعثاتها الإنسانية من المعاناة في جميع أنحاء العالم. وتحثل التحديات التي تواجهها البلدان النامية مكان الصدارة بين الأنشطة الاقتصادية للأمم المتحدة.

٣ - وأمكن التدفق السلس للمعاملات الدولية بفضل قواعد التعامل التي وضعتها الأمم المتحدة ووكالاتها؛ وغدا سكان العالم أوفر صحة وأطول عمرا وأكثر إنتاجا بفضل استئصال الأمراض، وتحسين مستويات التغذية، وتعزيز التنمية الزراعية، وحملات محو الأمية، ومناصرة حقوق المرأة والطفل، وهي مجالات كان لمنظمات الأمم المتحدة فيها دور بارز. وليس للأمم المتحدة نظير بين المنظمات الدولية في تحديد القضايا المستجدة في أفق السياسات ووضع خطط العمل لمعالجتها، بما في ذلك البيئة، وقضايا التنمية الاجتماعية، والظواهر الهمجية في المجتمع العالمي المتمدن مثل الاتجار بالمخدرات وشبكات الإجرام عبر الحدود والإرهاب.

٤ - وفي الوقت ذاته، لا تزال الفجوة واسعة بين المطامح والمنجزات. فعلى الرغم مما حققه التقدم التكنولوجي وعولمة الانتاج والتمويل من رخاء وازدهار لم يسبق له مثيل لكثير من البلدان، لم تجد الحكومات ولا الأمم المتحدة ولا القطاع الخاص بعد سبيلا لاستئصال شأفة الفقر الذي يأخذ دون هوادة بخناق غالبية البشر. بل إن الاختلالات القائمة في الاقتصاد العالمي اليوم تشكل تحديات خطيرة للاستقرار الدولي في المستقبل؛ وهي اختلالات في توزيع الثروة بين قوى التكامل الاقتصادي وقوى التجزئة السياسية، وفيما بين أثر البشرية في النظم الداعمة للحياة على هذا الكوكب وما لتلك النظم من قدرات.

٥ - وفضلا عن ذلك، فإن قوى التجزئة، يحفزها الجور وعدم التسامح، تواصل تمزيق الأمم والشعوب. كما أن الصراعات الضارية، التي يذكي أوارها التعصب والحرمان، والغوضى الكاملة في بعض الأحيان، لا تقيم وزنا للحدود الوطنية والأعراف الدولية على السواء. وتؤدي هذه الاضطرابات الى اتساع انتشار أسلحة ذات قوة فتك مطردة، وتوجد أزمة إنسانية متنامية. وما زلنا نشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وسفك دماء أعداد كبيرة من البشر لغير ما سبب إلا هويتها أو معتقداتها. كما تعاظمت جحافل اللاجئين والمشردين - وأغلبهم ضحايا أبرياء عصفت بهم اضطرابات سياسية ذات أبعاد تاريخية - حتى بلغ عددهم أكثر من خمسة وعشرين مليونا.

٦ - والهدف الأساسي من هذا الجهد الإصلاحي هو تضيق الهوة بين المطامح والمنجزات. وهو يسعى إلى تحقيق ذلك عن طريق إيجاد ثقافة قيادية وهيكل إدارة جديدين بالأمم المتحدة يفضيان إلى تعزيز وحدة الهدف، وتكاتف الجهود، وسرعة الاستجابة للاحتياجات الملحة للمجتمع الدولي. إن إصلاح آلية الأمم المتحدة ليس بديلا عن رغبة الحكومات في استخدام المنظمة، كما أنه لا يستطيع، في حد ذاته، التقريب بين الاختلافات الحقيقية جدا في المصالح والنفوذ القائمة بين الدول الأعضاء. أما ما يمكن أن يحققه ذلك الإصلاح فهو بلوغ أقصى فعالية مؤسسية للأمم المتحدة، ومن ثم تمكينها من القيام على نحو أفضل بما يطلب منها القيام به، وبالتالي القيام بالدعوة لمهمتها الأكبر كوكالة للتغيير التقدمي للأمم وشعوب العالم على السواء والاضطلاع بهذه المهمة بمصداقية.

٧ - وهذا الجهد يتطلب تقييما صريحا لنواحي القوة والضعف المؤسسية الرئيسية في الأمم المتحدة، مقترنا بفهم واضح للإطار المؤسسي الذي ستعمل فيه الأمم المتحدة في السنوات القادمة.

نواحي القوة والضعف المؤسسية

٨ - إن أعظم مصادر القوة التي تتمتع بها الأمم المتحدة يتمثل في عالمية عضويتها وشمولية ولايتها. ويتجلى المظهر الأشمل لجانب القوة هذا في مجال وضع المعايير. فالمعايير التي تقرب من العالمية تشكل أساساً مبدئياً تقيّم وتوجّه وفقا له الممارسات داخل مجتمع الأمم. وهذه المعايير ليست لها أهمية أدبية فحسب، وإنما توفر أيضا القواعد المؤسسية للحياة اليومية داخل المجتمع الدولي: إنها التوقعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات، وإمكانية التنبؤ المتبادل بالسلوك التي تتيحها سيادة القانون للجميع، وتحديد أفضل الممارسات، ومجموعة لا نهاية لها تقريبا من المعايير التي بدونها لا يمكن تصور سير المعاملات الدولية المعتادة.

٩ - والطابع العالمي للأمم المتحدة وولايتها الشاملة يجعلان منها محفلا للحكومات فريدا في نوعه لا غنى عنه للتعرف على القضايا العالمية المستجدة والتفاوض بشأن نهج مشتركة إزاءها وإقرار تلك النهج، وتعبئة الطاقات والموارد لتنفيذ ما اتفق عليه من إجراءات. وقد حققت قدرة الأمم المتحدة على عقد الاجتماعات نتائج مثيرة للإعجاب في ميادين واسعة التنوع، تشمل التجارة والتنمية، والبيئة، وحقوق الإنسان، والتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، والمساواة بين الجنسين، والسكان، فضلا عن السلم والأمن ونزع السلاح.

١٠ - وعلاوة على ذلك، في بعض المجالات الرئيسية، مثل التعاون الإنمائي، ترتبط قدرة الأمم المتحدة على وضع المعايير ارتباطاً مباشراً بتقديم المساعدة للسياسة الوطنية، ويدعمها زيادة على ذلك ما تضطلع به هي من أنشطة تنفيذية. والأمم المتحدة هي وحدها التي لديها خبرة فنية في جميع مجالات الاهتمام الإنمائية تقريباً، بما لها من أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية. والأمم المتحدة هي وحدها التي لديها إمكانيات تقديم الدعم لجميع الأنشطة على تنوعها بدءاً من أنشطة الإغاثة الإنسانية أو حفظ السلام وانتهاءً بالأنشطة الإنمائية.

١١ - وفي الوقت ذاته، لا يمكن أن يكون بوسع القدرات التنفيذية والطموحات البرنامجية للأمم المتحدة أن تواكب مواكبة كاملة الاتساع الهائل لجدول أعمال أنشطتها التداولية. ففي بعض المجالات، تتجاوز المهام التنفيذية الموارد التي توفرها الدول الأعضاء للمنظمة، مما يترك فجوة لا يمكن رآبها بين الاحتياجات والتوقعات من جهة، والإنجاز من جهة أخرى. وفي حالات أخرى، نجد أن الأمم المتحدة هي ببساطة غير مناسبة للقيام بأنشطة تنفيذية.

١٢ - والمصدر الرئيسي للضعف المؤسسي في الأمم المتحدة هو أن بعض جوانبها التنظيمية أخذت تنحو خلال نصف القرن الماضي نحو التجزؤ والازدواجية والتصلب، وإلى أن تكون عديمة الفعالية في بعض المجالات، وزائدة عن الحاجة في غيرها. وكان من شأن الحرب الباردة وما صاحبها من نظام سياسة التكتلات أن جعل من الصعب للغاية على المنظمة، بل ومن المستحيل عليها في بعض الحالات، أن تنفذ كثيراً من أدوارها حسبما توخاها الميثاق، خاصة في مجال السلم والأمن. والحقيقة أن تلك الحرب وذلك النظام قد أثراً على أداء الأمم المتحدة برمتها. بدءاً من الأولويات البرنامجية إلى الطرائق التنظيمية وإدارة شؤون الموظفين.

١٣ - ومع أن الأمم المتحدة استطاعت، على الرغم من هذا المناخ غير الودي، أن تضطلع بالعديد من المبادرات الجديدة طوال سنوات الحرب الباردة، فقد كانت تلك المبادرات في أغلب الأحيان تضاف كطبقة جديدة فوق الأنشطة السابقة بدلاً من أن تدمج فيها إدماجاً فعالاً، أو تحل محل مهام مباشرة عفا عليها الزمن. وهذه القوى ذاتها كانت معوقة حتى للجهود السابقة المبدولة لإصلاح أداء الأمم المتحدة، إذ أفضت في أكثر الأحيان إلى إنشاء آليات موازية أو إقامة هيئات إضافية القصد منها التنسيق بين هياكل الإدارة وليس إلى إقامة هياكل إدارية فعالة.

١٤ - وما أن انتهت الحرب الباردة حتى اندفعت الأمم المتحدة، ودفعت، إلى تلبية الطلب على خدماتها الذي ازداد زيادة هائلة. وبدأت المنظمة في تقديم المساعدة لعمليات التحول إلى الديمقراطية، والوفاق الوطني، وإصلاحات السوق. وطلب منها تقديم مستويات من المساعدة الإنسانية لم يسبق لها مثيل. وأصبحت آلية الأمم المتحدة التي كانت مكرسة لحفظ السلام في وقت ما هي القائمة بخدمات الطوارئ للمجتمع الدولي وهي فرقة إطفاء الحرائق وقوات الدرك وقوة الردع العسكري حتى في حالات لم يكن فيها ثمة سلام يستوجب الحفظ. وعلى طول الطريق ارتكبت أخطاء - وكان سببها في حالات كثيرة أن الموارد المتاحة للمنظمة لم تكن مواكبة لحجم المهام المطلوب منها الاضطلاع بها.

١٥ - والآن، وبعد انقضاء الهياج الجنوني الذي ساد السنوات التي تلت انتهاء الحرب الباردة مباشرة، يمكن للأمم المتحدة، ويجب عليها، أن تقف وقفة تعيد فيها تقييم السبل لمعرفة أيها أكثر فعالية في تحقيق أهدافها الدائمة. ويتمثل التحدي الأساسي في إيجاد هيكل قيادة وإدارة يفضي إلى جعل الأمم المتحدة أفضل تركيزاً وأكثر تماسكاً واستجابة وأكثر فعالية من حيث التكاليف.

الإطار المؤسسي

١٦ - إن الإطار الجغرافي - السياسي الذي تعمل فيه الأمم المتحدة مازال يتعرض لتحولات كبيرة. وعلى مدى الجيل القادم ستصبح الأغلبية بين أكثر الاقتصادات نمواً في العالم اقتصادات تقع فيما يعرف الآن باسم العالم النامي، أخذت تحث السير على مسار يتسارع على نحو مطّرد. وفي الوقت نفسه فإن كثيراً من أقل البلدان نمواً، وخاصة ما يقع منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، معرضة لأن تتجاوزها عملية التوسع والتحول في الميدان الاقتصادي هذه، وتحتاج إلى مستويات مرتفعة وأشكال مختلفة من المساعدة الخارجية. ويجب أن تكون الأمم المتحدة على أتم استعداد للاستجابة للاحتياجات المتغيرة والتحديات التي تنشأ عن هذه الأنماط من التغيير.

١٧ - وثمة تغيير آخر طويل الأجل يؤثر على عمل الأمم المتحدة، وهو مدى التحول الذي طرأ على قضايا السياسة العامة فأصبحت، أو أخذ الناس يفهمونها على أنها، ذات طبيعة مشتركة بين القطاعات أو عابرة للقطاعات. وكانت التنمية من أول المجالات الرئيسية التي تشغل اهتمام السياسات العامة، والتي تحدث بشكل منهجي هذا النمط التقليدي، وتلتها في ذلك البيئة. وأصبح هذا التحدي يفرض نفسه على كل شيء في الأمم المتحدة: التنمية المستدامة، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، والصلة بين المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي - فهذه وكثير غيرها من شواغل الأمم المتحدة الجديدة في مجال السياسات العامة لا تقف عند الحدود القطاعية ولا عند الحدود المؤسسية.

١٨ - وما يعنيه هذا التحدي بالنسبة للأمم المتحدة واضح: فتحقيق النجاح مستقبلاً يتوقف على قدرة الأمم المتحدة على أن تحقق وحدة الهدف بين إداراتها وصناديقها وبرامجها المختلفة، بما يمكنها من العمل بطريقة متسقة ومن استخدام مواردها استخداماً استراتيجياً. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تصبح التحالفات وعلاقات المشاركة مع الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات جزءاً من الروتين التنظيمي العادي.

١٩ - وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل سرعة التغيير قد أخذ يتزايد. فمظاهر التقدم العلمي تنتقل من المختبر إلى المصانع والمزارع، وإلى البيوت والمستشفيات، بسرعة لم يسبق لها مثيل. كما أن التجمع المتزايد لرؤوس الأموال الاستثمارية والقدرة المتزايدة لرؤوس الأموال على الحركة والانتقال قد أخذاً يعيدان رسم خرائط الجغرافيا الاقتصادية بمعدلات لم يشهد لها التاريخ مثيلاً من قبل. والموجات المتتابعة من المستحدثات في تكنولوجيا المعلومات تجعل أحدث المنتجات والطرق التقنية عتيقة خلال فسحة قصيرة من الوقت. والتغطية الإخبارية على مدار الساعة بالإضافة إلى شبكة الإنترنت يخلقان حساسية عالمية للأحداث وقت وقوعها. ونتيجة لثورة المعرفة عموماً، أصبح مقررو السياسات ومن يعينهم الأمر من أفراد

الجمهور يعرفون المزيد عن الطرق التي يمكن بها للعمل اليوم، أو القعود عن العمل، أن يشكل حالة الأحداث في الغد، وبذلك أخذ ينمحي إلى حد ما، بالنسبة لوضع السياسات، التمييز بين الحاضر والمستقبل. ومن شأن تحوّل الإطار الزمني لتقرير السياسات هذا التحول الجذري أن يجعل المرونة والقدرة على الحركة السريعة ميزتين كبيرتين في أية مؤسسة تعمل في هذا الإطار. وليست الأمم المتحدة استثناء من ذلك.

٢٠ - وأخيرا، فإن الإطار المؤسسي الذي تعمل فيه الآن جميع المنظمات الدولية آهل بعدد من الهيئات الأخرى العامة والخاصة، ذات الأدوار على المسرح الدولي، يفوق كثيرا عددها في الماضي. وبالنسبة للأمم المتحدة، فإنه عندما انعقدت الجمعية العامة الأولى بأعضائها البالغ عددهم واحدا وخمسين عضوا في ليك سكسيس في عام ١٩٤٦، كانت مؤسسات بريتون وودز لم تكد تبدأ عملها. ولم يكن الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة قد وجد. ولم يكن هناك سوى عدد قليل من المنظمات الإقليمية. وكانت معظم الحكومات تفرض رقابة على النقد وقيودا على التجارة مما حد كثيرا من تدفقات المعاملات الاقتصادية الدولية. وباستثناء حالات بارزة قليلة، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، كانت المنظمات الدولية غير الحكومية في أغلب الأحيان مجرد رابطات تضم النقابات المهنية الوطنية.

٢١ - واليوم أصبح عدد أعضاء الأمم المتحدة ١٨٥ دولة، وأصبح عدد المنظمات الحكومية الدولية على جميع المستويات يُعدّ بالآلاف. وموارد بضع من هذه المنظمات تتجاوز بكثير موارد الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، نجد أن الشبكة عبر الوطنية المتزايدة الاتساع من المنظمات غير الحكومية تشمل عمليا كل قطاع من القطاعات التي تهم الرأي العام، ابتداء من البيئة وحقوق الإنسان إلى توفير القروض الصغيرة، وتنشط عمليا على كل مستوى من مستويات التنظيم الاجتماعي، ابتداء من القرية حتى مؤتمرات القمة العالمية. وما زال القطاع الخاص يتوسع عبر الحدود الوطنية. وتزيد التدفقات المالية الدولية على التجارة العالمية بنسبة ٦٠ : ١، بينما تواصل التجارة نفسها تفوقها على الزيادات السنوية في الناتج المحلي الإجمالي في العالم بما يقرب من ٥ في المائة. وأخذ الاستثمار الأجنبي الخاص في البلدان النامية يزداد بسرعة حتى أصبح الآن يزيد على التحويلات الرسمية إلى تلك البلدان، التي أخذت تتناقص بإطراد، بنحو ٢٠٠ بليون دولار في السنة.

٢٢ - وما يترتب على هذه التطورات بالنسبة للأمم المتحدة له شقان. الأول هو أن النجاح مستقبلا يتطلب أن تركز الأمم المتحدة، في إطار رسالتها العامة كما حددها الميثاق، على الأنشطة، أو جوانب الأنشطة، التي تتفوق فيها على غيرها. والثاني هو أن النجاح يتطلب أن تتوصل الأمم المتحدة إلى وسائل فعالة للتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ومع مؤسسات المجتمع المدني، وبذلك تضاعف أثر مواردها الذاتية من معنوية ومؤسسية ومادية.

٢٣ - وخلاصة القول هي أن الملامح التنظيمية التي تقتضيها الظروف الخارجية للأمم المتحدة هي من بعض النواحي أقلها توافرا: التوزيع الاستراتيجي للموارد، ووحدة الهدف، واتساق الجهود، وسرعة الحركة، والمرونة. والفرض من جهود الإصلاح الحالية هو إعادة التوازن المطلوب، ووضع الأمم المتحدة على طريق التجديد تأهبا للقرن الحادي والعشرين.

برنامج الإصلاح

٢٤ - تتألف الإصلاحات المؤسسية المبينة في هذا التقرير من ثلاثة أنواع من التدابير. الأول تدابير يستطيع الأمين العام أن يقوم بها، وسوف يقوم بها، بمبادرة منه، وتعلق إلى حد كبير بتنظيم وإدارة البرامج والصناديق التابعة للأمانة العامة، والثاني تدابير تكميلية تدخل في اختصاص الدول الأعضاء، ومنها تشكيل وعمل الهيئات الحكومية الدولية، وتتطلب موافقة تلك الدول. وأخيراً، يقدم التقرير عدداً من المقترحات الأكثر جذرية للنظر فيها والتداول بشأنها على نحو جدي وإمكانية اتخاذ إجراءات بشأنها في المدى البعيد.

٢٥ - والإصلاح ليس حدثاً معزولاً ولكنه عملية مستمرة. ولن تنتهي هذه العملية بهذا التقرير. ومن ثم فإن المقترحات التي يشتمل عليها لا تقتصر أهميتها على بيان سبل محددة تؤدي بها هذه المقترحات إلى زيادة قوة الأمم المتحدة وزيادة مرونتها وقدرتها على التكيف الآن، وإنما تمتد لتشمل الاتجاه العام الذي سيحققه تنفيذها بالنسبة لتطور المنظمة مستقبلاً. فمن الواضح أن القرن القادم سوف يشهد تغيرات عالمية أكثر عمقا وأكثر سرعة. وعلى الأمم المتحدة أن تكون مهيأة لذلك.

ثانياً - إحداث التغيير

٢٦ - كانت جهود الإصلاح المؤسسي تجري على قدم وساق في كل أجزاء المنظمة تقريبا، ابتداء من إدارات الأمانة العامة إلى الأفرقة العاملة الحكومية الدولية. وقد اعتمدت المقترحات المقدمة في هذا التقرير على تلك الجهود. ولكن زاوية النظر هنا مختلفة: فالمبادرات الراهنة تتعلق بتشكيل وعمل المنظمة ككل - وخاصة بقدرتها على العمل ككل. وعلاوة على ذلك فإن المبادرات الراهنة، بقدر ما تتصل بالأمانة العامة للأمم المتحدة، لا تنطلق من الخريطة التنظيمية الحالية بل من المشاكل المؤسسية الجوهرية التي يتعين حلها، بالنسبة للمنظمة عموماً وبالنسبة لكل من المجالات الموضوعية التي تعمل فيها المنظمة.

ألف - هيكل قيادي وإداري جديد

٢٧ - إن من واجب الأمين العام، باعتباره المسؤول الإداري الأول في المنظمة، أن يكفل ترجمة السياسات التي تضعها الدول الأعضاء والتوجيهات التي تصدرها إلى أعمال بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية. والمتوقع منه أن يقدم الأفكار والإرشادات فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. ففي النهاية، وكما ذكرت اللجنة التحضيرية للأمم المتحدة منذ أكثر من ٥٠ عاماً، إن: "الأمين العام، أكثر من أي شخص آخر، هو الذي يمثل الأمم المتحدة في مجموعها. ومن واجبه أن يكون، في نظر العالم، تجسيدا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة التي تسعى المنظمة إلى وضعها موضع التنفيذ". ولقد حاول الأمين العام مواجهة هذه التحديات العديدة لدى القيام بجهده الحالي من أجل الإصلاح المؤسسي.

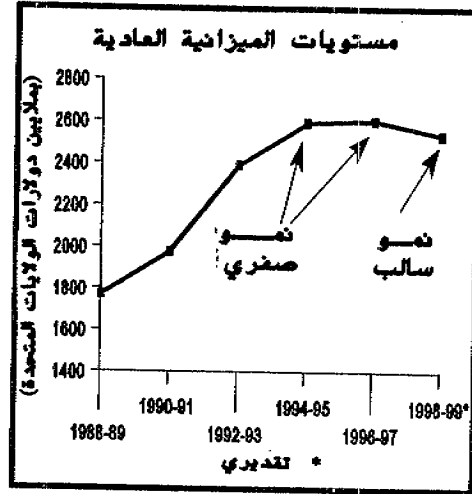
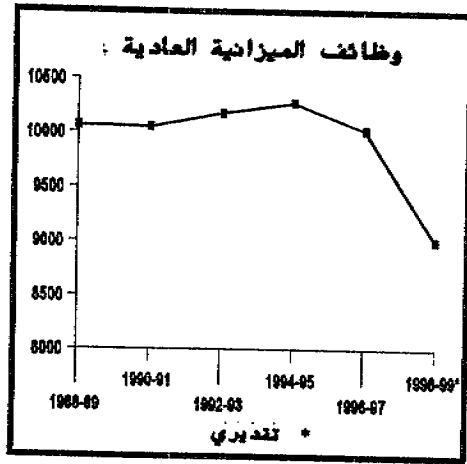
٢٨ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، خطا الأمين العام الخطوات الأولى بإعادة تنظيم برنامج عمل الأمانة العامة حول المجالات الخمسة التي تمثل المهام الأساسية للأمم المتحدة: السلم والأمن؛ والشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والتعاون الإنمائي؛ والشؤون الإنسانية؛ وحقوق الإنسان. وقد تناولت هذه العملية جميع إدارات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها. وتم فيما بعد إنشاء لجان تنفيذية في المجالات الأربعة الأولى، أما مجال حقوق الإنسان فقد اعتبر مجالا متاخلا، ومن ثم مشتركا، مع كل من المجالات الأربعة الأخرى. وقد وزعت جميع كيانات الأمم المتحدة على مجموعة أساسية أو أكثر.

٢٩ - وقد كان الغرض من إنشاء هذه اللجان التنفيذية هو زيادة مساهمة كل وحدة من الوحدات في الأهداف العامة للمنظمة عن طريق الإقلال من ازدواجية الجهود وتيسير المزيد من التكامل والاتساق. وعلى ذلك فقد شكّلت اللجان التنفيذية كأدوات لوضع السياسات وصنع القرارات والإدارة. ويتم التشاور فيما بين رؤساء كيانات الأمم المتحدة بشأن برامج العمل وغيرها من المسائل الموضوعية والإدارية التي تهم الجميع، وتحديد واستغلال سبل تجميع الموارد والخدمات لتحقيق أعظم أثر للبرامج بأقل التكاليف الإدارية، وللقيام عموما بتيسير التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات بصورة مشتركة.

٣٠ - ولقد تحققت بالفعل نتائج عملية لأعمال اللجان التنفيذية. فعلى سبيل المثال، شرعت اللجنة التنفيذية للتعاون الإنمائي في وضع أطر قطرية للتعاون في تخطيط السياسات تكون نقطة انطلاق مشتركة للأنشطة البرنامجية، على الصعيد القطري، لجميع الصناديق والبرامج الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، وللوكالات المتخصصة مستقبلا كما هو مأمول.

٣١ - وفي آذار/مارس ١٩٩٧، أعلن الأمين العام مجموعة أخرى من التدابير الإدارية والتدابير المتعلقة بالميزانية. ويجري حاليا إدماج ثلاث إدارات تعمل في المجال الاقتصادي والاجتماعي في إدارة واحدة لترشيد جهود الأمم المتحدة ذات الأوجه المتعددة في هذه المجالات. وفي الوقت نفسه تم في الأمانة العامة إدماج ثلاثة كيانات تخدم المحافل الحكومية الدولية في كيان واحد لتحسين الدعم المقدم إلى عمل الهيئات التشريعية والمؤتمرات التابعة للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المديرون في كل أنحاء الأمانة العامة بتنفيذ سلسلة من المشاريع المتعلقة بالكفاءة. ويبلغ عدد هذه المشاريع الآن نحو ٥٥٠ مشروعا منها ٢٦٥ مشروعا تم تنفيذها حتى حزيران/يونيه ١٩٩٧. والفرض من هذه المشاريع هو زيادة فعالية التكاليف في إنجاز البرامج.

٣٢ - ونتيجة لهذه الوفورات وغيرها، حققت الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ التي يقترحها الأمين العام، معدل نمو سالب. كما أنها تتضمن تخفيضا في عدد وظائف الأمانة العامة بمقدار ١٠٠٠ وظيفة، وبذلك يكون عدد الموظفين قد انخفض بنسبة ٢٥ في المائة من العدد الأقصى الذي بلغه في ١٩٨٤-١٩٨٥ وهو ما يزيد على ١٢٠٠٠ موظف، كما يتبين من الشكل التالي:



وقد تحققت هذه الأهداف لا بأية تضحية بالمهام، بل بإنجاز هذه المهام بطريقة أكثر فعالية من حيث التكاليف. وعلاوة على ذلك فإن برنامج الإصلاح الوارد في هذا التقرير من شأنه أن ييسر تحقيق هذه الأهداف ويدعمه.

٣٣ - وقد أصبح من الممكن الآن، بفضل التقدم الهام والتغييرات الإيجابية التي حققتها هذه المبادرات في ثقافة المنظمة، تعزيز هذه المبادرات واتخاذها منطلقاً للعمل. وعلى ذلك سيقوم الأمين العام بتنفيذ سلسلة من الإجراءات الأخرى لإعادة تنظيم الأمانة العامة والتقدم بتوصيات تكميلية إلى الدول الأعضاء.

تعزيز القدرة القيادية للأمانة العامة

٣٤ - يتمثل التحدي الأول في تعزيز قدرة الأمين العام وكبار المديرين على تعزيز وحدة الهدف، وتكاتف الجهود، وسرعة الاستجابة في جميع أرجاء الأمم المتحدة، بما فيها صناديقها وبرامجها. والغاية من التدابير التالية هي تحويل تنظيم الأمانة العامة من الصورة التقليدية المتمثلة في مجموعة متباينة من الوحدات، التي يعوزها التركيز الاستراتيجي، إلى هيكل أفقي أكثر تساوفاً ومرونة يعطي الجانب الاستراتيجي أهمية أكبر. ويرد وصف هذا الهيكل الجديد في الشكل المعنون "إطار للتغيير"، الذي يرد في آخر الجزء الأول من هذا التقرير.

• فريق الإدارة العليا

٣٥ - يقوم الأمين العام بإنشاء فريق الإدارة العليا. وسيتكون هذا الفريق من رؤساء اللجان التنفيذية الأربع، يضاف إليهم عدد من كبار المديرين يختارهم الأمين العام. وسيكون برئاسة الأمين العام، وتكون مسؤوليته الأولى هي مساعدة الأمين العام في قيادة عملية التغيير وإرساء إدارة سليمة في جميع أرجاء المنظمة.

٣٦ - وستواصل اللجان التنفيذية عملها مع إدخال بعض التغييرات في عضويتها ووظائفها لكي تنعكس فيها نتائج هذا التقرير. وسيكون في عداد مسؤولياتها الجديدة وضع التوصيات المنفصلة في الجزء الثاني من هذا التقرير موضع التشغيل وتنفيذها. وسيواصل الأمين العام عقد اجتماعات دورية مع جميع رؤساء الإدارات والبرامج والصناديق.

• نائب الأمين العام

٣٧ - إن تعدد الأدوار التي يؤديها الأمين العام مصدر رئيسي من مصادر القوة لهذا المنصب. ولكن ذلك يحد أيضا من الاهتمام الذي يمكن أن يوليه الأمين العام لتوفير القيادة الفكرية والتنظيمية المطردة للمنظمة. كذلك يعد اتساع نطاق برامج الأمم المتحدة الفنية مصدرا عظيما من مصادر قوتها المؤسسية الكامنة، ويتسم بأهمية خاصة حين لا تقتصر احتياجات المجتمع الدولي أوفرادى الدول الأعضاء على قطاعات نشاط محددة، كما في حالات الطوارئ المعقدة، أو في الأطوار الانتقالية من حفظ السلام إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع ومن ثم نحو الشواغل الإنمائية الأطول أجلا. إلا أن المنظمة ليست قادرة دائما على الاستفادة من مواطن القوة هذه.

٣٨ - وبناء على ذلك، سيوصي الأمين العام الجمعية العامة بإنشاء منصب نائب الأمين العام. وسيضطلع نائب الأمين العام، رجلا كان أم امرأة، بالمسؤوليات التي يطلبها الأمين العام، وسيؤدي دورا مهما في كفالة نجاح الأنشطة والبرامج التي تشمل عدة قطاعات وظيفية ووحدات تابعة للأمانة العامة، بغية استخدام ثقل مكتب الأمين العام لتحقيق التساوق بين القطاعات وبين المؤسسات.

• وحدة التخطيط الاستراتيجي

٣٩ - إن قدرة الأمين العام على قيادة المنظمة قيادة فعالة في زمن تطغى عليه التغيرات السريعة والمعقدة تتوقف أيضا على وصوله إلى أفضل ما هو متاح من معلومات وبحوث متصلة بالسياسة العامة وتمكّنه من استخدامها. وبناء على ذلك، ستُنشأ وحدة صغيرة للتخطيط الاستراتيجي لدعم الأمين العام في هذا الصدد. وستكلف الوحدة بتحديد القضايا والاتجاهات العالمية الناشئة، وتحليل ما لها من آثار على أدوار الأمم المتحدة وأساليب عملها، ووضع توصيات بشأن السياسة العامة لتقديمها إلى الأمين العام وفريق الإدارة العليا.

تعزيز التوجيه الاستراتيجي من الجمعية العامة

٤٠ - الجمعية العامة هي جهاز الأمم المتحدة الذي يتجسد فيه على أكمل وجه الطابع العالمي والديمقراطي للمنظمة. فهي تحدد الإطار العام للسياسات الذي تعمل الأمم المتحدة ضمن حدوده. ومع دخول العالم قرنا جديدا، بما ينطوي عليه من تحديات جديدة وقضايا معقدة، فإن العلاقة بين الجمعية العامة والأمين العام

يجب أن تكون علاقة وثيقة ومتكاملة، تقوم على فهم مشتركة وأهداف مشتركة. ولذلك، سيكون مفيدا للغاية أن تُبذل على الصعيد الحكومي الدولي جهود مماثلة للجهود المبذولة من أجل تعزيز التساوق المفاهيمي والمؤسسي داخل الأمانة العامة. ويمكن تحقيق ذلك بعدة وسائل.

• تركيز المناقشات في الهيئات التشريعية

٤١ - ربما كان من المستصوب إدماج الملامح الرئيسية لمؤتمرات الأمم المتحدة في برامج الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن تحقيق ذلك بأن تحدد الجمعية العامة، قبل سنتين على سبيل المثال، قضية رئيسية تكون موضوعا للمناقشة في جزء خاص مدته أسبوع واحد يعقد على مستوى رفيع. وتناط المسؤولية عن الأعمال التحضيرية لهذا الجزء بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو أية هيئة أخرى مختصة. ويمكن للمجلس أو الهيئة المختصة أن يستخدم الكثير من التقنيات والطرائق التي جرى تطويرها في التحضير لمؤتمرات الأمم المتحدة. وقد ترغب الجمعية العامة، إذا ما وافقت على ذلك، في أن تنظر في "التمويل الدولي للتنمية" بوصفه أول مسألة من هذا النوع.

٤٢ - ومن المفيد أيضا أن تقرر الجمعية العامة اتخاذ ترتيبات لأن تركز كل لجنة من لجانها الرئيسية أعمالها بشكل مواضيعي. ومن شأن هذه المناقشة المواضيعية أن تمثل جهدا جماعيا يتيح، في كل دورة من دورات الجمعية العامة، التصدي بتعمق لعدد محدود من المجالات التي تكون موضع اهتمام كبير.

• ترشيح جدول الأعمال

٤٣ - ينطلق عمل الأمانة العامة مباشرة من المهام التي تكلفها بها الجمعية العامة وسائر الهيئات التشريعية. والأمين العام مسؤول عن تنفيذ كل هذه المهام. وبوسع الدول الأعضاء أن تزيد من فعالية المنظمة وتمكّن الأمين العام من تركيز موارد الأمانة العامة في المجالات ذات الأولوية إذا قامت بمراجعة متعمقة لجدول أعمال الجمعية العامة. فعلى مر السنين، ظلت بنود عديدة مدرجة في جدول الأعمال على الرغم من تساؤل أهميتها أو تغير الظروف التي وضعت البنود لمعالجتها. وقد تتيح مراجعة جدول الأعمال تحديد بنود أقل أهمية من حيث الأولوية يمكن حذفها، ووضع عملية تضمن تطور جدول الأعمال على نحو يعكس المجالات ذات الأولوية الرئيسية في المستقبل. وهذا من شأنه أيضا أن يمكن الجمعية العامة من اختتام مداولاتها في وقت مبكر.

• أحكام الأجل المحددة

٤٤ - بالإضافة إلى ما تقدم، يوصي الأمين العام الجمعية العامة بأن تعيّن أجلا محددا لكل مبادرة تنطوي على هيكل تنظيمية جديدة وأو التزامات مالية كبيرة، بحيث يعاد النظر فيها عند حلول الأجل ولا تُجدد إلا بإجراء محدد تتخذه الجمعية العامة.

• إعداد الميزانية على أساس النتائج

٤٥ - قليلة هي الآليات المؤسسية التي تؤثر في التشغيل والتوجيه الاستراتيجيين تأثيراً أكبر من تأثير عملية الميزنة (إعداد الميزانية). وللدول الأعضاء كل الحق في نشدائها أقصى درجات الشفافية في استخدام الموارد. وفي الوقت نفسه، كثيراً ما يضطر مديرو البرامج إلى التعامل مع تحديد المدخلات تحديداً شديداً التفصيل وعديم المرونة أحياناً، بما في ذلك تحديد رتب الموظفين وفئاتهم، تحدّد الجمعية العامة في سعيها إلى ممارسة توجيه أكبر فيما يتعلق بالسياسة العامة. وفي غضون ذلك، لا تحظى القضية الحقيقية المتمثلة في كيفية تحقيق النتائج المطلوبة على خير وجه إلا باهتمام ضئيل نسبياً.

٤٦ - ولذلك، يقترح الأمين العام أن يبدأ هو والدول الأعضاء حواراً يهدف إلى تحويل الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة من نظام يقوم على حساب المدخلات إلى نظام يقوم على المساءلة على أساس النتائج. وبموجب هذا النهج الجديد، الذي أخذ به كثير من الدول الأعضاء على الصعيد الوطني، تحدد الجمعية العامة، من خلال لجانها المختصة، النتائج التي توقع أن تحققها المنظمة في حدود الميزانية المتاحة. وتكون الأمانة العامة مسؤولة عن مدى إنجاز النتائج المحددة، ويحكم على أداؤها على هذا الأساس. وفي الوقت نفسه، يمارس الأمين العام مسؤولية أكبر في تحديد تفاصيل المدخلات التي تتيح تحقيق النتائج بأقصى درجات الفعالية.

• العودة إلى توزيع المهام بالاستناد إلى الميثاق

٤٧ - يعرب الميثاق ووثائقه التحضيرية عن نية واضحة في أن يكون هناك توزيع للمهام محدد بجملاء بين الجمعية العامة والأمين العام. ومن شأن تجاوز أي من الطرفين سلطته على حساب سلطة الآخر أن يقوض كفاءة عمل المنظمة وفعاليتها. وعلى مر السنين، اتخذت الجمعية العامة قرارات ووضعت ممارسات قيدت قدرة الأمين العام على إدارة الأمانة العامة، بما في ذلك ما يتصل بتعيينات كبار الموظفين، ولكنها لم تقدم في أوقات أخرى توجيهها كافياً فيما يخص أهداف البرامج وتنفيذها.

٤٨ - ويقترح الأمين العام أن تعيد الجمعية العامة النظر في التوزيع الراهن للمهام والمسؤوليات بين الجهازين، بغية إعادة التوازن الذي كان متوخى عند إنشاء المنظمة. وهو يرحب بأي فرصة تتاح له لتقديم مقترحات إلى الجمعية العامة في هذا الصدد.

التصرف ككيان واحد على الصعيد القطري

٤٩ - تؤدي الأمم المتحدة أنشطتها التنفيذية على الصعيد القطري، بالتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية، في مجالات متنوعة من قبيل تعزيز التنمية، ورعاية اللاجئين، وتحسين الأطفال، وتقديم المساعدة الإنسانية. وفي أغلب الأحيان، تضطلع كيانات الأمم المتحدة المختلفة المشاركة في هذه الأنشطة

بأعمالها كلا على حدة، من دون إيلاء اعتبار لوجود الكيانات الأخرى أو الاستفادة منها. ويجب أن يتحقق في الميدان ما ستحققه هذه المبادرات الإدارية الاستراتيجية من تعزيز وحدة الهدف وتماسك الأداء على صعيد المقر.

• **اتساق البرامج وتكاملها**

٥٠ - على نسق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي يجري إنشاؤها في مقر الأمم المتحدة، والتي يرد وصفها أدناه، طلب الأمين العام إلى الصناديق والبرامج المشاركة وضع ترتيبات استشارية وتعاونية مناظرة على الصعيد القطري. وبالإضافة إلى ذلك، ستدمج المساعدة المقدمة من كل برنامج وصندوق من برامج الأمم المتحدة وصناديقها على الصعيد القطري في إطار مشترك هو إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

• **دار الأمم المتحدة**

٥١ - ستعمل جميع كيانات الأمم المتحدة التي لها بعثات مستمرة على الصعيد القطري في مقر واحد مشترك يطلق عليه اسم "دار الأمم المتحدة"، تحت راية واحدة هي راية الأمم المتحدة. وفي البلدان التي يوجد بها منسق مقيم ستصبح جميع الصناديق والبرامج وكذلك مراكز الأمم المتحدة للإعلام جزءاً من مكتب واحد للأمم المتحدة تحت إشراف المنسق المقيم.

تحسين أوجه الفعالية والكفاءة الإدارية

٥٢ - لا بد من تعزيز نظم الإدارة في الأمم المتحدة في زمن يشهد تزايد الطلبات وشحة الموارد. ومن الضروري زيادة فعالية الإدارة لتكون سندا أكبر لإنجاز المهام التي تحددها الدول الأعضاء. ويجري حالياً تنفيذ برنامج إصلاح إداري، وسيتم الإسراع به، لتقليل التكاليف الإدارية وغيرها من التكاليف العامة.

• **البُعد المتعلق بالموارد البشرية**

٥٣ - تحتاج السياسات والممارسات المتبعة في الأمم المتحدة حالياً فيما يتصل بإدارة الموارد البشرية إلى تحسينات كبيرة حتى ترقى إلى مستوى رسالة المنظمة. وانطلاقاً من استراتيجية إدارة الموارد البشرية التي وضعها الأمين العام واعتمدها الجمعية العامة، يحتاج الأمر إلى مزيد من الجهود للاستفادة بأقصى ما يمكن من مواهب وتغاني الغالبية العظمى من موظفي الأمم المتحدة. وبناء على طلب الجمعية العامة سيقدم الأمين العام إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية عرضاً شاملاً لما تم من تقدم في تنفيذ استراتيجيته مع مقترحات جديدة. وسيقدم الأمين العام إلى الدورة الثانية والخمسين مدونة لقواعد السلوك لضمان تحلي موظفي الأمم المتحدة بأعلى مستويات الاستقلالية والنزاهة.

٥٤ - وهناك العديد من المبادرات الأخرى يجري اتخاذها في هذا المجال، منها الاستثمار في تدريب الموظفين، بمن فيهم المدبرون، لتحسين المهارات الفنية وغيرها، وإعادة تدريب الموظفين الذين تأثروا بتدابير الإصلاح في المنظمة، وتبسيط النظام الإداري للموظفين وترشيد ممارسات التعيين وغيرها من الممارسات الإدارية، وتوفير تطوير وظيفي أكثر كفاءة. ومن عوامل النجاح الرئيسية تحقيق اللامركزية وتفويض السلطات مقرونا بمساءلة تامة. كما أن الأمين العام مصمم على تحقيق أهداف المنظمة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين تحقيقا تاما.

• تحسين إنجاز المهام

٥٥ - تقوم جميع إدارات الأمانة العامة ومكاتبها بعمليات مراجعة إدارية تعزیزاً لقدرتها على تحقيق الأهداف بأكثر الطرق الممكنة اقتصادا في التكلفة مع تدعيم خدماتها المقدمة للدول الأعضاء. والعمل جار في تبسيط تكنولوجيا المعلومات واقتناؤها وفي إنشاء مرافق للخدمات المشتركة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي.

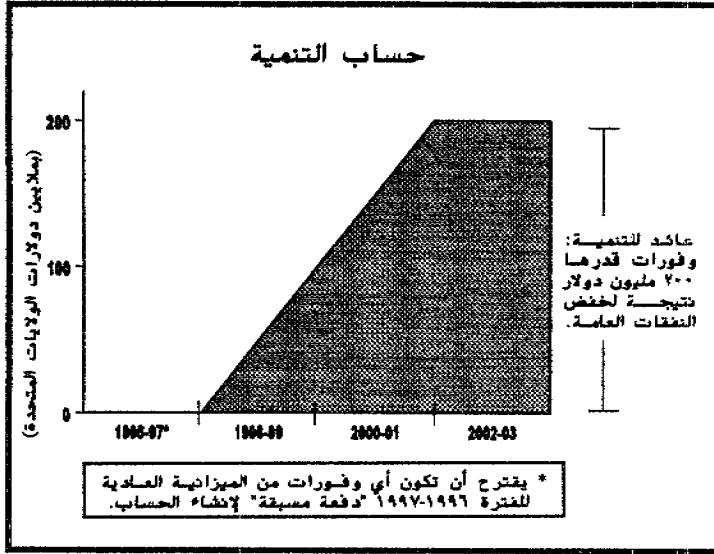
• دخول الأمم المتحدة إلى العصر الإلكتروني

٥٦ - توفر الأمم المتحدة لجميع البعثات الدائمة والمنظمات غير الحكومية وللجمهور عامة في جميع البلدان سبل الوصول إلى الوثائق والمنشورات والمعلومات الأخرى المتصلة بالأمم المتحدة. وقد تم في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ ربط جميع البعثات الدائمة في نيويورك بموقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية وبنظام الأقراص الضوئية عن طريق شبكة "الإنترنت".

تحقيق عائد يوجه لأغراض التنمية

٥٧ - ليس الإصلاح في جوهره مجرد عملية إنقاص للتكاليف أو تخفيض لعدد الموظفين. فهو يهدف إلى كفاءة استخدام الموارد التي تعهد بها الدول الأعضاء إلى المنظمة في إنجاز المهام التي تعهد بها إليها بأكثر الطرق فعالية وكفاءة. بما في ذلك على المستوى القطري. والأمين العام ملتزم بالإضافة إلى ذلك بتقليص التكاليف غير البرنامجية من ٣٨ في المائة من الميزانية العادية إلى ٢٥ في المائة منها على مدى فترتي السنتين القادمتين، وتحويل الوفورات المحققة إلى "عائد للتنمية".

• حساب التنمية



٥٨ - يقترح الأمين العام أن توافق الجمعية العامة على إنشاء حساب للتنمية، يتم تمويله من الوفورات الناتجة عن تخفيض التكاليف غير البرنامجية وعن صور الكفاءة الإدارية الأخرى. وهو يتوخى أن يصل هذا الحساب إلى ٧٠٠ مليون دولار أمريكي على الأقل في ميزانية السنتين التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وأن تستخدم أي أموال لم تنفق من الميزانية العادية لعام ١٩٩٦-١٩٩٧ بمثابة "دفعة أولى" لإنشاء هذا الحساب.

التعامل مع المجتمع المدني

٥٩ - يشكل المجتمع المدني قوة كبيرة ومتزايدة الأهمية في الحياة الدولية. وقد لاحظت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة أن الكثير من أعمالها، خاصة ما يتم منها على المستوى القطري، سواء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو في الشؤون الإنسانية أو الصحة العامة أو النهوض بحقوق الإنسان، ينطوي في جوهره على مساهمات تتسم بالتنوع والتفاني من المنظمات والمجموعات غير الحكومية. كذلك، فإن النمو الواضح في تدفق المعاملات الاقتصادية الدولية من القطاع الخاص في خلال العقد الماضي قد جعل من القطاع الخاص القوة الدافعة الرئيسية وراء التحول الاقتصادي الدولي. ومع ذلك، فرغم الظواهر المتزايدة التي تدل على وجود مجتمع مدني عالمي يزداد قوة باستمرار، ما زالت الأمم المتحدة غير مهيأة بالقدر الكافي في الوقت الحاضر للتعامل مع المجتمع المدني واتخاذ شريكا حقيقيا في عملها.

٦٠ - ولذلك، يتخذ الأمين العام ترتيبات تيسر لجميع كيانات الأمم المتحدة الانفتاح على منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بأنشطة في قطاع كل منها والعمل معها على نحو وثيق، وتسهيل زيادة التشاور والتعاون بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات.

إرساء ثقافة اتصالات

٦١ - عين الأمين العام، كجزء من مبادراته في شهر آذار/مارس، فرقة عمل معنية بإعادة توجيه أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإعلام. وقدمت فرقة العمل تقريرا شاملا يتضمن عدة استنتاجات وتوصيات

جوهريّة. ويحث التقرير، فوق كل شيء، على أن توضع وظائف الاتصالات في صميم الإدارة الاستراتيجية للمنظمة، ويخلص إلى أن نجاح الأمم المتحدة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتها على إبلاغ رسالتها بفعالية، وأنه ينبغي بالتالي أن تتغلغل في المنظمة بأسرها ثقافة اتصالات جديدة. ويؤيد الأمين العام الأفكار الرئيسية التي يتضمنها التقرير، وهو يقوم حالياً بوضع خطة لتنفيذها.

باء - الأنشطة الأساسية

٦٢ - يهدف هيكل القيادة والإدارة الجديد الذي ورد وصفه أعلاه إلى تزويد قيادات المنظمة بالأدوات التي تمكنها من تحقيق وحدة الهدف واتساق الجهود وسرعة الاستجابة في الأمم المتحدة. ويجب أن يشكل ذلك الهدف نفسه برامج العمل الموضوعية للمؤسسات. ولا بد أن يتعلم كبار المديرين في جميع أنحاء المنظمة، على نحو متزايد، العمل على أساس أهداف موضوعية مشتركة، وليس على أساس بنود الميزانية أو ما قد يفصل بين وحداتهم من حدود مؤسسية. وتصور الإجراءات والتوصيات المفصلة الواردة في الجزء الثاني من هذا التقرير مقترحات الأمين العام في هذا الصدد، مع الأسس المنطقية التي تستند إليها. ويرد أدناه بيان التحديات والمقترحات الرئيسية.

السلم والأمن

٦٣ - شكلت التطورات المثيرة التي شهدتها حقبة ما بعد الحرب الباردة تحدياً للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين والمحافظة عليهما. وسيبقى حفظ السلام أداة لا غنى عنها لتحقيق أهداف الأمم المتحدة، وتبذل الآن جهود لتعزيز فعاليته. كما يجري تعزيز القدرة المؤسسية على الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم بعد انتهاء الصراع.

٦٤ - وفي مجال حفظ السلام، تحقق تحسن كبير بالتوصل إلى نقاط تفاهم محددة مع الدول الأعضاء بشأن ما تتيحه لعمليات حفظ السلام من الأفراد والعتاد بدرجات من الاستعداد متفق عليها. والآن يحث الأمين العام الدول الأعضاء على الاتفاق بشأن الترتيبات وتوفير الوسائل التي تمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بعمليات حفظ السلام ونشرها على وجه السرعة.

٦٥ - وفي مجال الدبلوماسية الوقائية، تحتفظ الأمم المتحدة بنظام للرصد على نطاق العالم، لاكتشاف ما قد يوجد من تهديدات للسلم والأمن الدوليين، بهدف دعم الجهود التي يبذلها مجلس الأمن. ويجري الارتقاء بنظام الإنذار المبكر هذا بصورة متواصلة، بغية القيام في الوقت المناسب بإسداء المشورة لمجلس الأمن وغيره من المؤسسات التي يعينها الأمر لتقوم على أساسها باتخاذ إجراءات وقائية.

٦٦ - وقد عين الأمين العام إدارة الشؤون السياسية لتكون مركز التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق ببناء السلم بعد انتهاء الصراع -- أي الآلية التي تكفل التكامل التام بين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في البلدان الآخذة في الخروج من الأزمات وأن تكون هذه الجهود انعكاساً صادقاً لأهداف المهام التي

يحددها مجلس الأمن والأمن العام. وستؤدي إدارة الشؤون السياسية مهامها بصفتها رئيسة اللجنة التنفيذية للسلم والأمن.

٦٧ - إن انتشار الأسلحة -- سواء أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية -- يهدد الاستقرار الدولي. وتجري إعادة تشكيل مركز الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ليصبح إدارة نزع السلاح وتنظيم التسليح. وسيكون من أعلى أولويات هذه الإدارة وضع الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بمنع انتشار جميع أنواع الأسلحة، ومراقبة تدفق الأسلحة التقليدية إلى مناطق المنازعات.

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٦٨ - إن دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي واحد من الأهداف الأساسية للأمم المتحدة التي نص عليها الميثاق. ولا يزال استمرار عدد من المشاكل القديمة يشكل تحدياً خطيراً، بما في ذلك تخفيف حدة الفقر وتسهيل مشاركة أعداد أكبر من الدول بقدر أكثر نشاطاً في الاقتصاد العالمي الآخذ في الاتساع. وقد ظهرت أيضاً قضايا جديدة في العقود الأخيرة، من بينها التحديات التي تمثلها التنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، والعولمة بصورها المختلفة، وشبكات الجريمة عبر الحدود الوطنية الآخذة في الانتشار، والإرهاب، والاتجار بالمخدرات. وقد اقترحت مجموعة من التدابير لتحسين أداء الأمم المتحدة في هذه الميادين.

٦٩ - ويجري الآن دمج ثلاث إدارات في الميادين الاقتصادية والاجتماعي وتوحيدها في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، وسيؤدي هذا إلى مزيد من الترشيح والكفاءة. يضاف إلى ذلك أن الأمين العام يقترح على الدول الأعضاء بعض الطرق لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهي تشمل تيسير حصوله على دعم من الخبراء، ولا سيما في مجال سياسة الاقتصاد الكلي، ودمج عدد من هيئاته الفرعية.

٧٠ - وستصبح فيينا مقر الجهود المتكاملة التي تبذلها الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة والمخدرات والإرهاب. وسينشأ مكتب جديد بارز المكانة هو مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، يوحد أنشطة الأمم المتحدة في هذه المجالات ويعززها.

٧١ - ويقوم الأمين العام أيضاً باستطلاع الطرق لتعزيز، وربما لإعادة تشكيل، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وهما هيئتا الأمم المتحدة المعنيتان، بصورة أكثر مباشرة، بقضايا البيئة والتنمية المستدامة والمستوطنات البشرية.

التعاون الإنمائي

٧٢ - في مجال التعاون الإنمائي يوفر الطابع المميز ومحور التركيز المحدد لكل من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المشتركة في الأنشطة الإنمائية مزايا هامة للغاية للبلدان والشعوب التي تقدم الخدمات إليها، وهي

بذلك تسهم إسهاما كبيرا في الرسالة الشاملة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه فإن إنجاز الأنشطة الإنمائية بأقصى قدر من الفعالية يتطلب أيضا نهجا تعاونيا أكثر تكاملا مما يوجد في الأمم المتحدة في الوقت الراهن. ويقترح الأمين العام عدة مبادرات كبيرة ترمي إلى المواءمة بين هذين الشاغلين المتلازمين.

٧٣ - يجري الآن إنشاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي تتألف من البرامج والصناديق الإنمائية الرئيسية ومن إدارات وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وتتمثل أهداف المجموعة في تسهيل وضع السياسات وصنع القرارات بصورة مشتركة، وتشجيع التعاون البرنامجي، وتحقيق الكفاءة الإدارية. وسينعكس هذا التغيير الذي يتم في المقر على الصعيدين الإقليمي والقطري، حيث سيتم دمج جميع برامج الأمم المتحدة ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٧٤ - وستحتفظ الصناديق والبرامج المشاركة في المجموعة الإنمائية بتميئزها الحالي وبهيكل المسألة القائمة. وفي الوقت نفسه يدعو الأمين العام الدول الأعضاء إلى استطلاع طرق مناظرة لتيسير المراقبة على نحو أكثر تكاملا، وذلك بطرق منها على سبيل المثال عقد لجان مشتركة و/أو اجتماعات متعاقبة لمجالسها التنفيذية.

٧٥ - وأخيرا، بدأ الأمين العام مشاورات مع رئيس البنك الدولي بغية تقوية التعاون وتحقيق المزيد من الترشيح والتنسيق بين البنك والأمم المتحدة.

الشؤون الإنسانية

٧٦ - تتمثل رسالة الأمم المتحدة الإنسانية في تقديم المساعدة لضحايا الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ الأخرى. وفي السنوات الأخيرة كانت حالات الطوارئ الإنسانية تحدث كثيرا في سياقات سياسية وعسكرية معقدة، بما في ذلك الصراعات الأهلية، وقد يكون عمال الإغاثة أنفسهم معرضين فيها للخطر. وقد أظهرت التجارب - واعترفت الجمعية العامة بذلك، أن الأعمال الإنسانية اليوم يمتد نطاقها إلى ما هو أبعد بكثير من توفير الإغاثة، وأنها تنطوي أيضا على الإنذار المبكر، والوقاية، والدعوة، والإصلاح، ودعم الانتقال إلى التنمية الأطول أجلا. ومن الواضح كذلك ضرورة تحسين تنسيق استجابات الأمم المتحدة الإنسانية وسرعة إيصالها.

٧٧ - وبالتالي يعكف الأمين العام على إجراء إعادة تشكيل رئيسية لأجهزة الأمانة العامة المسؤولة عن تنسيق المساعدات الإنسانية. وسينشأ مكتب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ليحل محل إدارة الشؤون الإنسانية الحالية، وستنقل المسؤوليات التنفيذية التي تقوم بها الإدارة إلى كيانات مختصة أخرى توفر المساعدة في الميدان. وسيؤدي منسق الإغاثة في حالات الطوارئ الدور الذي تقوم به تلك الإدارة في التنسيق والدعوة ويعمل على تعزيزه. ويجري بالإضافة إلى ذلك إنشاء لجنة توجيه لزيادة التنسيق بين الوكالات، والتنسيق على الصعيد الميداني، وتعبئة الموارد.

حقوق الإنسان

٧٨ - تعتبر حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من تعزيز السلم والأمن، والازدهار الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية. وإن الأمم المتحدة، كمنظمة عالمية، ما فتئت طيلة حياتها تعمل بنشاط على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ووضع أدوات لرصد الامتثال للاتفاقات الدولية، مدركة في الوقت ذاته أوجه التنوع الوطنية والثقافية. لذلك اعتبر أن حقوق الإنسان قضية تدخل في كل من المجالات الموضوعية الأربعة لبرنامج عمل الأمانة العامة (السلم والأمن؛ والشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والتعاون الإنمائي؛ والشؤون الإنسانية).

٧٩ - ومن هنا فإن إحدى المهام الرئيسية للأمم المتحدة هي تعزيز برنامجها في مجال حقوق الإنسان وإدماجها إدماجاً كاملاً في النطاق العريض لأنشطة المنظمة. وقد تم بالفعل تنفيذ عدد من التغييرات الهامة في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمين العام بصدد دمج مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان في كيان واحد هو مكتب المفوض السامي. وبذلك سيكون للمفوض السامي الجديد لحقوق الإنسان قاعدة مؤسسية صلبة ينطلق منها لقيادة المنظمة في مهمتها في مجال حقوق الإنسان.

جيم - آفاق المستقبل

٨٠ - من شأن التغييرات المتوخاة في الجزء السالف أن تنقل الأمم المتحدة نقلة كبيرة نحو تحقيق الهدف المنصوص عليه في بداية هذا التقرير، ألا وهو قيام الأمم المتحدة بتحقيق المزيد من الإنجازات عن طريق اضطلاعها بعملها على نحو أفضل. ومعظم التدابير التي سيتخذها الأمين العام يمكن تنفيذها ويُعتزم تنفيذها فوراً. أما تنفيذ التدابير التي تقتضي إجراء مداولات فيما بين الدول الأعضاء واتفاقها عليها فسيُلتزم بالضرورة أن تستغرق وقتاً أطول نسبياً، ولكن يتوقع أن يكون بالإمكان تنفيذها جميعاً قبل نهاية عام ١٩٩٩.

٨١ - بيد أن هناك العديد من التغييرات الأخرى التي يستصوب إجراؤها. وبعض هذه التغييرات ذو صبغة أساسية ربما لا يوجد بشأنه حالياً توافق سياسي في الآراء، بينما يتجاوز بعضها الآخر السلطة الحالية للجمعية العامة والأمين العام المنصوص عليها في الميثاق، وبالتالي تستلزم تنقيح الميثاق. لكن إذا ما أريد للأمم المتحدة أن تكون مؤهلة تأهيلاً جيداً لأداء الخدمات التي ستُطلب منها في القرن الحادي والعشرين، فمن المهم أن يتم إرساء عملية للبدء من الآن في معالجة هذه القضايا ذات الصبغة الأعم. ويرد أدناه تحديد لعدد من هذه القضايا التي تتداعى من تدابير الإصلاح المقترحة في هذا التقرير. وهذه تتعلق بعدد من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، والعلاقة بين الأمم المتحدة ووكالاتها، وإنشاء هيئة قضائية جديدة بغية تعزيز سيادة القانون بدرجة ملموسة في القرن المقبل، والعلاقات مع المجتمع المدني.

• تمويل الأمم المتحدة

٨٢ - ترتبط الحالة المالية المزعزعة للأمم المتحدة ارتباطاً مباشراً بعدم وفاء بعض الدول الأعضاء بالتزاماتها التعاقدية فيما يتعلق بدفع اشتراكاتها المالية المقررة في حينها وبالكامل. ولا يمكن أن تتحقق

النتائج المثلى المرجوة للجهد الإصلاحى الحالى ما لم توضع الأحوال المالية للمنظمة فى نصابها الصحيح. ويناشد الأمين العام الدول الأعضاء أن تحل الأزمة المالية على وجه السرعة وببنية صادقة.

٨٣ - وعلى الدول الأعضاء مساءلة بعضها البعض عن الوفاء بالتزاماتها المالية. ومع ذلك فإنه أن تجد الحالة المالية للمنظمة حلاً دائماً، يقترح الأمين العام، كتدبير مؤقت، أن تنشئ الدول الأعضاء صندوقاً ائتماناً دائراً، يحدد رأس ماله مبدئياً عند مستوى يصل إلى بليون دولار من خلال التبرعات أو أى وسائل أخرى قد تقترحها الدول الأعضاء.

● مفهوم جديد للوصاية

٨٤ - مع أن الأمم المتحدة أنشئت أساساً لخدمة الدول الأعضاء، فإنها تعبر أيضاً عن أسى الأمانى للرجال والنساء والأطفال فى جميع أنحاء العالم. وإن الميثاق، فى الواقع، يبدأ بإعلان تصميمنا "نحن شعوب الأمم المتحدة" على تحقيق نظام عالمى يقوم على السلم والعدل. والعلاقات بين الأمم المتحدة ووكالات المجتمع المدنى آخذة فى النمو بشكل سريع فى كل قطاع مهم من قطاعات عمل الأمم المتحدة. والمشاعات العالمية هى ساحة السياسة العامة التى قطع تداخل القطاعات والمؤسسات فيها والتفاعل بينها شوطاً بعيداً.

٨٥ - ويبدو أن الدول الأعضاء قد قررت الإبقاء على مجلس الوصاية. ويقترح الأمين العام أن يعاد تشكيل مجلس الوصاية ليصبح هو المنتدى الذى تمارس الدول الأعضاء من خلاله وصايتها الجماعية على سلامة البيئة العالمية والمناطق المشاع مثل المحيطات والغلاف الجوى والغضاء الخارجى. وفى الوقت ذاته، ينبغى للمجلس أن يعمل بوصفه حلقة وصل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدنى فى معالجة مجالات الاهتمام العالمى هذه، التى تتطلب مساهمة نشطة من جانب القطاعات العام والخاص والتطوعى.

● منظومة الأمم المتحدة

٨٦ - ينص الميثاق على أن تستعين الأمم المتحدة فى عملها بمنظومة لامركزية من الوكالات المتخصصة. وقد أنشئت كل واحدة من هذه الوكالات بموجب معاهدة مستقلة فيما بين الحكومات، وكل واحدة منها مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام هيئة إدارتها. وسلطة الأمم المتحدة على سياسات هذه الوكالات، وأنشطتها تقتصر بموجب الميثاق، على إصدار "توصيات" من أجل "التنسيق". فيما بينها. والتدابير المقترحة فى هذا الجهد الإصلاحى تركز على المنظمة ذاتها، أى على الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرامجها وصناديقها. بيد أنه إذا ما أريد تحقيق أهداف الأمم المتحدة على الوجه الأكمل، فإن الأمر يقتضى درجة أعلى كثيراً من الإرادة المتضافرة والعمل المنسق فى المنظومة ككل.

٨٧ - ويعتزم الأمين العام أن يعمل بتعاون وثيق مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المكونة للمنظومة ككل، من خلال لجنة التنسيق الإدارية، التى يرأسها الأمين العام، من أجل تعزيز قدرة اللجنة على تكييف منظومة

الأمم المتحدة ككل لمواجهة التحديات الجديدة، ومن شأن هذا أن يعزز ترشيد تقسيم العمل بين الهياكل القائمة في منظومة الأمم المتحدة.

٨٨ - وهناك في نفس الوقت ثغرات في الهياكل الحالية تستحق عناية الدول الأعضاء. إذ لا توجد في الوقت الحالي مثلاً أي منظمة تتولى المسؤولية الرئيسية عن تناول قطاع الطاقة، مثلاً، أو التكنولوجيا، أو ما يتصل بالتحولات الكبرى التي تحدث في كثير من البلدان من ملكية الدولة إلى القطاع الخاص، بصورة شاملة. هذه الفجوات يمكن أن تدخل في ولاية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بعد إعادة تشكيلها وتجديد حيويتها، علماً بأن مستقبل هذه الوكالة هو الآن في مهب الريح رغم ما أنجزته مؤخراً من إصلاحات بارزة وتخفيضات في التكاليف. ويعتقد الأمين العام أنه ينبغي إعادة النظر في مستقبل اليونيدو في هذا الإطار الأعم، وهو على أتم الاستعداد لبذل مساعيها الحميدة في هذا الصدد.

٨٩ - وإلى جانب ذلك، يحتاج الأمر إلى النظر في أفضل السبل لتصحيح أوجه الضعف القائمة في المنظومة في إطارها غير المركزي مع المحافظة على مزايا اللامركزية. ومن ثم يقترح الأمين العام أن تنظر الدول الأعضاء في إنشاء لجنة خاصة، على المستوى الوزاري، لدراسة مدى الحاجة إلى إجراء تغييرات في ميثاق الأمم المتحدة وفي المعاهدات التي تستند الوكالات المتخصصة ولاياتها منها، وذلك لكي يمكن إجراء تحسينات كبيرة في قدرة منظومة الأمم المتحدة، كمنظومة، على خدمة المجتمع العالمي على نحو أفضل في القرن الحادي والعشرين.

• المحكمة الجنائية الدولية

٩٠ - منذ نحو نصف قرن - أي منذ إنشاء الأمم المتحدة ذاتها تقريباً - أدركت الجمعية العامة الحاجة إلى إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة ومعاقبة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم من قبيل الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. وقد جعلت المآسي البشرية البشعة التي وقعت مؤخراً ذلك أمراً أكثر حتمية من ذي قبل. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، سيعقد مؤتمر دبلوماسي لإعداد صيغة نهائية لمعاهدة لإنشاء المحكمة الدولية واعتماد تلك المعاهدة. ويؤيد الأمين العام هذا الجهد تأييداً قوياً.

• جمعية الألفية

٩١ - يوفر حلول القرن الجديد والألفية الجديدة فرصة ساذحة للأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز وإعطاء التوجّه المتبل تجاه القضايا والمقترحات المثارة في هذا الجزء. ويمكن عقد الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ على هيئة "جمعية ألفية" استثنائية يخصص فيها جزء لاجتماع قمة يلتقي فيه رؤساء الحكومات لشرح رؤاهم للتوقعات والتحديات في الألفية الجديدة والاتفاق على عملية لإعادة النظر في دور الأمم المتحدة بصورة أساسية. كما يمكن إيلاء النظر لتشجيع ممثلي المجتمع المدني على عقد "جمعية ألفية للشعوب" كحدث مستقل مصاحب.

ثالثا - أمم متحدة جديدة للقرن الجديد

٩٢ - أوضح تاريخ القرن العشرين بما لا يقبل الشك فائدة مبدأ التعددية. ففي فترة ما بين الحربين، سعت أمم العالم إلى تنظيم تسيير العلاقات الدولية على أساس التجارة الاستيعادية والكتل النقدية في الشؤون الاقتصادية، والتحالفات الثنائية المتنافسة في مجال الأمن. ونتيجة لذلك، كانت لُحمة المجتمع الدولي، وعصبة الأمم التي كانت تخدمه، من الضعف والتهرؤ بحيث لم يمكنها كبح جماح القوى الرجعية التي كانت تدفع العالم أولا نحو الحرب الاقتصادية، ثم نحو حريق عسكري. وكان هذا هو الشغل الشاغل لجيل الزعماء الذي أعاد تشكيل النظام الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكانت الأمم المتحدة، وما زالت، تمثالا شاهدا على رؤيتهم.

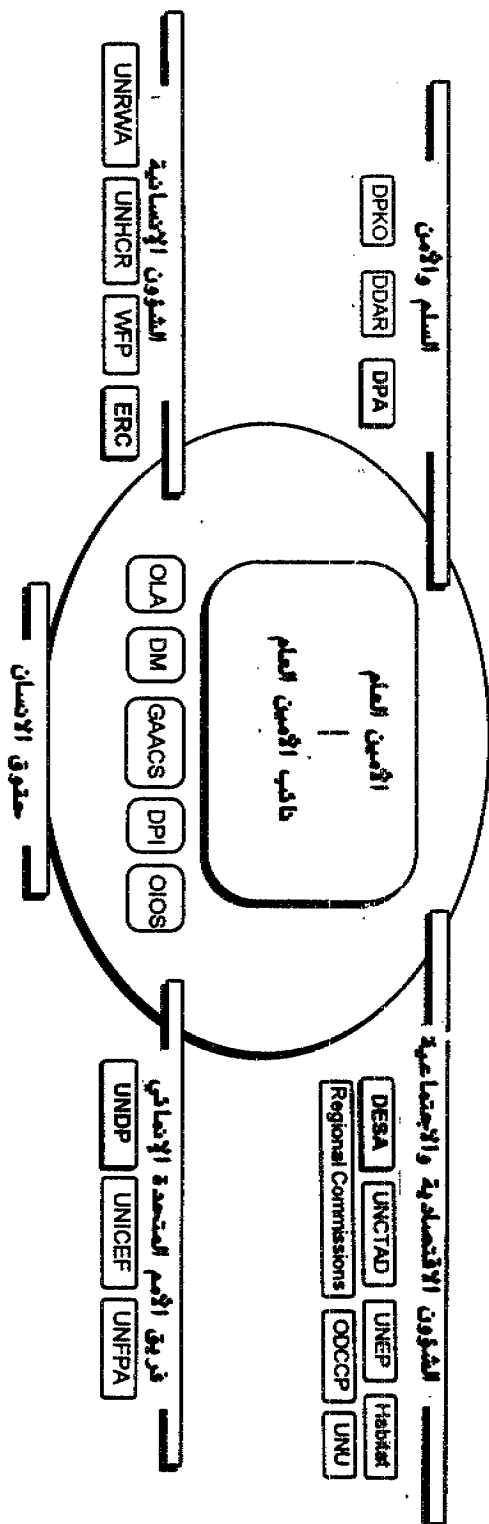
٩٣ - كما يشير التاريخ ذاته إلى أن نظم العلاقات الدولية التي تقوم على استعراض القوة فقط، دون أن تستلهم في ذلك أي إحساس مشترك بالمبادئ والحقوق والشرعية العالمية أو تنقيد بها، هي نظم لا ترسي جذورا ثابتة. فهي لا تبقى إلا ما بقي تفاوت القدرات المادية التي أفرزتها وأدامتها. وقد استوعب من أقاموا الأمم المتحدة ذلك الدرس استيعابا كاملا، وإن كانت واقعتهم السياسية جعلتهم يعتمدون صيغة توفيقية بين المبادئ العالمية والأدوار والمسؤوليات الخاصة لمن هم أقدر على الاسهام في أعمال هذه المبادئ.

٩٤ - وأخيرا، فإن تاريخ القرن العشرين يشير إلى القدرة الهائلة للعلاقات الدولية على التكيف على أساس المبادئ والقواعد المتعددة الأطراف. وقد شهد نصف القرن الأخير بصفة خاصة موجات متعاقبة من التغييرات الصاخبة، بما في ذلك نهاية الامبراطوريات الاستعمارية، واندلاع الحرب الباردة وانتهاءها وبزوغ قوى اقتصادية جديدة بمعدل لم يسبق له مثيل، والتوسع الهائل في برامج السياسات التي يتعين على الأمم أن تدبر أمرها. وفي الماضي، كان أي تغير أساسي في منظومة الدول مصحوبا في كثير من الأحيان بقيام صراع على نطاق تلك المنظومة. وقد ساعد بنيان ما بعد الحرب العالمية الثانية، الذي تمثل في التنظيم المتعدد الأطراف في كثير من الحالات، على استقرار التحولات الجغرافية السياسية والاقتصادية، على الصعيدين العالمي والإقليمي على السواء، كما كان الجيل الذي أسس هذه المنظمات يأمل منها، إلى حد بعيد، أن تحققه.

٩٥ - وكل ما هو معروف الآن عن ربع القرن القادم أو نحو ذلك - سواء الاتجاهات الديموغرافية، أو التحولات في هياكل الإنتاج العالمية، أو استمرار التكامل المالي، أو المعدلات النسبية للنمو الاقتصادي، أو الاختلالات المتنبأ بها في المحيط الحيوي - يشير إلى إمكانية حدوث تغييرات مماثلة، إن لم تكن أبعد أثرا، في المستقبل. ومن ثم، فإنه يقع على المجتمع الدولي التزام أمام نفسه وأمام الأجيال القادمة بإرساء آليات فعالة متعددة الأطراف يمكنها أن تسخر بنجاح الفوائد المتبادلة التي يمكن أن تحققها هذه التغييرات، مع السيطرة في الوقت ذاته على عواقبها السلبية. وبالإصلاحات المقترحة في هذا التقرير، ستكون الأمم المتحدة في وضع أفضل للاضطلاع بدورها في مواجهة هذا التحدي.

الأمم المتحدة

إطار للتغيير



مسرد المختصرات

السلم والأمن

DPA	إدارة الشؤون السياسية
DPKO	إدارة عمليات حفظ السلام
DDAR	إدارة دزج السلاح وتنظيم التسليح

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان

الشؤون الإنسانية

ERC	منسق الإغاثة في حالات الطوارئ
UNHCR	مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
WFP	برنامج الأغذية العالمي
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

DESA	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
Regional Commissions	اللجان الإقليمية: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
Habitat	مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
ODCCP	مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة
UNU	جامعة الأمم المتحدة

الخدمات العامة

OLA	مكتب الشؤون القانونية
DM	إدارة الشؤون الإدارية
GAACS	إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات
DPI	إدارة شؤون الإعلام
OIOS	مكتب خدمات المراقبة الداخلية

ملاحظات توضيحية للخريطة التنظيمية:

تضع هذه الخريطة مختلف كيانات الأمم المتحدة تحت القطاعات التي تسهم فيها بشكل رئيسي. إلا أن بعض الكيانات تسهم في أعمال أكثر من قطاع واحد. فحقوق الإنسان (التي تضم مكتب المفوض السامي ومركز حقوق الإنسان) ترد في الخريطة باعتبارها قطاعا مستقلا، ولكنها تشكل أيضا بعدا أساسيا في كل القطاعات.

الجزء الثاني: التدابير والمقترحات

٩٦ - يستتبع الهيكل القيادي والإداري الجديد الوارد بيانه في الجزء الأول إجراء عدة تغييرات هامة في مهام قيادة الأمانة العامة. وفيما يلي الإجراءات والتوصيات الرئيسية:

الإجراء ١: ينشأ، في الأمانة العامة، فريق إدارة عليا، ويضم رؤساء اللجان التنفيذية الأربع فضلا عن عدد من كبار الموظفين الآخرين يختارهم الأمين العام. وتكون مسؤوليته الرئيسية هي مساعدة الأمين العام في قيادة عملية التغيير وإقامة إدارة سليمة في جميع أرجاء المنظمة.

الإجراء ٢: تنشأ، في مكتب الأمين العام، وحدة تخطيط استراتيجي، بغرض تحديد القضايا والاتجاهات العالمية الناشئة وتحليل آثارها على المنظمة ووضع توصيات في مجال السياسات العامة ترفع إلى الأمين العام وفريق الإدارة العليا.

التوصية:

أن تنشئ الجمعية العامة منصب نائب الأمين العام، تسند إليه المسؤوليات المبينة في الفقرتين ٣٧ و ٣٨ أعلاه. وستكون هذه التوصية موضوع تقرير مستقل يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة.

رابعا - نهج جديدة إزاء وضع السياسات

٩٧ - الجمعية العامة هي جهاز الأمم المتحدة الذي يجسد، في أكمل صورة، الطابع العالمي والديمقراطي للمنظمة العالمية. وهي تتولى رسم الإطار الشامل للسياسات الذي تعمل ضمنه منظومة الأمم المتحدة ككل. وإن للجمعية العامة كجزء من مسؤولياتها وسلطاتها الواسعة بمقتضى الفصل الرابع من الميثاق، سلطة إشراف محدّدة فيما يتعلق بأمور الميزانية والمساائل الإدارية. وبوصفها الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة المنوطة بها ولاية واسعة لمناقشة "أية مسألة أو أي أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق" (المادة العاشرة)، فإن الجمعية تترى على قمة منظومة الأمم المتحدة، ولها دور محوري تؤديه في قيادة المنظمة، بل ومنظومة الأمم المتحدة ككل، وتوجيهها في مجال السياسة العامة، وهي تستعد لمواجهة الاحتياجات المتغيرة للمجتمع العالمي في القرن القادم. ولقد شهدت السنوات الأخيرة دعوات متكررة لتجديد حيوية الجمعية العامة لتمكينها من أداء الدور المتوخى لها في الميثاق بمزيد من الفعالية. وقد قام الأمين العام، كجزء من عملية إعادة تنظيم الأمانة العامة، بتوحيد الخدمات المقدمة إلى الجمعية العامة وسائر الأجهزة التشريعية في إدارة جديدة، هي إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. وحين

دعت الجمعية العامة إلى عقد الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، فإنها أقرت بالحاجة إلى اتخاذ خطوات لتعزيز أعمالها وأعمال الأمانة العامة. وتركزت مداولات الفريق العامل على مجموعة واسعة من المسائل الحاسمة في أي جهد إصلاحي.

٩٨ - والمؤتمرات الخاصة هي التي تجتذب فيها الأمم المتحدة إلى حد كبير اهتماما وتغطية إعلامية على نطاق واسع. وهذه المؤتمرات عادة ما تركز عملها ضمن فترة أسبوعين من الانعقاد. وقد أثبتت تلك المؤتمرات قيمتها الكبيرة للأمم المتحدة والمجتمع العالمي، وخاصة بتركيزها درجة عالية من اهتمام الجماهير والساسة على القضايا المهمة، فضلا عن تهيئتها أساسا للاتفاق حول التدابير الكفيلة بمعالجتها. وفي ضوء هذه التجربة، قد يكون مستصوبا دمج الملامح الرئيسية لمؤتمرات الأمم المتحدة في طرائق عمل الجمعية العامة. ويمكن تحقيق ذلك بأن تقرر الجمعية العامة، قبل سنتين سلفا، طرح قضية أو موضوع ما، ليكون موضوعاً لجزء من دورة يعقد على مستوى رفيع ويستغرق أسبوعاً واحداً. أما الاستعدادات لعقد ذلك الجزء من الدورة فتكون من مسؤولية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المجالات الداخلة ضمن اختصاصه أو من مسؤولية هيئات حكومية دولية مختصة. ويستطيع المجلس أو الهيئة المختصة أن يستفيد كثيراً من التقنيات والطرائق التي جرى تطويرها في التحضير لمؤتمرات الأمم المتحدة. ومن شأن اتباع نهج كهذا أن يؤدي إلى تحسين الاهتمام العام بالجمعية العامة وتحسين فعاليتها السياسية على السواء فضلاً عن فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذاته، كما يمكن أن يقلل الحاجة إلى بعض مؤتمرات الأمم المتحدة، ولكنه بالتأكيد لن يكون بديلاً عنها.

٩٩ - ومن المقترح كذلك اتباع نهج مواضيعي لأعمال اللجان الرئيسية. فبعض اللجان الرئيسية لديها في الوقت الحاضر ترتيبات لجعل مجال أو موضوع بعينه محل تركيزها أو اهتمامها في كل دورة من دورات الجمعية العامة. على أن هذه الترتيبات ليست شاملة بل هي ذات طابع مخصص في الأساس. وإذا ما عملت كل لجنة رئيسية على أن تبت في السنة السابقة في اختيار موضوع ما تركز على النظر فيه في السنة اللاحقة، فمن شأن ذلك أن يتيح للجمعية العامة، على أساس سنوي، أن تنظر في مجموعة من المواضيع التي تمثل جهداً متضافراً من جانب المجتمع الدولي لإحراز تقدم في مجالات معينة تكون موضع الاهتمام في ذلك الحين.

١٠٠ - كذلك فإن اتساع وتنوع نطاق جدول أعمال الجمعية العامة، الذي يتألف من ١٦٨ بنداً خلال الدورة الحالية، ينطوي على تحدٍ للدول الأعضاء وللأمانة العامة من حيث تقديرها لمدى تنوع القضايا المطروحة للنظر واتساع نطاقها. وجدول أعمال الجمعية العامة يشكل في واقع الأمر برنامج عمل سنوي وشاملاً للمنظمة، يشغل الأغلبية الحكومية الدولية والأمانة العامة معاً. ومن هذا المنظور، فلسوف يكون من المفيد أن تقوم الجمعية العامة بتحديد آلية مقبولة وذات مرجعية يمكن في إطارها إمعان النظر في مناهج جدول

الأعمال وفي تنظيمه. وهذه الآلية موجودة في المجالات ذات الأولوية من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١^(١).

١٠١ - وتنعكس نتائج مناقشات الجمعية العامة حالياً بشأن معظم البنود المدرجة على جدول أعمالها، في قرارات تتخذ شكل صيغة ثابتة تشمل عدة أحكام في الديباجة وفي المنطوق. على أن التفاوض حول هذه النصوص يمكن أن يستغرق وقتاً طويلاً. ومن المقترح أن يقتصر اعتماد القرارات الرسمية على النتائج التي تشمل توصيات في مجال السياسات موجهة إلى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي. أما طلبات تقارير يعدها الأمين العام أو النتائج الإجرائية الأخرى فيمكن التعبير عنها في مقررات بسيطة يصوغها رؤساء اللجان لكي تعتمد الجمعية العامة. وهذا من شأنه أن يتيح تركيز المفاوضات على أهم القضايا المتصلة بالسياسات فضلاً عن تكثيف أثر أعمال الجمعية العامة على وضع السياسات. كما أن اعتماد نهج مواضيعي إزاء أعمال اللجان الرئيسية للجمعية العامة، فضلاً عن توفير الوقت الناتج عن تقليل عدد البنود التي يتم التفاوض على قرارات بشأنها، يمكن أن يؤدي إلى تقصير مدة انعقاد الدورات السنوية للجمعية العامة بمقدار ثلاثة أسابيع على الأقل.

-
- | | | |
|------|---|-----|
| (أ) | صون السلم والأمن الدوليين؛ | (١) |
| (ب) | تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والتنمية المستدامة وفقاً للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة؛ | |
| (ج) | تنمية أفريقيا؛ | |
| (د) | تعزيز حقوق الإنسان؛ | |
| (هـ) | التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية؛ | |
| (و) | تعزيز العدل والقانون الدولي؛ | |
| (ز) | نزع السلاح؛ | |
| (ح) | مكافحة المخدرات، ومنع الجريمة، فضلاً عن مكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره. | |

التوصيات: أن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) تقرر، قبل سنتين سلفاً، اختيار قضية معينة لكي تكون موضوعاً لجزء خاص من الدورة يعقد على مستوى رفيع لمدة أسبوع؛

(ب) تقرر أن تدمج الملامح الرئيسية لمؤتمرات الأمم المتحدة في أساليب عمل الجمعية العامة؛

(ج) تقرر اتخاذ ترتيبات لأن تركز كل لجنة من لجانها الرئيسية أعمالها كل سنة حول موضوع محدد يمثل جهداً مشتركاً يتيح في كل دورة من دورات الجمعية العامة معالجة عدد من المجالات تكون موضع الاهتمام في ذلك الحين؛

(د) تقرر تركيز الإطار المفاهيمي والتنظيمي لجدول أعمالها حول مجالات الأولوية الثمانية الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة؛

(هـ) تقرر أن تكون التوصيات المتعلقة بالسياسات والموجهة إلى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي عادة في شكل قرارات، بينما توضع الاستنتاجات المتعلقة بمسائل إجرائية أو ببرامج العمل في شكل مقررات موجزة؛

(و) تقرر ألا يمتد الجزء الرئيسي من دورتها السنوية التي تبدأ يوم الثلاثاء الثالث من شهر أيلول/سبتمبر، إلى ما بعد شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

١٠٢ - إن إصلاح مجلس الأمن ذو أهمية كبيرة لأداء المجلس وشرعيته. ولقد دارت في الجمعية العامة مناقشات مكثفة ومطولة بشأن زيادة عضوية مجلس الأمن، وتلك قضية لا يمكن حلها إلا من قبل الدول الأعضاء. وهي قضية أساسية للأمم المتحدة، ومن شأن حلها حلاً إيجابياً أن يسهم في إمكانية المضي قدماً في القضايا الأخرى.

١٠٣ - وقد أدى تعزيز أهمية المجلس إلى تكثيف التدقيق في إجراءاته وأساليب عمله. واتخذت خطوات تكفل انتظام تبادل المعلومات والحوار مع الدول غير الأعضاء في المجلس، بما في ذلك إجراء مشاورات منتظمة مع الدول المساهمة بقوات والدول المعنية الأخرى. بيد أن هذه التغييرات لم تعالج بشكل كامل الشواغل التي تساور الدول غير الأعضاء في المجلس، وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية وزيادة التأييد لقرارات مجلس الأمن.

خامسا - التركيز على الأولويات الموضوعية

ألف - السلم والأمن ونزع السلاح

١٠٤ - أدت نهاية الحرب الباردة إلى عملية تحول في السياق الدولي لبعثات الأمم المتحدة وأنشطتها. ففي مجال السلم والأمن، تجد المنظمة نفسها حاليا معنية في الأساس بنزاعات ناشبة داخل الدول وكثيرا ما ينجم عنها آثار دولية خطيرة، كما تؤدي في كثير من الحالات إلى حالات طوارئ إنسانية معقدة. وتشير الاتجاهات الأخيرة إلى أن هذه الأنواع من الصراعات ستظل تتطلب اهتماما على مستوى الأولوية من جانب الأمم المتحدة.

١٠٥ - وقد أصبح مجلس الأمن الآن، بعد عقود من الجمود، مركز الجهود الدولية لصون السلم والأمن الدوليين. ويسود اتفاق واسع النطاق بشأن بعض المفاهيم التي تسترشد بها إجراءات الأمم المتحدة في ميدان السلم والأمن: الاعتراف بدور الأمين العام في الإجراءات الوقائية؛ وضرورة اتباع نهج شاملة يتم بمقتضاها استخدام طاقات المنظمة في المجال السياسي ومجال حقوق الإنسان وكذلك في المجالات العسكرية والإنسانية والإنمائية لتعزيز السلم وأمن الناس؛ والعمل والمشاركة بصورة متناسقة مع المنظمات الإقليمية والقوى الفاعلة الخارجية الأخرى.

١٠٦ - على أن تعقيد مهام حفظ السلام التي يقررها مجلس الأمن، وقلة الموارد والإرادة السياسية الكافية لتنفيذها، قوضا جهود الأمم المتحدة في عدد من الصراعات. ومع ذلك، فمن الواضح أن حفظ السلام سيظل أداة لا غنى عنها من أدوات الأمم المتحدة، ومن ثم يصبح من الأمور الجوهرية الحفاظ على قدرة المنظمة على تخطيط هذه العمليات وإدارتها وتسييرها بصورة فعالة وناجحة.

١٠٧ - بيد أن الأمم المتحدة لا تملك، في هذه المرحلة من تاريخها، القدرة المؤسسية على إدارة تدابير الإنفاذ العسكري بموجب الفصل السابع من الميثاق. وفي إطار هذه الظروف، فإن التحالفات الخاصة بين الدول الأعضاء الراغبة في ذلك تكفل أدجج أساليب ردع العدوان أو ردع تصعيد النزاعات الجارية أو توسيع نطاقها. وكما كان الحال في الماضي، فلا غنى عن صدور تكليف من مجلس الأمن يأذن بهذا العمل لكي تحظى عملية الإنفاذ بدعم دولي واسع النطاق وتكون لها شرعية دولية.

١٠٨ - وقد دعا مجلس الأمن كثيرا في السنوات الأخيرة إلى فرض جزاءات اقتصادية بوصفها أداة إنفاذ بموجب الفصل السابع. والطابع العالمي الشامل للأمم المتحدة يجعلها هيئة مناسبة بوجه خاص للنظر في مثل هذه التدابير والإشراف عليها. ومع ذلك ينبغي النظر في جعل هذه الجزاءات أكثر فعالية في تحقيق هدفها المتمثل في تعديل سلوك الأطراف المستهدفة، مع العمل في الوقت نفسه على الحد من الأضرار المصاحبة لها. وثمة حاجة أيضا إلى معالجة الآثار الإنسانية والاقتصادية الأوسع الناجمة عن الجزاءات، فضلا عن اتباع معايير موضوعية في تطبيقها وفي إنهاؤها.

١٠٩ - وفي الوقت الراهن لم تتحقق بعد رؤية الميثاق التي تتمثل في نظام أمن جماعي قابل للتطبيق تحقّقاً كاملاً. وما زالت المنظمة تفتقر إلى القدرة على سرعة وفعالية تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى إرسال عمليات حفظ السلام في حالات الأزمات. وفي بعض الحالات لا تتيح الدول الأعضاء القوات اللازمة لبعثات حفظ السلام، أو تتيحها بشروط تحد من الاستجابة الفعالة. كذلك تفتقر عمليات صنع السلام وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى عمليات حفظ السلام، إلى قاعدة مالية مضمونة، مما ينجم عنه أثر خطير على استمرارية تلك العمليات.

الإجراءات الوقائية

١١٠ - إن شيوع حالة الحرب في داخل الدول والأزمات المتعددة الجوانب في الفترة الحالية قد أضفى إلحاحاً جديداً على ضرورة التوصل إلى تفهم أفضل لأسبابها الأساسية. ومن المسلم به أنه ينبغي زيادة التشديد على الإجراءات الوقائية الملائمة والحسنة التوقيت. ويجب أن يزداد دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين كمركز للتدابير الوقائية.

١١١ - وتقوم المنظمة بالفعل بعملية رصد عالمية للكشف عن الأخطار الكامنة التي تهدد السلم والأمن الدوليين بغية دعم الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والأمين العام لردع النزاعات. وسيطلب تحسين هذه القدرة اتصالاً وثيقاً بمجلس الأمن وتعاوناً أقوى مع الحكومات، خاصة منها من يملك القدرات، ومع المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وغيرها.

حفظ السلام

١١٢ - من الدروس الحاسمة المستفادة من التجارب السابقة في حفظ السلام ضرورة الإسراع في وزع العمليات من أجل إقامة وجود له مصداقيته في مرحلة مبكرة ومنع تكثيف النزاع المسلح. وتجري مشاورات مع الدول الأعضاء، في الوقت الحالي، لاستطلاع أفضل الوسائل لتمويل نواة قيادة لبعثة سريعة الانتشار تكون عبارة عن فريق صغير متعدد التخصصات، يكون أول من يذهب إلى الميدان لبدء تشغيل عملية ما.

١١٣ - وينبغي أن يقرن الاستعداد من جانب المنظمة بتوفر القوات المدربة والمزودة بالمعدات في الحال. ويقوم عدد من الدول، في سياق الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة، بإعداد وحدات تستطيع الانتشار فوراً بناءً على قرار من مجلس الأمن. ومن الأمور المشجعة إلى أبعد حد القرار الذي اتخذته مجموعة من الدول الأعضاء بالاشتراك في إقامة لواء احتياطي فائق الاستعداد. وما زال توافر القوات يتوقف على مدى استعداد حكومات تلك القوات للالتزام بتوفيرها على أساس ظروف كل حالة بعينها. ولا يمكن القول إن هناك نظاماً فعالاً للأمن العالمي إلا إذا استطاع المجلس إيجاد قوات عسكرية بسرعة، وبما يستلزمه ذلك من القدرة على التنبؤ والموثوقية.

١١٤ - لقد أثرت الضائقة المالية الخطيرة على إنشاء عمليات حفظ السلام وتشغيلها السليم في كثير من الأحيان. وعلاوة على ذلك، اقتضى الأمر استخدام حسابات حفظ السلام لتغطية حالات العجز في الميزانية العادية للأمم المتحدة. وهذا يؤدي إلى تأخير المدفوعات إلى البلدان المساهمة بقوات. وهذا أمر غير مقبول لا يمكن السماح باستمراره. فإذا كان للمنظمة أن تواصل عملها من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين، مع إجدادة هذا العمل، فهي تحتاج إلى الاستمرارية التي توفرها قاعدة موارد كافية من الميزانية العادية وميزانيات البعثات وحساب دعم عمليات حفظ السلام.

١١٥ - وأحيانا تعترض مسار التفاوض على اتفاق لتحديد مركز القوات وتنفيذ هذا الاتفاق على الوجه الصحيح صعوبات جمة. ففي بعض الحالات، تشكل التعديلات المقترحة من بعض الحكومات المضيفة خروجاً أساسياً على الممارسات والمبادئ المعتادة المنطبقة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويؤدي التفاوض على هذا الأساس إلى تأخيرات في عقد اتفاق مقبول. إن قيام مجلس الأمن بتحديد إطار زمني لعقد اتفاق لتحديد مركز القوات وإدراج حكم في القرار المنشئ للعملية بأن نموذج اتفاق تحديد مركز القوات (انظر A/45/594) ينطبق مؤقتاً، إلى أن يتم عقد مثل هذا الاتفاق، من شأنه أن يساهم في التعجيل بعقده.

التوصيات:

أن تنشئ الحكومات التي تمتلك القدرات ذات الصلة ممارسة تقديم معلومات إلى الأمين العام تعزز جهوده في مجال الدبلوماسية الوقائية.

أن ينظر كل من مجلس الأمن والجمعية العامة في تدابير لتعزيز قدرة الرد السريع للأمم المتحدة.

أن يحدد مجلس الأمن، لدى إنشاء عملية حفظ سلام، إطاراً زمنياً لعقد اتفاق لتحديد مركز القوات بين الأمم المتحدة وحكومة البلد المضيف من أجل العملية المذكورة، وإلى أن يتم عقد ذلك الاتفاق ينطبق نموذج اتفاق تحديد مركز القوات مؤقتاً.

التعاون مع المنظمات الإقليمية

١١٦ - اشتركت منظمات إقليمية مختلفة في الإجراءات الوقائية وحفظ السلام وغير ذلك من الأنشطة المتصلة بالسلم والمضطلع بها بموجب تفويض من مجلس الأمن. واستناداً إلى الفصل الثامن من الميثاق، قامت المنظمة بوضع عدة جهود تكميلية مع المنظمات والترتيبات الإقليمية للاضطلاع بهذه الأنشطة، شملت الانتشار المشترك للعمليات الميدانية، مثلما حدث في جورجيا وليبيريا، وتعيين ممثل خاص للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى. وسوف يجري تكثيف التعاون مع المنظمات الإقليمية،

وستصبح هذه المنظمات شريكة للأمم المتحدة، بصورة متزايدة، في جميع الأنشطة المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك منع النزاعات.

إصلاحات الأمانة العامة

١١٧ - من الأمور التي أصبحت مقبولة على نطاق واسع أن النزاعات الحالية لها عدة أبعاد ينبغي التصدي لها بصورة شاملة، وأنها تحتاج إلى إجراءات متكاملة ومنسقة بدرجة أكبر. لقد تم بالفعل إجراء إصلاحات واسعة النطاق، وجرى توسيع نطاق التعاون بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإنسانية والإدارات والكيانات الأخرى ذات الصلة، التي يطلب إليها تنظيم العمليات الميدانية والمشاركة فيها. وتم توضيح خطوط السلطة والإبلاغ من البعثات الميدانية، وتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق بين الإدارات والكيانات الأخرى بالمنظومة، لا سيما فيما يتعلق بالشؤون الإنسانية. وستنظر اللجنتان التنفيذيتان المعنيتان بالسلم والأمن والشؤون الإنسانية في سبل تعزيز التعاون بين الإدارات المعنية، خاصة فيما يتصل بجمع وتحليل المعلومات وتحقيق أقصى فائدة من الدروس المستفادة لدى القيام ببعثات ميدانية.

١١٨ - وفي إدارة عمليات حفظ السلام يجري إحكام وتعزيز التكامل المدني - العسكري. وعلى الرغم من تحقيق الكثير في هذا الصدد، سيصعب تحقيق المزيد من التقدم طالما بقيت جميع وظائف عدد من الوحدات تقريبا يشغلها ضباط عسكريون بلا مقابل، نظرا لعدم وجود وظائف ممولة من الميزانية. وينبغي دعم القدرة الحالية لإدارة عمليات حفظ السلام بضمان التعاون بين المدنيين والعسكريين في جميع المجالات ابتداء من التخطيط والإعداد للعملية وأثناء تنفيذها وإنهاءها وإجراء التحليل اللاحق للبعثة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بوجود ميزانية تنعكس فيها الاحتياجات الحقيقية للإدارة من الموظفين.

١١٩ - ويعد الأخذ بنهج متكامل ذا أهمية خاصة في الميدان، حيث يمكن أن تستغل الأطراف عدم الاتساق أو الخلافات بين كيانات الأمم المتحدة. ولهذا السبب، فإن دور الممثل الخاص للأمين العام ذو أهمية حيوية بالغة. وفي البلدان التي يوجد فيها عمليات ميدانية كبيرة متعددة التخصصات، سيكفل الممثل الخاص تضامر جهود العناصر المختلفة للمنظومة. وفي هذه الأحوال، تكون للممثل الخاص سلطة على قادة القوات، ومنوحي الشرطة المدنية والمنسقين المقيمين، ومنسقي الأعمال الإنسانية.

الإجراء ٣: ستعد خطة للإلغاء التدريجي لاستخدام الموظفين المتقدمين بلا مقابل، في أقرب وقت ممكن.

الإجراء ٤: تكون للممثل الخاص للأمين العام سلطة الإشراف على جميع كيانات الأمم المتحدة في الميدان.

بناء السلام بعد انتهاء الصراع

١٢٠ - اكتسب بناء السلام بعد انتهاء الصراع أهمية بارزة جديدة في أعمال الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. ويشير مفهوم بناء السلام بعد انتهاء الصراع إلى إجراءات مختلفة، متزامنة ومتكاملة، تتخذ في نهاية الصراع لتوطيد السلام ومنع عودة المواجهة المسلحة. وقد ينطوي بناء السلام على إنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية؛ ورصد الانتخابات؛ وتعزيز حقوق الإنسان؛ وتوفير برامج إعادة الإدماج والإنعاش؛ وتهيئة الظروف المواتية لاستئناف التنمية. وبناء السلام لا يحل محل الأنشطة الإنسانية والإنمائية الجارية في البلدان الخارجة من الأزمات، بل إنه يستهدف تعزيز هذه الأنشطة وإدخال أنشطة إضافية أو إعادة توجيه الأنشطة الموجودة التي تكون مناسبة من الناحية السياسية لأنها تحد من خطر استئناف الصراع وتساهم في تهيئة أفضل الظروف المؤدية إلى المصالحة والتعمير والإنعاش، فضلا عن قيمتها الإنسانية أو الإنمائية الأصلية. ويتطلب الطابع المتعدد الأبعاد لهذا المسعى تدابير تنسيقية فعالة.

١٢١ - وتعمل إدارة الشؤون السياسية، بوصفها مركز تنسيق ورئاسة للجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن، في تعاون وثيق بشكل خاص، مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، مع مراعاة الواجبة لأهمية تحديد النقطة التي ينتقل عندها التركيز من دور بناء السلام إلى أنشطة التعمير والتنمية الشاملة. وسيستمر إنشاء فرق عمل لضمان العمل المتكامل من جانب منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وتقرر رئاسة فرقة العمل في كل مناسبة على أساس عملي. غير أن مركز التنسيق سيقوم بدعم وتعزيز أعمال فرق العمل المذكورة.

الإجراء ٥: تكون إدارة الشؤون السياسية بوصفها الرئيسة الحالية للجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن، هي مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة، لعمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وينفذ ذلك فورا. وتكون اللجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن، بالتعاون مع اللجان التنفيذية الأخرى حسب الاقتضاء، مسؤولة عن وضع وتنفيذ مبادرات بناء السلام بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك تحديد الأهداف والمعايير والمبادئ التوجيهية التنفيذية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

نزع السلاح وتنظيم التسليح

١٢٢ - يعتبر نزع السلاح قضية رئيسية على جدول الأعمال العالمي. فبانتهاج التنافس بين الدول العظمى، أصبحت الأمم في كل مكان تقرر بأن لها مصلحة في نجاح المفاوضات المتعددة الأطراف ورصد تطورات الأسلحة. ونتيجة لذلك، اتخذت الأمم المتحدة مكان الصدارة في الجهود المبذولة على نطاق عالمي للحد من الأسلحة والنزاعات على السواء. وفي إطار مؤتمر نزع السلاح والجمعية العامة، أحرز تقدم ملحوظ

في مجال وضع وتمتين الصكوك القانونية المتعددة الأطراف وإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتوطيدها. وقد قامت هيئة نزع السلاح كذلك بدور قيّم في هذا المجال.

١٢٣ - ولقد زاد الزخم نحو تحقيق نزع السلاح النووي بدرجة ملحوظة مع توقيع معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية وإقرارها من جانب الجمعية العامة؛ وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى؛ وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا؛ والجهود المبذولة للإنفاذ الكامل لمعاهدة بانكوك التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا؛ وتعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكان من بين التطورات الإيجابية الأخرى، بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتشديد الحظر المفروض على الأسلحة البيولوجية. كما أن التقدم الذي حدث مؤخراً في الجهود المبذولة من أجل التقليل من الألفام الأرضية وإزالتها ذو أهمية بالغة للأمم المتحدة.

١٢٤ - ولكن ظهور أخطار وجهات فاعلة جديدة أضفى طابعاً ملحاً جديداً على المهام المطلوب من الأمم المتحدة القيام بها في مجال نزع السلاح. ففي فترة ما بعد الحرب الباردة، هناك خطر متزايد من انتشار تكنولوجيا ومواد الأسلحة النووية، فضلاً عن وجود اهتمام أوسع باقتناء الأسلحة البيولوجية والكيميائية ووسائل الإيصال اللازمة لهذه الأسلحة. وقد تورط قادة الحرب الإقليميون، والعصابات الإجرامية والمجموعات الإرهابية المختلفة في الاتجار بأسلحة الدمار الشامل واقتنائها في السنوات الأخيرة. وأصبح استعمال الألفام الأرضية على نطاق واسع، بما لها من قوة تدميرية، في مناطق النزاع المسلح، وتدفع الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة إلى أيدي المدنيين، من البنود الثابتة في جدول الأعمال الدولي، وتم تناولها في كثير من الأحيان في سياق عمليات حفظ السلام.

١٢٥ - وستجرى الآن عملية إعادة تنظيم إداري لقدرات الأمانة العامة من أجل الوصول إلى هيكل يستجيب بصورة فعالة لأولويات الدول الأعضاء في مجال نزع السلاح. وستنشأ إدارة جديدة لنزع السلاح وتنظيم التسلّح تحل محل مركز شؤون نزع السلاح، ويكون مقرها في نيويورك لضمان التفاعل الفعال مع الجمعية العامة ومجلس الأمن ومكتب الأمين العام والإدارات المختصة في الأمم المتحدة. ولما كان مؤتمر نزع السلاح يعقد اجتماعاته في جنيف على مدى ثلاثة أو أربعة أشهر في كل سنة فسيحتاج إلى دعم مستمر. ولذلك فإن القدرة الموجودة من الموظفين في جنيف لدعم مؤتمر نزع السلاح، ورصد معاهدات واتفاقيات نزع السلاح المتعددة الأطراف وبرامج الزمالات والتدريب ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ستبقى في جنيف. وسيظل المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف يعمل بصفته الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، وهو مسؤول مباشرة أمام الأمين العام.

الإجراء ٦: ستنشأ إدارة لنزع السلاح وتنظيم التسلّح يرأسها وكيل للأمين العام.

١٢٦ - ومع أخذ التطورات الجديدة والاتجاهات المبينة أعلاه في الاعتبار، قد ترى الدول الأعضاء أن من المناسب أن تستعرض الهياكل الحالية المتعددة الأطراف للتفاوض أو التداول وجداول أعمالها بغية تحديثها وترشيدها.

التوصية:

أن تتولى الجمعية العامة استعراض عمل هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى بغية تحديث أعمالهما وترشيدهما وتبسيطهما.

باء - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٢٧ - اعتبر مؤسسو الأمم المتحدة التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي والتشجيع على تهيئة الظروف المناسبة للتقدم والتنمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي إحدى الغايات الرئيسية للمنظمة. وما زال إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف الأساسي في ظل ظروف متغيرة يشكل أولوية عليا وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لعملية إصلاح الأمم المتحدة. وينبغي أن تعزز المنظمة القدرة على مواجهة العراقيل التي تعترض سبيل التنمية منذ أمد طويل وأن تتأهب في نفس الوقت لمواجهة التحديات الجديدة والناشئة.

١٢٨ - ومواطن قوة الأمم المتحدة وطاقاتها الكامنة كبيرة في هذا المجال. فهي المؤسسة الوحيدة التي تتيح لها سعة نطاق ولايتها القدرة على تناول الأسباب المتأصلة لعدم الاستقرار والنزاع، والسعي بصورة شاملة ومتكاملة إلى معالجة مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر على التنمية. والمنظمة أيضا في أفضل وضع لإقامة جسور التعاون والشراكة اللازمة للتنمية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والعالمية. وقد جرت معالجة العديد من القضايا في مجالات معينة تمس التنمية معالجة شاملة في المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات. وتتطلب المواضيع العامة المنبثقة عن هذه المؤتمرات والشاملة لعدة مجالات اعتماد نهج مشتركة في مجال السياسة العامة ومعالجة مشتركة، وبذل جهود مشتركة لضمان المتابعة المستمرة. وهي تمثل، مجتمعة، إطارا لنهج متكامل، شامل لكل المنظومة إزاء التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بأوسع معانيها.

١٢٩ - ويتسم إسهام الأمم المتحدة بأهمية خاصة في وقت يتميز بتغير نماذج الفلسفة والتفكير في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وينبغي أن تستغل الأمم المتحدة قدراتها التحليلية إلى أقصى حد، بوصفها مركزا عالميا للفكر الإبداعي ولتحقيق التوافق في الآراء، لتحديد المشاكل المشتركة والتوصية بالحلول. ويمكن أن تساعد المنظمة، عن طريق أنشطتها في وضع المعايير، في تهيئة بيئة خارجية تمكن جميع البلدان ومؤسساتها من التنافس على قدم المساواة في الأسواق الدولية؛ كما يمكن أن تساعد، عن طريق أنشطتها الاستشارية والتنفيذية، في تطوير الأدوات والقدرات من الموارد البشرية التي تتيح معالجة المعوقات التي يواجهها العديد من البلدان على جانبي العرض. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة السعي إلى

التأثير على القرارات الاقتصادية التي تتخذ في محافل أخرى لكي تراعي وجهة نظر البلدان النامية، كما أنها في وضع يمكنها من تحقيق توافق الآراء انطلاقاً من منظور الترابط بين القضايا، ولتحديد الوسائل التي يمكن أن تحقق بها جميع البلدان تنمية مستمرة ومستدامة.

دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٣٠ - ينبغي أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وضع يسمح له بأن يؤدي الدور المتوخى له في الميثاق على نحو أكثر فعالية. وقد يستوجب الأمر، على المدى البعيد، إعادة التفكير بشكل أساسي في دور المجلس، استناداً إلى تجربة السنوات الخمسين الماضية والواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد، بما في ذلك إعطاؤه قدراً أكبر من السلطة من خلال تنقيح الميثاق. وتتمثل إحدى الأولويات الفورية في تعزيز الأدوار الأساسية التي يضطلع بها المجلس في مجال إدارة وتنسيق السياسات العامة، وتزويده بالوسائل اللازمة لكي يضطلع على نحو أفضل بدوره في الحوار المتعلق بتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي. والمجلس في حاجة أيضاً إلى تحسين نظام دوراته وإجراءاته المتعلقة بالتقارير وإلى ترشيد أجهزته الفرعية، بما في ذلك مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

تنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأساليب عمله

١٣١ - شرع المجلس، في السنوات الأخيرة، في تنظيم ذاته بطرق أكثر فعالية من أجل زيادة إسهامه في الحوار المتعلق بتنسيق السياسات العامة على الصعيد الدولي. كما أن حوار "اليوم الواحد" في مجال السياسة العامة، وهو حوار أقامه المجلس ويجمع بين الرؤساء التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو حوار فريد في نوعه مع أعضاء المنظمة. ويتبين من الحوار المتعلق بالسياسة العامة، إلى جانب المناقشة التي تدور في الجزء الرفيع المستوى بمشاركة عدد متزايد من الوزراء وكبار المسؤولين من مختلف العواصم، أن الدول الأعضاء تود أن يؤدي المجلس دوراً متميزاً في الحوار المتعلق بتنسيق سياسة الاقتصاد الكلي. ولزيادة تعزيز ذلك الدور، يمكن أن يعوّل المجلس على مساعدة أفرقة خبراء تدعمها أمانة متميزة ومتفانية تيسر النظر في القضايا المناسبة في الوقت المناسب. ومن شأن عقد اجتماعات أفرقة متخصصة في مواضيع معينة أن يمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من تأمين المشورة من الخبراء الرواد. وفي الوقت نفسه، يقترح إنهاء لجنة التخطيط الإنمائي.

١٣٢ - ويتضح أيضاً أن الحوار غير الرسمي مع رؤساء صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الذي يدور في الاجتماع الرفيع المستوى من "الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية" من أعمال المجلس مفيد بشكل متزايد. ومطلوب من المجلس أيضاً أن يوفر من خلال هذا الجزء توجيهات متسقة على مستوى السياسة العامة، للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على نطاق كامل المنظومة، ويتطلب هذا تحسين الأعمال التحضيرية، بحيث تحدد القضايا الرئيسية في مجال السياسة العامة الناشئة عن تقارير المجالس التنفيذية

للسناريق والبرامج بشكل فعال، كما يتطلب مستوى من المشاركة في المجلس يمكن أن يعطي الثقل السياسي اللازم للتوجيهات المنبثقة عنه في مجال السياسة العامة. وتعتبر المشاركة الفعالة من جانب أقل البلدان نمواً، وهي المستفيدة من الأنشطة التنفيذية، ذات أهمية خاصة لجعل الحوار أكثر فائدة.

١٣٣ - وينبغي أيضاً أن يكون الجزء العام من دورات المجلس، الذي يجري فيه استعراض تقارير هيئاته الفرعية، أكثر تركيزاً. إذ يجري الآن تناول تقارير الهيئات الفرعية حسب تتابعها دون إيلاء اهتمام كاف لأوجه الترابط بينها. علاوة على ذلك، فإن نظر المجلس في تقارير الهيئات الفرعية يغلب عليه الطابع الإجرائي إلى حد كبير وليس موجهاً نحو السياسة العامة. ومن الواضح أيضاً أن هناك حاجة إلى تعزيز قدرة المجلس على إدارة برنامج عمل لجانه الفنية، مسبقاً وليس لاحقاً.

١٣٤ - وترد في الفقرة ١٩٢ من هذا التقرير توصية بأن يخصص المجلس جزءاً من دورته للشؤون الإنسانية. وتعالج الفقرات من ١٢٨ إلى ١٤٢ أدناه التوصيات المتعلقة بتعزيز دعم الأمانة الفنية للمجلس إلى جانب الإصلاحات الأخرى المتعلقة بالأمانة.

التوصيات:

أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إمكانية عقد مختلف أجزاء دوراته في فترات مختلفة من السنة تحدد مسبقاً، دون أن يؤثر ذلك على الفترة الإجمالية للجلسات التي يعقدها المجلس في أية سنة معينة. وهذا من شأنه أن ييسر حضور هذه الأجزاء من جانب الوزراء المعنيين بصورة مباشرة بالمواضيع والقضايا المتعلقة بالسياسة العامة التي ينظر فيها في كل جزء من هذه الأجزاء. وينبغي تمديد فترة الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية لتمكين المجلس من توفير الإرشاد الفعال في مجال السياسة العامة لأعمال مختلف البرامج والصناديق.

أن يحل محل لجنة التخطيط الإنمائي أفرقة خبراء معنية بقضايا شتى في مجال السياسة العامة ينشئها المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس مخصص، ويعين أعضاؤها بناء على توصية الأمين العام.

أن تعزز أعمال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية عن طريق تمديد فترة هذا الجزء وإنشاء صندوق استثماري لتيسير مشاركة مسؤولين من أقل البلدان نمواً في هذا الجزء.

إصلاح الهيئات الفرعية

١٣٥ - لمساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في استعراضه لأجهزته الفرعية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٢/٥٠، واسترشاداً بروح القرار ومرماه، وضعت مقترحات لكي تنظر فيها الدول الأعضاء ترمي إلى

إدماج أعمال الأجهزة الفرعية وإعادة تشكيلها بصورة واسعة النطاق وتستهدف استغلال أوجه التكامل وإتاحة فرص التفاعل. والهدف الأساسي من تقديم هذه المقترحات هو توفير مدخلات تقنية والاسهام في المداولات الجارية حاليا. وسوف تصدر تفاصيل هذه التوصيات وأساسها المنطقي في مذكرة معلومات أساسية تقدم إلى الجمعية العامة.

التوصيات:	
(أ)	أن تدمج أعمال اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتسخير الطاقة لأغراض التنمية ولجنة الموارد الطبيعية ووظائفهما في لجنة التنمية المستدامة؛
(ب)	أن تصبح اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية هيئة فرعية تابعة لمجلس التجارة والتنمية في الأونكتاد، على أن تواصل أمانة الأونكتاد توفير الخدمات الفنية للجنة؛
(ج)	أن تدمج مهام لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات في لجنة واحدة، بموجب ترتيبات تحافظ بشكل تام على المهام الموكلة إلى لجنة المخدرات بمقتضى معاهدة، وستقدم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقاريرها إلى اللجنة الجديدة ^(٢) ؛
(د)	أن يبقى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بوصفه هيئة خبراء تقدم تقاريرها عن طريق لجنة الأونكتاد المعنية بالاستثمارات والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة؛
(هـ)	أن يعاد النظر في أعمال فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية بعد انتهاء ولايته الحالية؛
(و)	أن تقدم لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة حقوق الإنسان.

اللجان الإقليمية وعملية الإصلاح

١٣٦ - أجريت دراسات عديدة حول دور اللجان الإقليمية. ولئن كان يجري إنشاء عدد متزايد من تجمعات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية، فإن اللجان الإقليمية تظل من غير منازع هيئات تتسم بالحيادة السياسية

(٢) انظر أيضا في هذا السياق الفقرات ١٤٣ إلى ١٤٥ أدناه.

وبالديمقراطية، وتمتع فيها بلدان المنطقة بأصوات متساوية. على أن اللجان الإقليمية تدرك تمام الإدراك الحاجة إلى إعادة تحديد دورها استجابة للظروف المتغيرة ونشوء تجمعات التكامل هذه. وفي بعض الحالات، طرأت تغييرات كبيرة على عضوية اللجان، ويعزى ذلك جزئياً إلى التطورات الجارية في أوروبا الوسطى والشرقية. كما ينبغي أن تنظر اللجان في دورها في سياق منظمات عالمية. وفي الآونة الأخيرة، كشفت اللجان الإقليمية جهود الإصلاح وعمدت، بدرجات متفاوتة، إلى تبسيط هيكلها الحكومية الدولية وأماناتها^(٣).

١٣٧ - ولم تشمل جهود الإصلاح التي اضطلعت بها اللجان الإقليمية مراجعة عامة لدورها في إطار إصلاح الأمم المتحدة. ولذلك، هناك عدد من القضايا العامة المتصلة بكل أعمال تلك اللجان ينبغي أن يتصدى لها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

التوصية:

أن يجري المجلس الاقتصادي والاجتماعي مراجعة عامة للجان الإقليمية، بالتشاور مع الحكومات والهيئات الإقليمية الأخرى، مع مراعاة الاستعراضات التي سبق أن أجرتها كل لجنة من هذه اللجان، بغية النظر في الاختصاصات الأساسية للجان الإقليمية بالقياس إلى الهيئات العالمية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية، وتقييم أنسب تقسيم للعمل فيما يخص كلا من أنشطة وضع المعايير والتعاون التقني وآفاق زيادة الترشيح والتوحيد.

إصلاح الأمانة العامة

١٣٨ - ثمة مجموعة من التدابير يجري اتخاذها على صعيد الأمانة العامة بغية ضمان استخدام الموارد المتاحة للمنظمة في هذا المجال على أرشد وجه. ويتم التركيز على تحديد مواطن القوة التي طُورت فيها كفاءات مشهود لها في مختلف أجزاء الأمانة العامة؛ والحد من تجزؤ المهارات وازدواج الجهود؛ والتآزر فيما بينها وتوفير الكتلة الحرجة اللازمة في كل قطاع بغية الارتقاء بنوعية التحليلات والعمليات؛ وإعادة تنظيم القدرات على الإنجاز وترشيدها.

١٣٩ - وكان المقصود بالقرار المتخذ في آذار/مارس من هذه السنة والقاضي بإدماج إدارات الأمانة العامة العاملة، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في إدارة جديدة هي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هو السعي إلى تحقيق هذه الأهداف. وجاء إنشاء الإدارة الجديدة في أعقاب عملية واسعة النطاق لإعادة تنظيم الأونكتاد، شملت كلا من أمانة الأونكتاد وجهازه الحكومي الدولي. ومن شأن مشاركة الأونكتاد وبرنامج

(٣) للاطلاع على عرض أكثر تفصيلاً للتدابير الإصلاحية المضطلع بها، انظر تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما (E/1997/40).

الأمم المتحدة للبيئة، إلى جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، في اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أن تتيح الآن للمنظمة التصدي، بصورة متسقة، لبُعدين أساسيين من أبعاد التنمية، وهما البُعد البيئي والعلاقة الوثيقة بين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، تكفل مشاركة اللجان الإقليمية في اللجنة التنفيذية الجمع بين الجوانب العالمية والإقليمية للتنمية وتأثيرها، بصورة تكاملية، في أعمال المنظمة، بما في ذلك الدعم الفني المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتعمل اللجنة التنفيذية على اتباع طرائق تكفل مزيداً من الفعالية في حشد موارد المنظمة وقدراتها في معين واحد في المجالات الأساسية، من قبيل إعداد الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية، وتتيح مزيداً من الكفاءة في تقسيم العمل داخل الأمانة العامة.

١٤٠ - وينبغي تعزيز قدرة الأمانة العامة على توفير دعم فعال للمجلس عن طريق إنشاء أمانة فنية محددة في الإدارة الجديدة، تعمل بالتعاون الوثيق مع الإدارات والصناديق والبرامج والمنظمات والوكالات المختصة داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن شأن هذه الأمانة أن توفر الدعم الفني الرئيسي للمجلس، ولا سيما فيما يتعلق بالأجزاء الرفيعة المستوى من دوراته والأجزاء المتصلة بالأنشطة التنسيقية والتنفيذية. وستتولى الأمانة أيضاً إعداد التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس إلى الجمعية العامة، وتقارير تحليلية وموحدة تتيح تحديد قضايا السياسة العامة الداخلة في عدة قطاعات والمنبثقة عن الجزء العام، ودعم الدور الذي يضطلع به جزء الأنشطة التنفيذية في السياسة العامة. وستنشأ، كجزء من هذه الأمانة، وحدة محددة للشؤون المشتركة بين الوكالات، يعززها موظفون معارون من البرامج والوكالات، بغية توفير الخدمات للجنة التنسيق الإدارية وتدعيم استمرار تبادل المعلومات والمشاورات في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة.

١٤١ - وفي إطار أعمال القرار القاضي بإنشاء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يجري إدخال تعديلات لتحسين تقسيم العمل بينها وبين الكيانات الأخرى العاملة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، مع مراعاة الإصلاحات المقترحة اعتمادها في العمليات والهياكل الحكومية الدولية. ويولى اهتمام خاص لتوطيد مجالات العمل المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقديم الدعم لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وتوجه النية إلى إيلاء هذه المجالات اهتماماً على سبيل الأولوية باستخدام الموارد التي تتوفر بفضل تدابير الكفاءة. وسترد تفاصيل ذلك في تقديرات الميزانية المنقحة.

١٤٢ - وبغية تعزيز تحليلات السياسة العامة داخل الأمم المتحدة، ينبغي تطوير مراكز الخبرة الرفيعة والكتلة الحرجة عن طريق استغلال مواطن القوة والقدرات النسبية المتوافرة في مختلف الكيانات الاقتصادية والاجتماعية داخل المنظمة. وللإدارة الجديدة اختصاصات أساسية واضحة في مجالات من قبيل اتباع نهج موحد إزاء التنمية؛ والتنمية المستدامة؛ والتنمية الاجتماعية؛ والنهوض بالمرأة وتعزيز حقوقها وتمكينها؛ والأنشطة الديمغرافية والإحصائية، فضلاً عن القضايا الناشئة عن المتابعة المتكاملة لأعمال مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخراً. وللأونكتاد اختصاصات أساسية في تحليل سياسات الاقتصاد الكلي في سياق الترابط وفي دعم قضايا التجارة والتنمية المترابطة.

الإجراء ٧:

(أ) ستُنشأ، في إطار إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الجديدة الموحدة، أمانة فنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يرأسها أحد كبار الموظفين. وسترد التفاصيل في تقديرات الميزانية المنقحة.

(ب) ستقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد بمراجعة أنشطتهما في مجال الاقتصاد الكلي بغية تعزيز التعاون بينهما وترشيد أعمال الأمم المتحدة في هذا المجال ودعمها. وستتضمن هذه المراجعة خيارات لإعادة توجيه قدرات الأمم المتحدة وتعزيزها وزيادة تركيزها بغية تعزيز موقعها الرائد في تلبية الاحتياجات ذات الأولوية للمجتمع العالمي من المعلومات. وستقدم إلى الأمين العام توصيات بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي

١٤٣ - تتعرض سلطة الحكومات والمجتمع المدني بصورة متزايدة لتهديد شبكات الإجرام والمخدرات وغسل الأموال والإرهاب العاملة عبر الحدود الوطنية. ووصول الجماعات الإجرامية إلى تكنولوجيا المعلومات والأسلحة المتطورة وإلى مختلف الأدوات التي يعمل بها الاقتصاد السوقي العالمي يزيد إلى حد بعيد من قوة هذه الجماعات ونفوذها، على نحو يهدد القانون والنظام والمؤسسات الاقتصادية والسياسية الشرعية. وتشير هذه القضية قلقاً متزايداً لدى البلدان الصناعية والنامية على حد سواء، ولا بد من التعاون على الصعيد الدولي لمواجهتها.

١٤٤ - ومراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره واحد من ثمانية مجالات ذات أولوية في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١. وقد تولّى تنفيذ البرامج في هذا المجال حتى الآن كيانان منفصلان هما برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وشعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وكلاهما موجود في فيينا. ويقدم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات خدمات للجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، في حين تقدم شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية خدمات للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. ولما كانت قضيتا المخدرات والإجرام متداخلتين فإن التنسيق التنظيمي بين البرنامجين سيعزز قدرة الأمم المتحدة على التصدي لهذه المشاكل ذات الأهمية الحاسمة.

١٤٥ - وابتغاء تمكين المنظمة من تركيز وتدعيم قدرتها على التصدي للقضيتين المترابطتين: مكافحة المخدرات، والجريمة عبر الوطنية، سيجري تعزيز شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية وتحويلها إلى مركز لمكافحة الجريمة الدولية. وسيتم تدعيم قدرات المركز على التصدي للإرهاب الدولي والظواهر المتعاطمة الخطر من قبيل غسل الأموال والاتجار بالنساء والأطفال. ولن تتأثر بهذه الإجراءات التوازن القائم في عمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بين مكافحة الاتجار بالمخدرات والعناصر الأخرى لمراقبة

المخدرات، بما في ذلك الأنشطة الرامية إلى الوقاية والتأهيل وتقليص التوريد غير المشروع عن طريق توفير تنمية بديلة. وفي الوقت نفسه، سيجري تعزيز أوجه التآزر بين برنامج عمل المركز وبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وذلك بطرق عدة منها وضع برامج مشتركة بشأن المسائل التي هي موضع اهتمام مشترك مثل غسل الأموال. وسيُنشأ هيكل إداري مشترك يرأسه مدير تنفيذي يتولى إدارة برنامج مراقبة المخدرات والمركز الجديد ويعمل أيضا بصفته المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا.

الإجراء ٨: ستصبح فيينا مركزا لجهود الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات والإرهاب. وسيعاد تشكيل شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية وتحويلها إلى مركز لمكافحة الجريمة الدولية، وستقدم مقترحات إلى الدول الأعضاء لتعزيز قدراته. وسيشكل المركز الجديد وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات معا مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة الجديد.

جيم - التعاون الإنمائي

١٤٦ - لقد حدث تغيرٌ مشهود في طبيعة التنمية التي أصبحت تتسم الآن بقدر أكبر من الانفتاح السياسي والاقتصادي، فضلا عن مراعاتها للاهتمامات الاجتماعية والبيئية. وبدلا من الاستعاضة عن الواردات وإقامة حواجز أمام التجارة يوجد الآن توجهٌ نحو التصدير وإزالة تشوهات التجارة. ونتجت عن هذا زيادة هائلة في تدفقات رأس المال من القطاع الخاص، التي أصبحت الآن تشكل المحرك الرئيسي للتنمية في بلدان عديدة تتوفر لديها القاعدة المؤسسية المطلوبة. بيد أن وصول أغلبية البلدان النامية إلى رأس المال من القطاع الخاص ما زال محدودا جدا، وهي تعتمد على موارد متناقصة من مصادر المساعدة الإنمائية الرسمية بينما تكافح مشاكل الفقر، وتدني مستويات التنمية الاجتماعية، وتدهور البيئة، وفي بعض الحالات - عدم الاستقرار السياسي. ويقدر أن الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٦ بلغ ٤٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في آسيا، لكنه لم يتجاوز ٢,٦ بليون دولار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٤٧ - واتسع نطاق الطلب على خدمات الأمم المتحدة عبر السنين، وينعكس هذا الطلب في التكاليفات المنبثقة عن المؤتمرات العالمية. وأضافت التغيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية أولويات أخرى للمساعدة الإنمائية، خاصة في التصدي للأثار المترتبة على التحول الاقتصادي والسياسي، وكفالة سبل العيش المستدامة، وعكس الاتجاهات السيئة كانتشار الفقر بين النساء، وتدارك المخاطر التي تتهدد البيئة. وعلى الرغم من هذه الاحتياجات المتزايدة، ما زالت الصناديق والبرامج الرئيسية للأمم المتحدة تعاني من تراجع في المساهمات الأساسية وعدم قابلية التنبؤ بها وعدم موثوقيتها، إلى جانب نمو هام في الموارد المرصودة لأغراض مخصصة. ولا يشكل كل واحد من هذه الصناديق والبرامج سوى نسبة متواضعة جدا من تدفقات الموارد الكلية لأغراض التنمية. ويتعيّن على الأمم المتحدة، بالتالي، أن تسعى إلى إعادة تقييم

وتركيز دورها في عمليات التنمية، بالنسبة إلى العناصر الجديدة الهامة الداخلة إلى ميدان المساعدة الإنمائية، والتحول الهام في سياسات الأطراف الأخرى والدور الذي تؤديه تلك الأطراف. وفي سياق العمليات الإنمائية، بوجه خاص، يجب أن تنمي الأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية.

أهمية التماسك والفعالية في العمليات الإنمائية

١٤٨ - إن التنوع والتميز والتركيز المتخصص لصناديق وبرامج الأمم المتحدة المشاركة في العمليات الإنمائية توفر للامم المتحدة والبلدان النامية فوائد هامة. وقد صممت عملية الإصلاح بحيث تصون وتعزز الطبيعة المتميزة لهذه الكيانات، مع السعي في الوقت نفسه إلى تسهيل عملها في إطار موحد وتعاوني ومتماسك بقدر أكبر، بوصفها أعضاء في أسرة الأمم المتحدة.

١٤٩ - ومع تزايد الإدراك لكون التنمية الفعالة تتطلب توكي نهج أكثر شمولية، نزع كل منظمة قطاعية إلى توسيع نطاق أنشطتها إلى مجالات تتداخل مع مجالات منظمات أخرى. وقد شوهت هذه الظاهرة لدى جميع مؤسسات المنظومة. وقد زاد هذا النوع من التداخل الحاجة إلى التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات المعنية، وتفاقمت بسببه المشاكل الناشئة عن تجزؤ الهياكل الحالية. ونتيجة لهذا التجزؤ والتداخل، يصعب على الأمم المتحدة أن تستجيب، على الصعيد القطري، لاحتياجات البلدان بطريقة متسقة ومتماسكة وفعالة من حيث التكلفة.

١٥٠ - ويتسبب التجزؤ والتداخل في تفاقم مشكلة تناقص الحجم النسبي لموارد الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة مقارنة بالتدفقات المالية الأخرى. فمجموع نفقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان معاً لم يتجاوز في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ مبلغ ٧٠٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة، وشملت برامج ١٣٥ بلداً^(٤). ورغم أن هذه المساعدة تقدم في شكل منح بحكم طبيعتها، فهي تظل تمثل مبلغاً محدوداً نسبياً. ولذلك فإن طريقة توزيع هذه الموارد والاستفادة منها في اجتذاب أموال أخرى وإدارتها تكتسي أهمية حاسمة لفعاليتها والأثر الذي تحققه.

١٥١ - واتخذت الجمعية العامة، ابتداءً من دورتها الرابعة والأربعين، سلسلة من القرارات سعت إلى معالجة هذه المسائل^(٥). وفي حين أكدت الجمعية العامة ضرورة احترام ولايات الصناديق والبرامج وتعزيزها، فقد

(٤) انظر تقرير لجنة التنسيق الإدارية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موارد برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (E/1995/64).

(٥) قرارات الجمعية العامة ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

شددت على "ضرورة أن تلتزم الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة بالعمل سوياً لإدماج المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في عملية التنمية للبلدان المتلقية بطريقة منسقة تنسيقاً كاملاً". وشددت "على أنه ينبغي أن يؤدي تنسيق ترتيبات وإجراءات تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية إلى زيادة أوجه التكامل إلى الحد الأقصى وتفاذي الازدواجية، من أجل زيادة الأثر الإيجابي لهذه الأنشطة على تنمية البلدان النامية". وشددت الجمعية العامة أيضاً على "وجوب تشكيل وتكوين منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري بحيث تتوافق مع برامج التعاون الجارية والمزمعة لا مع الهيكل المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة".

١٥٢ - ويشكّل العمل الذي أنجزته اللجنة التنفيذية المعنية بالعمليات الإنمائية تقدماً هاماً في تنفيذ التغييرات المعلنة في ١٧ آذار/ مارس من هذه السنة. ويظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المدير والممول لنظام المنسقين المقيمين. وسيعزز هذا النظام باختيار المنسقين المقيمين من جميع المنظمات المعنية. وقد وافقت اللجنة التنفيذية المعنية بالعمليات الإنمائية على مجموعة من التدابير الرامية إلى تحقيق تقدم في هذه العملية مع القيام، في الوقت ذاته، بتحديد بعض المجالات التي يتعين إجراء مزيد من المشاورات بشأنها.

١٥٣ - واستناداً إلى هذه التجربة، أصبح الآن ممكناً الانتقال إلى المرحلة الثانية من هذه العملية بتعيين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي ستحل محل الفريق القطاعي المعني بعمليات التنمية. وسيعاد تشكيل اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بقيادة رئيس اللجنة التنفيذية، وهو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستتألف عضويتها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتشترك فيها كيانات أخرى فيما يتعلق بالأمور التي تتصل باهتماماتها واختصاصاتها. وستحدد اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بمزيد من الوضوح الإسهامات التي يطلب من كل كيان تقديمها تحقيقاً للأهداف العامة للمنظمة، في حين تتولى مساعدة كل كيان على تفاذي الازدواجية وعلى الاستفادة من عمل وقدرات الكيانات الأخرى؛ وستعمل كأداة للإدارة ووضع السياسات موجهة للإسهام في تقرير وإنفاذ السياسات والقرارات الإدارية والتنفيذية في كل كيان، بينما تعزز في الوقت نفسه عمليات اتخاذ القرارات في المنظمة ككل؛ وستوفر منتدى لرؤساء الكيانات للتشاور بشأن ما يقدمونه إلى هيئاتهم الإدارية بخصوص المسائل الموضوعية والإدارية التي تترتب عليها آثار بالنسبة لأعضاء المجموعة الآخرين أو للمنظمة ككل؛ وستسهم في تعزيز تماسك السياسات وزيادة فعالية التكلفة من خلال تفاذي الازدواجية، وتجميع الموارد والخدمات، بحيث تحقق أقصى أثر للبرامج وتقلل التكاليف الإدارية إلى الحد الأدنى؛ وستقوم بتبادل وثائق مشاريع برامج العمل والميزانيات قبل وقت كاف من وضع صيغتها النهائية وتقديمها إلى الهيئات الإدارية ذات الصلة، لكي تجعل من هذه المشاورات مرحلة مفيدة في عملية البرمجة؛ وستعزز تحقيق وجود موحد بقدر أكبر للأمم المتحدة على الصعيد القطري وذلك، في جملة أمور، من خلال إتاحة منتدى للتشاور بشأن التعليمات التي توجه إلى المنسقين المقيمين والممثلين الميدانيين بغية تأمين دعم فني أكثر تكاملاً واتساقاً لعملهم من جانب المقر.

١٥٤ - إن إنشاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، إذ يسمح بتحسين طرائق التعاون، لن يتسبب بأي صورة من الصور في التقليل من قوة أو شأن الطابع المميز أو الهوية الخاصة للمنظمات المشاركة أو من مساءلة رؤسائها الأمين العام أو الهيئة الإدارية لكل منها. وإنما، على العكس من ذلك، سيتيح تعزيز قدراتها الفردية والجماعية على الاستجابة بمزيد من الفعالية للتوجيهات في مجال السياسات وللاحتياجات. وسيصون هذا الترتيب أيضاً القدرة والمسؤوليات الفردية في مجال تعبئة الموارد لفرادى الصناديق والبرامج، مع تمكينها من أن تستخدم حصة أكبر من أموالها بصورة مباشرة في برامج فنية. ومن المفروض أن يسمح، في الوقت ذاته، بتعزيز الدعم المقدم للهيئتين الحكوميتين الدوليتين الأساسيتين - الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - بمساعدتهما على تحسين التركيز في ممارسة سلطاتهما ومسؤولياتهما وبإيجاد آلية جماعية أكثر فعالية لإعداد ومتابعة توجيهاتهما في مجال السياسات العامة.

١٥٥ - وستواصل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية العمل، عن طريق الاستنادة من التقدم الهام الذي تم إحرازه بالفعل، على جعل أطر البرامج والميزانيات، والخدمات، والمرافق، والممارسات في مجالي الإدارة وشؤون الموظفين، متوائمة أو مشتركة.

١٥٦ - والصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو الصندوق التنفيذي الرئيسي الوحيد في منظومة الأمم المتحدة الذي سيظل خارج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وعلى الرغم من مركز هذا الصندوق كوكالة متخصصة، فإنه يمكن تحقيق فائدة كبيرة من ارتباطه، على أوثق وجه ممكن، بمؤسسات التمويل الرئيسية للأمم المتحدة التي لها أنشطة تنفيذية على الصعيد القطري.

١٥٧ - وفي حين يندرج عمل برنامج الأغذية العالمي، بصورة أساسية، في مجال المساعدة الإنسانية، فإن هذا البرنامج يقوم بعمليات ميدانية هامة متصلة بالتنمية، خاصة في ميادين النقل، والغذاء مقابل العمل، وتقديم الوجبات الغذائية في المدارس. وسوف يدعى، بالتالي، إلى الارتباط بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإلى الاشتراك في لجناتها التنفيذية في المجالات ذات الصلة بعملياته واهتماماته.

الإجراء ٩:

(أ) ستحل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية محل الفريق القطاعي الحالي المعني بالعمليات الإنمائية وستوجهها لجنة تنفيذية يعاد تشكيلها ويرأسها الرئيس الحالي للجنة التنفيذية للعمليات الإنمائية، وهو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستألف عضوية اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من رؤساء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، مع الترتيب لاشتراك منظمات أخرى في المجالات ذات الصلة باهتماماتها.

(ب) سيطلب من اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تضع ترتيبات مناظرة على الصعيد القطري.

الصعيد القطري

١٥٨ - سيظل تركيز العمليات الإنمائية منصبا بصورة رئيسية على الصعيد القطري، حيث تنفذ البرامج لدعم الأولويات الوطنية. إن تركيز البرامج على الأولويات الوطنية، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة، سيكفل جدوى تلك البرامج وسيصون الملكية الوطنية وسيعزز النجاح في تنمية القدرة الوطنية.

١٥٩ - وقد قررت الجمعية العامة أنه "بغية تعزيز التماسك في مجال البرمجة واستخدام الموارد، ووضع البرامج والموافقة على عناصرها، ينبغي نقل المزيد من السلطات والقدرات المركزية إلى المكاتب الميدانية، وتزويدها بالدراية التقنية والفنية اللازمة". وحثت الجمعية العامة كذلك، في هذا السياق، على أن تكثف هيئات إدارة جميع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة توسيع الحدود المقررة لسلطة إلغاء الأنشطة على صعيد الميدان أو تعديلها أو إضافتها ضمن البرامج المعتمدة، وتحويل الموارد ضمن بنود الميزانية المعتمدة لكل عنصر من عناصر البرنامج، وفيما بين عناصر البرنامج الواحد، بموافقة السلطات الوطنية، بحيث تصبح متساوية وموحدة إلى أقصى حد ممكن، وذلك في سياق تعزيز المساواة.

١٦٠ - وفي حين أن إنشاء إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يجب، بالضرورة، أن يشمل التنسيق والتماسك فيما يتعلق بجمع الأموال، فإنه يجب ألا يُضعف أو يقوض سلطة واستقلال أنشطة جمع الأموال التي يضطلع بها كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصناديق والبرامج الأخرى. ويقتضي هذا أن يتسنى لكل واحد من هذه الكيانات الاحتفاظ بالقدرة على التماس التبرعات المخصصة لبرامجها وعلى توزيعها، وأن يظل مسؤولا عنها أمام المانحين. وستظل ميزانية كل من هذه الصناديق والبرامج متميزة بوضوح. وبالإضافة إلى ذلك، ستظل المسؤولية الكاملة عن الأموال المجموعة من أجل كل كيان على حدة، فضلا عن ذلك، سيظل الممثلون القطريون مسؤولين مباشرة أمام الرؤساء التنفيذيين المعنيين بشأن جميع المسائل المتصلة بكل برنامج قطري علاوة على مسائل وقضايا السياسات المتصلة بمهامهم.

١٦١ - وهناك دلائل مشجعة على أن بعض وكالات التمويل الإنمائي قد تكون على استعداد، إذا ما نفذت التحسينات المقترحة في توحيد الجهود على المستوى القطري، لاستخدام إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتقديم مساعدتها للبلد من خلاله.

الإجراء ١٠:

(أ) بغية تحقيق التعاون الموجه نحو بلوغ الأهداف، وتماسك البرامج، وتعزيز المتبادل فيما بينها، ستصاغ برامج المساعدة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وتقدم بوصفها جزءا من إطار وحيد هو إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بأهداف مشتركة وإطار زمني مشترك. وستدرج في الوثيقة أموال البرامج التي يديرها كل من البرامج والصناديق، لكنها ستظل متميزة بوضوح. وسيقتضي الإعداد تعاوننا في البرمجة وتشاورا وثيقا مع الحكومات، بما في ذلك المواءمة مع مذكرات الاستراتيجيات القطرية حيثما وجدت.

(ب) ستشكل جميع الصناديق والبرامج ومراكز الأمم المتحدة للإعلام جزءاً من مكتب واحد للأمم المتحدة يرأسه المنسق المقيم بوصفه المسؤول المعين ممثلاً للأمين العام وقائد الفريق القطري للأمم المتحدة، الذي يعتمد لدى رئيس الحكومة.

(ج) تُطلق على الأماكن المشتركة للأمم المتحدة في البلد تسمية "دار الأمم المتحدة". وسيكون مكتب الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا أول مكتب يسمى "دار الأمم المتحدة" فوراً.

إدارة الصناديق والبرامج

١٦٢ - من شأن زيادة تكامل أنشطة الإشراف التي تنوم بها الدول الأعضاء أن تُسهّل إلى حد بعيد تعزيز الإدارة الحكومية للصناديق والبرامج^(٦). ويوصي بأن يواصل المجلسان التنفيذيان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الانعقاد أحدهما تلو الآخر، مع عقد اجتماعات مشتركة، عند الاقتضاء، وتشكيل لجان مشتركة تضم أعضاء من كلا المجلسين لاستعراض القضايا والمسائل التي تحظى باهتمام جميع الكيانات المكونة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك التعاون في البرمجة القطرية الذي تتيحه عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

التوصية:

الدول الأعضاء مدعوة للنظر في ترتيبات تؤدي إلى مزيد من التكامل في الإشراف الإداري على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تتضمن اجتماعات متتابعة أو مشتركة لمجلسي الإدارة الحاليين وعقد لجان مشتركة لاستعراض القضايا والمسائل ذات الاهتمام المشترك.

تشجيع قيام شراكة بناءة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز

١٦٣ - توجه النشرة الصادرة عن البنك الدولي، بعنوان "الميثاق الاستراتيجي: تجديد فعالية البنك في محاربة الفقر"، تركيز البنك نحو "التنمية البشرية... والتنمية المستدامة بيئياً واجتماعياً... وتخفيف حدة الفقر والإدارة الاقتصادية... والتمويل والقطاع الخاص والهيكل الأساسي". كما يتجه البنك بخطى سريعة

(٦) طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٥١/١٩٩٥، إلى "صناديق وبرنامج الأمم المتحدة العمل على تحسين تماسك برامجها القطرية، وذلك في جملة أمور، بدراسة إمكانية عقد جلسات مشتركة أو متتابعة للمجالس التنفيذية بشأن البرامج القطرية، حيثما كان ذلك مجدياً من الناحية العملية، وتحسين الصلة بين برامجها القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية، متى وجدت، واضعة في الاعتبار ضرورة التعاون بين المانحين الخارجيين وصناديق وبرنامج الأمم المتحدة في هذا الميدان".

نحو إسباغ طابع لامركزي على عملياته الإقليمية والقطرية. ومن شأن دخول البنك الدولي في مجالات مماثلة للمجالات التي كانت موقوفة حتى الآن على دائرة اختصاص الأمم المتحدة أن يجلب موارد إضافية لتحقيق أهداف مماثلة. إلا أن ذلك يزيد من ضرورة ضمان توزيع مناسب للمسؤوليات بين مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة لفائدة البلدان المشمولة بالبرامج. وينبغي أن يتخذ ذلك شكل ترشيد وظيفي على نحو تكاملي وتعاوني بين أعمال الأمم المتحدة وأعمال البنك الدولي. ومن شأن هذا الترشيح أن يمكن كلتا المؤسسات من العمل في القطاعات نفسها بصورة تكاملية. وسيطلب هذا الترشيح للدور الوظيفي لكل من المؤسسات وولايتيه مساندة الدول الأعضاء في البنك الدولي وتأيدتها في مجلسه التنفيذي وفي مجلس محافظيه. وتؤدي الحكومات دوراً هاماً في الجمع بين الأمم المتحدة والبنك الدولي لا على الصعيد الحكومي الدولي فحسب، وإنما على الصعيد القطري أيضاً. وينبغي أن تشكل الأولويات الوطنية، إلى جانب المشاركة النشطة للحكومات، أساساً لتوثيق التنسيق بين التقييمات القطرية المشتركة، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأطر تخطيط السياسات لدى البنك الدولي.

١٦٤ - ولسياسات صندوق النقد الدولي وقع شديد على الظروف المؤثرة في التنمية في البلدان النامية. ويصدق هذا بوجه خاص على متطلبات التكيف الهيكلي فيها. ويرحب الأمين العام بزيادة التشاور الذي يجري حالياً بين الصندوق والأمم المتحدة على الصعيد القطري بشأن هذه القضايا، ويعتزم مواصلة تعزيز هذه العلاقة.

تمويل التنمية والتعاون التقني

١٦٥ - يجب إعادة الموارد المخصصة للتنمية إلى ما كانت عليه بأسرع ما يمكن وجعلها أكثر قابلية للتنبؤ للحفاظ على كثافة تشغيلها. ويجب أن يتبع ذلك زيادة صافية في المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة في الموارد المقدمة عن طريق الأمم المتحدة للاضطلاع بالمهام التي تقررها الدول الأعضاء. ولا ينبغي أن تتم هذه الزيادة على حساب مؤسسات أخرى ثنائية أو متعددة الأطراف، وإنما ينبغي أن تنشأ عن زيادة عامة في المساعدة الإنمائية الرسمية بالاستناد إلى أهداف عالمية متفق عليها. وينبغي الاستفادة من مصادر التمويل الرئيسية الثلاثة جميعاً - التبرعات، والتمويل المتفق عليه بالتفاوض، والتمويل الخاص - في العمليات الإنمائية، وتأمين مزيج مناسب بينها.

١٦٦ - وتظل الموارد الأساسية الدعامة التي تركز عليها تعبئة جميع الأموال الأخرى، ولعل عدم قابليتها للتنبؤ هو أخطر تحدٍ يعترض سبيل التنفيذ السلس والفعال للعمليات الإنمائية. ويقوم تمويل صناديق وبرامج الأمم المتحدة في الوقت الحاضر على تبرعات تعقد على أساس سنوي.

١٦٧ - ومن الأفضل أن تتاح الموارد الأساسية على شكل مخصصات لعدة سنوات بدلاً من المخصصات السنوية. وستقوم هذه المساهمات على أهداف برنامجية مقررة للفترة، وستحدد على أساس مبدأ تقاسم الأعباء بين الدول الأعضاء، وينبغي أن توضع شروط وأحكام لهذا التقاسم. وينبغي أن تتيح المساهمات

المتفق عليها بالتفاوض تعبئة موارد أساسية إضافية لتنفيذ الأولويات المنبثقة عن المؤتمرات العالمية وعن المتطلبات القطرية أو الإقليمية الجديدة.

١٦٨ - وتحتاج الولاية المنوطة بمختلف المنظمات، المنبثقة عن توصيات المؤتمرات العالمية، إلى موارد إضافية. وتواجه الأمم المتحدة في هذا الصدد عدداً من التحديات أهمها زيادة توفير الموارد للأنشطة التنفيذية. ويجب العمل على تعبئة الموارد من الأسواق المالية الخاصة وغيرها من نظم التمويل المبتكرة بغية تمكين البلدان من الاستفادة من الإمكانيات الإنمائية التي يتيحها القطاع الخاص.

١٦٩ - وتطلب تعبئة موارد مبتكرة جديدة وإضافية بذل جهود متضافرة ومستمرة. وقد يفي بهذه الحاجة إنشاء مكتب يسمى مكتب تمويل التنمية لا يكرر أو ينافس أنشطة جمع الأموال التي تقوم بها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى. وستكون مهمة المكتب البحث عن موارد جديدة وإضافية لأغراض التنمية باتباع آليات وطرائق مبتكرة. وينبغي أن يقوم المكتب الجديد، في جملة أمور، باستطلاع إمكانية إنشاء كيانات لا تستهدف الربح لتمكين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من تلقي تبرعات من الأفراد، وبوجه خاص من الشركات الخاصة على الصعيد القطري تخصم من الدخل الخاضع للضريبة. وسيعمل المكتب أيضاً على تحديد آليات مبتكرة لتعبئة الموارد من الأسواق المالية الخاصة لأغراض التنمية.

الإجراء ١١:

(أ) سيعهد الأمين العام اقتراحاً يبين فيه تفاصيل ترتيب لتقاسم الأعباء يهدف إلى زيادة الموارد الأساسية، كي تنظر فيه الدول الأعضاء.

(ب) وسيُنشأ مكتب يسمى مكتب تمويل التنمية. وسيُعهد بإنشاء المكتب إلى نائب الأمين العام الذي سيحدد الاختصاصات وطرائق التعاون بالتشاور مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

التوصية:

أن يُنشأ نظام جديد للموارد الأساسية يتألف من التبرعات والمساهمات المتفق عليها بالتفاوض بحيث تُستمد كمخصصات لعدة سنوات.

دال - البيئة والموئل والتنمية المستدامة

١٧٠ - لن يكون بين التحديات التي ستواجه المجتمع العالمي في القرن المقبل تحدٍ أضخم ولا أشمل من بلوغ توازن مستدام بين النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر، والإنصاف الاجتماعي من ناحية، وحماية موارد الأرض والمشاعات ونظم المحافظة على الحياة.

١٧١ - وقد استعرضت الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة، التي عقدتها الجمعية العامة مؤخرا، البرامج والآفاق المستقبلية في الذكرى السنوية الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر ستكهولم، وأبرزت الصعوبات والانقسات التي لا تزال تعوق التقدم نحو الاتفاق على التدابير التعاونية اللازمة لمعالجة تلك القضايا وكفالة تنفيذ الاتفاقات القائمة.

١٧٢ - ومن ثمار مؤتمر قمة الأرض التي تتسم بأهمية خاصة تلك الزيادة الكبيرة في عدد الفاعلين الجدد في مجال البيئة والتنمية المستدامة ومشاركتهم المتزايدة في مداولات الأمم المتحدة ومفاوضاتها وأعمالها. وقد أدى ذلك إلى حدوث تغييرات في نطاق الاهتمامات الدولية والبيئية باتجاه التركيز على البيئة باعتبارها عنصرا حيويا من عناصر التنمية المستدامة. وفصلا عن ذلك، من الواضح أن عالم القرن الحادي والعشرين سيكون، في معظمه، عالما حضريا، كما أن التحول إلى الاستدامة العالمية سيتوقف إلى حد كبير على النجاح في كفالة التنمية المستدامة لحواضرنا ومدننا. وتُفهم التنمية المستدامة حاليا على أنها مزيج إيجابي من الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية.

١٧٣ - وفي الأمم المتحدة، أصبحت لجنة التنمية المستدامة محفلا مهما لرسم السياسات؛ وأنشئت قدرات بيئية داخل هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، الرئيسية؛ كما يتزايد عدد الاتفاقيات البيئية الدولية التي لها هيئات إدارة وأمانات مستقلة.

١٧٤ - وإجمالا، كان مستوى تلبية احتياجات البلدان النامية من الموارد المالية الجديدة والإضافية مخيبا للآمال، كما انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية منذ انعقاد مؤتمر ريو. وقد أدى مرفق البيئة العالمية، الذي أنشئ لتغطية التكاليف الإضافية لبعض مشاريع التنمية المستدامة، عمله بصورة جيدة ويلزم الآن تجديد موارده بمستويات أعلى فضلا عن توسيع نطاقه. ويخصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وغيرهما من وكالات التمويل المتعددة الأطراف والشأنية نسبة متزايدة من الموارد لمشاريع وبرامج متصلة بالتنمية المستدامة. وبالنظر إلى ازدياد دور استثمارات القطاع الخاص، فإن مبادرة البنك الدولي مؤخرا، بالتعاون مع أطراف أخرى مهتمة بالأمر، إلى العمل على وضع مبادئ توجيهية طوعية تنظم استثمار القطاع الخاص، تطورُ يحظى بالترحيب. ولم يُحرز تقدم يذكر في إيجاد مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل التحول إلى التنمية المستدامة. غير أن هناك بعض البوادر التي تبشر بالخير آخذة في الظهور ومنها، مثلا، وضع نظام للتعويض عن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من خلال نظام التنفيذ المشترك ومبادلة الانبعاثات، الذي يمكن أن تتدفق من خلاله موارد كبيرة جديدة إلى البلدان النامية.

١٧٥ - والأمر الذي ظهر بوضوح من الخبرة المكتسبة من هذه الأحداث هو الحاجة إلى اتباع نهج شامل أكثر تكاملا في تناول السياسات والبرامج المتعلقة بشتى الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية، وذلك عن طريق جعل التزام المنظمة نحو التنمية المستدامة في صلب أولوياتها. ويتضمن ذلك زيادة توثيق التعاون والتفاعل بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبين كلا هذين الكيانين والإدارات والصناديق والبرامج الأخرى

في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية. ويلزم لتحقيق هذه الغاية تعزيز نظام مديري المهام في إطار لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات والتابعة للجنة التنسيق الإدارية الذي يشارك فيه بنشاط كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل. أما على الصعيد الحكومي الدولي، فإن كون مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة المستوطنات البشرية يقدمان تقاريرهما إلى الجمعية العامة لا ينبغي أن يعوق أو يعرقل هذه العملية حيث إنهما كليهما يقدمان تقاريرهما عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٧٦ - وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الصوت البيئي للأمم المتحدة والمصدر الرئيسي للإسهام البيئي في أعمال لجنة التنمية المستدامة. وينبغي إعطاء أولوية عليا لمنحه ما يحتاج إليه من مركز وقوة ومن سبل الحصول على الموارد لكي يؤدي عمله على نحو فعال باعتباره الوكالة البيئية للمجتمع العالمي. وقد أكد ذلك إعلان نيروبي الذي اعتمدته مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في دورته التاسعة عشرة التي عقدت في شباط/فبراير ١٩٩٧. وينبغي تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره الجهة المركزية لمواءمة وتنسيق الأنشطة المتصلة بالبيئة، ويعتزم الأمين العام إعطاء دعمه الكامل لهذه العملية.

١٧٧ - وتشكل الخبرة المهمة والقدرات التي كوّنها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجالي الرصد والتقييم، من خلال برنامجيه المتعلقين بالنظام العالمي للرصد البيئي وبقاعدة بيانات الموارد العالمية، مورداً ثميناً ينبغي زيادة تطويره وتعزيزه في الفترة المقبلة. ويسري ذلك أيضاً على المهام الأساسية للبرنامج بوصفه محفلاً لوضع السياسات والقوانين الدولية وللتفاوض على الصعيد الدولي ولتنفيذ الترتيبات التعاونية لتناول قضايا البيئة، وذلك باعتباره جسراً يربط بين العلم وتقرير السياسات فضلاً عن علاقاته التفاعلية مع المنظمات والوكالات البيئية الوطنية. ومن أبرز المنجزات التي أحرزها برنامج الأمم المتحدة للبيئة إسهامه في بدء العمل من أجل التوصل إلى بعض أهم المعاهدات التي تم الاتفاق عليها على الصعيد الدولي وإسهامه في التفاوض عليها ودعمها. ولا يزال كثير من هذه المعاهدات يعتمد على الدعم المستمر من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومن الأنسب الآن أن تموّل المشاريع التنفيذية المضطلع بها على الصعيد القطري والتي يمولها حالياً صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصادر أخرى. وعليه، سيؤقّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ هذه المشاريع.

١٧٨ - وقد أسهم المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عينته الأمين العام في تموز/يوليه ١٩٩٣^(٧) إسهاماً قيّماً في أعمال لجنة التنمية المستدامة خلال سنواتها الخمس الأولى حيث قام بتحليل وشرح عدد من المسائل الأساسية للتنمية المستدامة. ونظراً لشرع لجنة التنمية المستدامة في ترتيبات جديدة واعدة للتشاور مع جهات فاعلة مختلفة مختصة في المجتمع المدني وإشراك هذه الجهات في أعمال اللجنة، يرى الأمين العام أن من الممكن أن يتم الآن على نحو فعال أداء مهام المجلس الاستشاري الرفيع المستوى من خلال هذه العمليات.

(٧) عملاً بالفقرة ٣٨ - ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١ وقرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧ المؤرخ

٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.

١٧٩ - وبمناسبة حلول الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي ضوء توصيات مؤتمر المستوطنات البشرية الذي عقد في اسطنبول، فقد آن الأوان تماما وأصبح من اللازم للغاية اتخاذ خطوات فورية لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مع النظر في التغييرات الأساسية التي قد تلزم لزيادة إيضاح وتركيز هيكليهما ومهامهما في إطار إصلاح الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية، فضلا عن تنشيط الدعم السياسي والمالي لهما. وقد أتاحَت الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة توجيهات مفيدة في هذا الصدد.

الإجراء ١٧: سيضع الأمين العام، بالتشاور مع الحكومات والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تدابير جديدة لتعزيز المنظمتين وإعادة تشكيلهما، استنادا إلى قراري الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) و١٦٢/٣٢ ومع مراعاة مقررات وتوصيات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة المستوطنات البشرية، وسيقدم توصيات إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

التوصية:

أن تقرر الجمعية العامة إنهاء عمل المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

هـ - الشؤون الإنسانية

١٨٠ - إن حدوث حالات طوارئ إنسانية معقدة، أي أزمات إنسانية واسعة النطاق في بيئات سياسية وعسكرية معقدة، وغالبا ما يكون ذلك في سياق الصراعات الداخلية، يتطلب اتباع نهج جديدة من جانب المجتمع الدولي. ولا تقتصر الأنشطة الإنسانية اليوم على إنقاذ الأرواح عن طريق عمليات الإغاثة، بل تضم مجموعة واسعة النطاق من الجهود تشمل الإنذار المبكر والوقاية وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ ومناصرة المبادئ الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها بهدف كفالة الانتقال السلس إلى التنمية الطويلة الأجل.

١٨١ - ومهمة الأمم المتحدة في قطاع الأنشطة الإنسانية يتمثل أولا وقبل كل شيء في تقديم ما لا تستطيع سلطات الدول في أغلب الأحيان تقديمه، أو ما تحجم عن تقديمه، في الأزمات إلى ضحايا الصراعات والكوارث الطبيعية من المدنيين المحتاجين، وغالبيتهم من النساء والأطفال وكثير منهم لاجئون ومشردون.

١٨٢ - ويجب على الأمم المتحدة أن تزيد تعزيز قدرتها على الاضطلاع بأنشطة إنسانية متسقة ومنسقة، مهتدية بمبادئ الإنسانية والحياد والتجرد. وعليها، لدى قيامها بذلك، أن تعمل في شراكة مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية. وأستناداً إلى الخبرات المكتسبة حتى الآن، يمكن زيادة تحسين التنسيق وإدارة الأنشطة الإنسانية من أجل زيادة الاتساق وتعزيز المساءلة.

١٨٣ - وقد أظهرت أزمة اللاجئين الأكراد في عام ١٩٩١ بوضوح أن منظومة الأمم المتحدة كانت تنقصها القدرة آنذاك على الاستجابة لحالة طوارئ إنسانية كبيرة. وثمة درس هام مستفاد من تلك الأزمة، وهو أن الأمم المتحدة يجب أن تطور قدرة فعالة على الاستجابة لحالات الطوارئ، ويجب عليها أيضاً أن تنشئ آلية فعالة للتنسيق والتعاون داخل المنظومة، بتوضيح توزيع المسؤوليات بين الكيانات المعنية.

١٨٤ - وقد اعترف قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ بالحاجة إلى اتباع نهج منسق وموحد بدرجة أكبر إزاء الأنشطة الإنسانية، وطلب أن يسمى الأمين العام موظفاً رفيع المستوى (منسق الإغاثة في حالات الطوارئ) ليعمل تحت إشرافه هو، وتعاوناً أمانة. كذلك أنشأ القرار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي يرأسها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، من أجل تعزيز التنسيق. هذا بالإضافة إلى عملية النداءات الموحدة والصندوق الدائر المركزي للطوارئ. وأنشأ الأمين العام إدارة الشؤون الإنسانية في عام ١٩٩٢ داخل الأمانة العامة من أجل تقديم الدعم لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

نحو تعزيز قدرة الاستجابة للزمات الإنسانية

١٨٥ - لدى إعداد هذا التقرير جرى استعراض المهام التي يضطلع بها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ودور إدارة الشؤون الإنسانية استعراضاً دقيقاً. وجرى التأكيد على أهمية المهام التي يضطلع بها المنسق. فقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ يتناول كامل مجموعة التدابير الإنسانية. أما إدارة الشؤون الإنسانية التي هي جهاز الدعم للمنسق، فقد حالها النجاح في تنفيذ جزء من ولايتها. غير أن اضطلاعها ببعض الأنشطة التنفيذية على نحو محدود ومخصص بدون أن تكون مزودة على النحو الملائم بالقدرات والخبرات الفنية اللازمة لذلك قد قلل أهمية المهام الأساسية التي يضطلع بها المنسق. وبعد مرور أكثر من خمسة أعوام على وضع الترتيبات، يلزم الآن توفير هيكل دعم أكثر كفاية لتقديم الدعم للمنسق على نحو أفضل.

دور منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومكتب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وعملية النداءات الموحدة

١٨٦ - وفقاً لأحكام القرار ١٨٢/٤٦، ستركز مهام منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بدرجة أكبر على ثلاث مهام أساسية سيتم تعزيزها بدرجة كبيرة، وهي: (أ) مهام وضع السياسات وتنسيقها دعماً للأمين العام، مع كفالة تناول جميع المسائل الإنسانية، بما في ذلك تلك التي تسد الثغرات في الولايات القائمة للوكالات، مثل توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخلياً. ومن المهم أيضاً، في هذا الشأن، إقامة اتصال ملائم مع

إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومفوضية حقوق الإنسان؛ (ب) مناصرة القضايا الإنسانية في الأجهزة السياسية، ولا سيما مجلس الأمن؛ (ج) تنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية عن طريق كفالة إنشاء آلية استجابة ملائمة على أرض الواقع من خلال المشاورات التي تجريها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

١٨٧ - ولتمكين منسق الإغاثة في حالات الطوارئ من التركيز على المهام الأساسية المذكورة آنفا سيتم نقل الجوانب التنفيذية من المسؤوليات المنوطة حاليا بإدارة الشؤون الإنسانية إلى جهات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. وبينما تظل المهام المتصلة بتنسيق الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية منوطة بمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، فإن مهام الوقاية من الكوارث وتخفيف آثارها والتأهب لها تتصل بالقدرات الوطنية، ومن الأنسب أن يكون موقعها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما المهام المتصلة بأنشطة إزالة الألغام فستنقل إلى إدارة عمليات حفظ السلام، وكذلك المسؤولية عن إدارة الصندوق الاستثماري للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام. وستتولى إدارة برنامج العراق، الذي أنشئ بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩١)، وحدة خاصة داخل الأمانة العامة.

١٨٨ - وسيحل مكتب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ محل إدارة الشؤون الإنسانية وتنقل مهامها الأساسية إلى المكتب الجديد. وسيكون مكتب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ صغير الحجم نسبيا وذا كفاءة، وسيُنصب تركيزه تماما على أنشطته الأساسية. وسيفيد المنسق من خدمات موظفين كبار ذوي تأهيل جيد معارفين من أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وسيكون منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على اتصال مباشر بالأمين العام كما ينص عليه قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦. وسيكون المنسق مسؤولا أمام الأمين العام ويعمل بصفته مستشاره الرئيسي للمسائل الإنسانية.

١٨٩ - وقد اعترف قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ اعترافا واضحا بأن الأنشطة الإنسانية تستتبعها مجموعة واسعة النطاق من الجهود تتجاوز تقديم المساعدة الفورية في حالات الطوارئ. وينبغي أن ينعكس ذلك على نحو أدق في المسؤوليات المنوطة بمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وفي هذا الصدد، يوصى بتغيير اسم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ليصبح منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية. ويوصى أيضا بأن تقوم الجمعية العامة بتنقيح مسؤوليات منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بهدف نقل المسؤوليات المتصلة بتنسيق أنشطة تخفيف آثار الكوارث الطبيعية، التي هي في المقام الأول عملية بناء قدرات، إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٩٠ - وبموجب الترتيب الجديد سيرأس منسق الإغاثة في حالات الطوارئ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي ستعزز زيادة على ما هي عليه. ولتعزيز القدرة على الاستجابة السريعة وجعلها تستند إلى سياسة متسقة، سيتم إنشاء لجنة توجيهية تابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تضم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وممثلا للجنة الصليب الأحمر الدولية وممثلا لمجموعة المنظمات غير الحكومية. وسيبلغ جميع أعضاء اللجنة الدائمة

المشتركة بين الوكالات بما يجري من مشاورات في اللجنة التوجيهية وسيطلب منهم تقديم مدخلات حسب الاقتضاء.

١٩١ - وستجري زيادة تحسين عملية النداءات الموحدة، وسيستمر العمل بها كوسيلة لتعبئة الموارد في قطاع الأنشطة الإنسانية تحت مسؤولية منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. ولما كان القصد من الأنشطة الإنسانية دائماً هو السعي إلى إيجاد حلول دائمة، فستتضمن عملية النداءات الموحدة، حسب الاقتضاء، توجيه نداءات من أجل الإنعاش والتعمير، استناداً إلى المدخلات المقدمة من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. كذلك ستشمل عملية النداءات الموحدة، حسب الاقتضاء، احتياجات التمويل اللازمة للعمليات الميدانية لحقوق الإنسان.

الإجراء ١٢:

(أ) ينشأ مكتب يسمى مكتب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، يرأسه مسؤول برتبة وكيل الأمين العام، في مقر الأمم المتحدة.

(ب) سينصب تركيز منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على المهام الأساسية المحددة في قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٦. وسيتم إلغاء إدارة الشؤون الإنسانية بصورتها الحالية.

(ج) سيعاد توزيع بعض مهام إدارة الشؤون الإنسانية داخل منظومة الأمم المتحدة على النحو المبين أعلاه.

(د) سيتم زيادة تعزيز اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وستظل هي الهيئة الاستشارية الرئيسية للوكالات الإنسانية، برئاسة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وسيتم إنشاء لجنة توجيهية تابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تتألف من ستة أعضاء، على النحو المبين أعلاه.

(هـ) سيطلب من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تحديد التدابير اللازمة للمواءمة بين العمليات وزيادة تحسين عملية النداءات الموحدة لكفالة أن تكون النداءات موجهة على أساس الاحتياجات وأن تحدد أولوياتها وفقاً لها، مع مراعاة ما تتمتع به كل وكالة من ميزة نسبية.

(و) لمتسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يعين وكالة رائدة لتنسيق عمليات الطوارئ المعقدة في الميدان.

١٩٢ - وعلى المستوى الميداني، سيعمل منسق الأمم المتحدة المقيم منسقاً للشؤون الإنسانية في الظروف العادية. بيد أنه في حالات الطوارئ المعقدة التي يلزم فيها تنسيق السياسات والأنشطة على الصعيد الإقليمي، أو حيث لا يستطيع المنسق المقيم على المستوى القطري، لأسباب وظيفية، العمل بفعالية كمنسق للشؤون الإنسانية، يمكن تسمية وكالة رائدة لتكون مسؤولة عن جميع جوانب تنسيق الأنشطة الإنسانية في الميدان. وقد أُخذَ بهذا الترتيب، الذي يبسط عملية التنسيق في الميدان ويتجنب وجود مستويات متعددة للتنسيق، في يوغوسلافيا السابقة.

الإدارة

١٩٣ - يجب أن يحافظ منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على الحياد في الاضطلاع بمهام التنسيق، ويلزم أن تدعمه الحكومات، وأن يكون مسؤولاً أمامها فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية عموماً. وقد يكون من المستصوب مع مرور الوقت أن يُنظر في إنشاء مجلس إدارة للشؤون الإنسانية يمكنه تقديم توجيهات تتعلق بالسياسة بشأن المسائل الإنسانية عموماً وأن يشرف على تنسيق الاستجابة الإنسانية. ويوصى، في غضون ذلك، بتخصيص جزء من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للشؤون الإنسانية في أقرب وقت ممكن لتقديم توجيه بشأن المسائل الإنسانية والتنسيق عموماً.

التوصيات:

أن تعين الجمعية العامة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ منسقاً للأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، وتنقل مسؤوليات منسق الإغاثة في حالات الطوارئ المتصلة بتنسيق أنشطة تخفيف آثار الكوارث الطبيعية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أن ينشأ جزء من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي خاص بالشؤون الإنسانية في أقرب وقت ممكن.

واو - حقوق الإنسان

١٩٤ - أبرزت التطورات التي شهدتها العقد الحالي أن حقوق الإنسان عنصر أصيل في تعزيز السلم والأمن والازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وأصبحت الحكومات تدرك بصورة متزايدة أن احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، شرط مسبق للاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. وتمشيا مع هذا الإدراك، أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا عام ١٩٩٣ أن "جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتداخلة".

١٩٥ - ونتيجة لهذه التطورات، شهدت ولاية الأمم المتحدة تطورا كبيرا، على النحو الذي تعكسه الأولويات التي حددها مؤتمر فيينا والمطالب المتنامية بوجود عنصر مختص بحقوق الإنسان في العمليات الميدانية

التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وبناءً على إحدى توصيات المؤتمر، قامت الجمعية العامة، في قرارها ١٤١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، بإنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وكلفت المفوض السامي بأن يتحمل المسؤولية الرئيسية، في ظل توجيه وسلطة الأمين العام، عن أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. كما أُسندت إلى المفوض السامي مسؤولية الإشراف العام على مركز حقوق الإنسان، وهو الكيان الرئيسي التابع للأمانة العامة في هذا الميدان.

١٩٦ - إن المنظمة، بفضل عضويتها الشاملة للعالم بأسره، توفر إطاراً مؤسسياً فريداً لتعزيز حقوق الإنسان ووضع آليات قانونية وتنفيذية لرصد وإعمال الحقوق من شأنها زيادة ترسيخ هذه الحقوق، مع المحافظة في الوقت ذاته على التفهم والاحترام الكاملين للمدى الواسع من أشكال التنوع الوطني والثقافي. ومن المهام الكبرى أمام المنظمة تعزيز برنامج حقوق الإنسان وإدماجه في النطاق العريض لأنشطة المنظمة، بما في ذلك المجال الإنمائي والمجال الإنساني.

إعادة تشكيل برنامج حقوق الإنسان وتوحيده

١٩٧ - إن المطالب المتزايدة على برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وضرورة إضطلاع مسؤوليات ليس لديه أي خبرة سابقة فيها قد كشفت عن عدد من أوجه القصور التي قللت أثره في وقت تزايدت فيه المطالب عليه. ومنذ ذلك الحين قام مكتب المراقبة الداخلية وإحدى شركات الخدمات الاستشارية الخاصة باستعراض دقيق للبرنامج. وبناءً على توصياتهما، نُفِذَت عملية إعادة تنظيم كبرى للبرنامج. ويعكس الهيكل المبسّط القائم حالياً أولويات برنامج العمل ويتركز على ثلاثة مجالات للنشاط هي: (أ) المعلومات والتحليل ووضع السياسات؛ (ب) دعم هيئات وأجهزة حقوق الإنسان؛ (ج) إجراءات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٩٨ - وقد أُسندت الجمعية العامة إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان مهمة الاضطلاع "بالإشراف عموماً على مركز حقوق الإنسان". ولإعفاء المفوض السامي من مسؤوليات الإدارة اليومية، أبقى مكتب المفوض السامي ومركز حقوق الإنسان هيكليين منفصلين. غير أن خبرة الماضي تكشف أن عدم كفاية التنسيق والتكامل بين الكيانين يعرقل الأداء ويقلل أثر أنشطة حقوق الإنسان ويسفر عن قلة التنسيق الملازم بين الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان في أنحاء المنظمة كافة.

الإجراء ١٤: ستنفذ إعادة تنظيم أمانة حقوق الإنسان تنفيذاً كاملاً. وتحت رئاسة المفوض السامي الجديد لحقوق الإنسان، سيُدمج المكتب والمركز في وحدة واحدة تسمى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. ويقوم نائب المفوض السامي بالمساعدة وتقديم الدعم الإداري للمفوض السامي، ويضطلع بإدارة المكتب عند غيابه.

التنسيق مع سائر برامج الأمم المتحدة

١٩٩ - بيّن الميثاق الصلة بين حقوق الإنسان والسلام والأمن، وأكدتها الخبرات الأخيرة تأكيداً وافياً. وينبغي إدماج تحليل التطورات والاتجاهات في مجال حقوق الإنسان فيما تضطلع به المنظمة من أنشطة الإنذار المبكر؛ فحقوق الإنسان عنصر رئيسي في جهود صنع السلام وبناء السلام، وينبغي تناولها في سياق العمليات الإنسانية. وقدرة مكتب المفوض السامي على توفير الدعم في هذا الصدد واحد من أهداف عملية إعادة التنظيم الراهنة.

٢٠٠ - إن أنشطة توفير المساعدة التقنية تتزايد باستمرار. فالخدمات الاستشارية الممولة من صندوق التبرعات لأغراض التعاون التقني تقدّم إلى الحكومات التي تطلبها من أجل تنمية القدرات والمؤسسات والهيكل الوطنية، بما في ذلك أنشطة الدعوة وإعلام القائمين على إنفاذ القوانين والقضاة وموظفي الهجرة وأفراد حفظ السلام وتعليمهم وتدريبهم. وثمة كيانات أخرى في المنظمة تقوم أيضاً بتوفير التعاون التقني في مجالات لها علاقة بحقوق الإنسان، مثل تعزيز الحكم الديمقراطي، وتعزيز سيادة القانون، وإصلاح هيئات القضاء، وتدريب قوات الشرطة، والبرامج التي تتعلق بالعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل. إن تحسين التنسيق فيما بين الكيانات المعنية من شأنه أن يزيد أثر هذه الأنشطة ويقلل تكلفتها العامة. وينبغي أن يكون بمقدور مكتب المفوض السامي أن يسدي مشورته في تصميم مشاريع المساعدة التقنية وأن يشارك في بعثات تقدير الاحتياجات.

٢٠١ - وبرنامج حقوق الإنسان ممثّل في عمل اللجان التنفيذية المعنية بالسلام والأمن، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وعمليات التنمية، والشؤون الإنسانية. وثمة متسع لمزيد من التكامل بضمان إجراء الاتصالات بصورة منتظمة، لا على أساس حالات منفردة، وتعزيز تمثيل مكتب المفوض السامي في المقر.

الإجراء ١٥:

(أ) يقوم مكتب المفوض السامي بتقييم ما يتم في اللجان التنفيذية من أعمال تتعلق بقضايا حقوق الإنسان، ويشارك على نحو منتظم في كل مرحلة من مراحل أنشطة المنظمة فيما يتصل بالنزاعات الفعلية أو المحتملة أو حالات ما بعد النزاع التي تنطوي على بُعد يتصل بحقوق الإنسان؛

(ب) يضطلع المفوض السامي بإجراء تحليل للمساعدة التقنية التي توفرها كيانات الأمم المتحدة في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان، ويقوم بصياغة مقترحات لزيادة تكامل الإجراءات؛

(ج) يتم رفع مستوى تمثيل مكتب المفوض السامي في المقر وتعزيزه.

دعم العمليات الحكومية الدولية وهيئات الرصد والإجراءات الخاصة

٢٠٢ - تشمل الأجهزة الحكومية الدولية في مجال حقوق الإنسان لجنة حقوق الإنسان - التي تقدم تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يقدم تقاريره بدوره إلى الجمعية العامة - ولجنتها الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات. وبالإضافة إلى هاتين الهيئتين التشريعتين، هناك ست لجان تتلقى تقارير من الدول الأطراف في عهود واتفاقيات حقوق الإنسان التي تختص بها هذه اللجان. وعلاوة على ذلك، أنشأت لجنة حقوق الإنسان عددا متزايدا من الإجراءات الخاصة من بينها المقررون الخاصون والممثلون والخبراء والأفرقة العاملة. وكان هناك أكثر من ٣٠ آلية من هذا القبيل في السنتين الماضيتين.

٢٠٣ - وقد أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا ضرورة مواصلة وترشيد ما يتم من أعمال في إطار الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وآليات وإجراءات حقوق الإنسان. وخلال السنوات الماضية، كانت تعقد اجتماعات بصورة دورية بين رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. ومنذ عام ١٩٩٤، تُعقد أيضا اجتماعات بين المقرررين الخاصين والممثلين والخبراء ورؤساء الأفرقة العاملة. وأدت هذه الممارسات إلى تحسين تبادل المعلومات بين الآليات المعنية؛ وثمة متسع لمزيد من تحسين سير عملها بتيسير التنسيق في تحديد أوقات اجتماعاتها وأماكنها.

٢٠٤ - إن الهيئات والآليات القائمة تشكل شبكة كبيرة متزايدة التعقيد. وفي حين يتسم عملها إلى حد بعيد بالأثر التراكمي، فإنه ينطوي على خطر التشتت وقلة الاتساق مما قد ينال من أثرها. وثمة ضرورة لإجراء استعراض دقيق لترشيد النظام.

٢٠٥ - كما أن تشابك أجهزة حقوق الإنسان، وما يترتب على ذلك من عبء الوفاء بالتزامات تقديم التقارير، يفرض ضغوطا على موارد الأمانة العامة. وأدى ضعف وحدات تقديم الخدمات إلى الحد من قدرتها على الإسهام في ترشيد وفعالية عمل الأجهزة التي تخدمها تلك الوحدات. وأحد الأغراض الرئيسية من إعادة تشكيل برنامج حقوق الإنسان إنما يتمثل في تعزيز طاقة وحدات تقديم الخدمات.

٢٠٦ - وقد أسفرت الجهود المبذولة لتبسيط جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان عن مقترحات قيّمة. وأحرز تقدم من خلال تقسيم البنود قيد النظر على سنتين. ومع أن الجهود المبذولة لتبسيط جدول الأعمال لم تنجح في الحصول على التأييد اللازم حتى الآن، فإنها تشكل سابقة مفيدة لمناقشة هذه المسألة مستقبلا.

الإجراء ١٦:

(أ) سيطلب الأمين العام من المفوض السامي لحقوق الإنسان استعراض أجهزة حقوق الإنسان، ووضع توصيات بشأن السبل الممكنة لتبسيطها وترشيدها؛

(ب) ستولى أعلى درجة من الأولوية للجهود الجارية في سياق إعادة تشكيل هيكل برنامج حقوق الإنسان لتعزيز وتنسيق الدعم الموضوعي والتقني المقدم إلى الهيئات التشريعية ولجان الرصد والإجراءات الخاصة. وسيعمل بإنشاء مصارف بيانات مشتركة للمعلومات والبحوث والتحليلات لمساعدة هذه الهيئات.

زاي - المجتمع المدني

٢٠٧ - إن ظهور الجهات الفاعلة غير الحكومية قد شكّل تأثيراً متعاضداً على بيئتنا الدولية الآخذة في التغيّر. فالمنظمات غير الحكومية أوضح مظهر لما يشار إليه باسم "المجتمع المدني"، أي المجال الذي تنظم فيه الحركات الاجتماعية نفسها حول أهداف وجماعات واهتمامات بمواضيع معينة. وتشمل هذه الحركات فئات بعينها مثل النساء والشباب والسكان الأصليين. كما أن هناك أطرافاً فاعلة أخرى صارت تضطلع بدور متزايد الأهمية في تشكيل جداول الأعمال الوطنية والدولية. وهي تشمل السلطات المحلية، ووسائل الإعلام الجماهيرية، ودوائر الأعمال التجارية والصناعات، والرابطات المهنية، والمنظمات الدينية والثقافية، والأوساط الفكرية والبحثية.

٢٠٨ - إن ظهور المجتمع المدني - أو عودته إلى الظهور، في كثير من أنحاء العالم - يرتبط بعمليتين متشابكتين: السعي إلى نظام حكم أكثر ديمقراطية وشفافية وخضوعاً للمساءلة وتمكيناً للناس، وتزايد هيمنة النهج القائمة على عوامل السوق في الإدارة الاقتصادية الوطنية والعالمية. وقد أدى ذلك إلى إعادة تعريف دور الدولة وإسناد مسؤوليات جديدة أوسع نطاقاً إلى العاملين في السوق وفي المجتمع المدني في السعي إلى تحقيق النمو والرفاهية. وفي هذا السياق العام، يعد وجود مجتمع مدني نشط أمراً بالغ الأهمية لعمليات التحول الديمقراطي وتمكين الشعب.

٢٠٩ - ولكن، ليست كل الأطراف الفاعلة غير الحكومية أطرافاً حميدة. ففي حين يُنظر إلى دور المجتمع المدني أساساً من زاوية تعزيز المثل العليا والأنشطة التي تمثل مصالح المواطنين وتعزز الصالح العام، كان هناك أيضاً نمو مشؤوم في أنشطة وتأثير عناصر أخرى، تشمل الإرهابيين وتجار المخدرات والقائمين على تنظيم الدعارة والاتجار بالنساء والأطفال - "المجتمع اللامدني" - وهي عناصر استغلت جميعها عمليات العولمة. وما من حكومة أو منظمة تستطيع أن تعالج بمفردها ما يشكله ذلك من تهديدات للمجتمعات. ولا بد من ابتكار نهج جديدة متعددة الأطراف وشراكات جديدة مع الأطراف غير الحكومية من أجل احتواء هذا الاتجاه ورده على أعقابها. وقد تعهدت الدول الأعضاء في الدورة الخمسين للجمعية العامة بـ "التكاتف بفرض القضاء على المخاطر التي تتهدد الدول والشعوب من جراء الإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها".

٢١٠ - وعلى مدار العتدين الماضيين، نجد أن قضايا من قبيل التنمية المستدامة التي تتركز على البشر، وحماية البيئة، والمساواة بين الجنسين، وحقوق السكان الأصليين، أصبحت تحتل مكانة بارزة في جدول

الأعمال الدولي بفضل تشجيع الأطراف الفاعلة غير الحكومية وما تضطلع به من جهود الدعوة. وإن مشاركة الجمهور في المناسبات العالمية، وبخاصة المؤتمرات الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات؛ قد اكتسبت معنى حقيقياً، حيث شارك عشرات الآلاف من المنظمات من كافة أنحاء العالم، من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي، في تحديد الأولويات والقضايا وسبل معالجتها.

٢١١ - إن الإحصاءات المتصلة بعدد المنظمات غير الحكومية التي منحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مركزاً استشارياً هي إحصاءات معبرة بنفس القدر: ٤١ منظمة في عام ١٩٤٨؛ و ٣٧٧ منظمة في عام ١٩٦٨؛ وأكثر من ٢٠٠ ١ منظمة في الوقت الحالي. وعلى الصعيد التنفيذي، تطورت في العقدين الماضيين العلاقة بين الأطراف الفاعلة غير الحكومية وصناديق وبرامج الأمم المتحدة التي تضطلع بمسؤوليات تنفيذية، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي تطوراً كبيراً، وأنشئت شبكات اتصالات هامة فيما بينها. وما تتمتع به المنظمات غير الحكومية من كفاءة تنفيذية ومرونة ومعرفة بالأوضاع المحلية، فضلاً عما تجلبه هي نفسها من موارد تكميلية إلى البرامج الإنسانية، يجعل منها شريكاً رئيسية في العمليات ووكالات منفذة رئيسية. والمجالس الوطنية للتنمية المستدامة وما يشبهها من الكيانات التي أنشئت في حوالي ١٠٠ بلد نتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تعد أدوات جديدة واعدة للجمع بين ممثلي الحكومة والمجتمع المدني معا.

٢١٢ - ولم يكد يترك أي مجال من مجالات عمل الأمم المتحدة سواء على مستوى وضع السياسات أو على المستوى التنفيذي. دون أن يمسه تغيير من جراء هذه العملية، فالتأثير المتعاظم للمجتمع المدني يسهم إجمالاً في عملية توسيع التعاون الدولي ويدفع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الهياكل الحكومية الدولية إلى المزيد من الشفافية والمساءلة وتوثيق الروابط بين المستويين الوطني والدولي في عملية صنع القرار وتنفيذه.

٢١٣ - والآن، لا تُعتبر المنظمات غير الحكومية وغيرها من عناصر المجتمع المدني مجرد أجهزة لنشر المعلومات أو تقديم الخدمات، وإنما شريكة أيضاً في تشكيل السياسات العامة، سواء في أمور السلم والأمن أو في التنمية أو في المسائل الإنسانية. ويتضح ذلك من إشترك المنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف، مثل البرلمانيين والسلطات المحلية وقادة قطاع الأعمال الحرة، في المؤتمرات العالمية التي تنظمها الأمم المتحدة. ويصعب الآن تخيل تنظيم حدث عالمي وصياغة اتفاقات وإعلانات متعددة الأطراف دون مشاركة نشطة من جانب المنظمات غير الحكومية.

٢١٤ - وتتسم علاقة الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأوساط قطاع الأعمال الحرة بأهمية خاصة. وللقطاع الخاص، في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء، تأثير آخذ في التزايد. والوقت مناسب لاستحداث وسائل أفضل للتشاور بين الأمم المتحدة وأوساط قطاع الأعمال الحرة. ومن شأن تلك المشاورات أن تساعد على فهم شواغل واهتمامات الجانبين بصورة أوفى. وقد بادر كل من الغرفة التجارية الدولية والمنتدى الاقتصادي العالمي إلى وضع آليات لهذا الغرض والتشجيع على استخدامها من قبل الأعضاء الآخرين في أسرة الأمم المتحدة. ويعتزم الأمين العام استغلال هذه الآليات.

٢١٥ - ولكل الأسباب المذكورة أعلاه، وكجزء أساسي من إصلاح الأمم المتحدة، يرى الأمين العام أن المنظمة بحاجة إلى مراجعة وتحديث الطرق التي تتفاعل بها مع المجتمع المدني، في سعيها لخدمة حكومات وشعوب العالم على حد سواء. وكما أعلنت الدول الأعضاء والمراقبون لدى الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة: "إننا ندرك أن عملنا المشترك سيكون أكثر نجاحا إذا توافر له الدعم ممن يعينهم الأمر من العناصر الفاعلة في المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمنظمات الإقليمية وجميع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني. وسنرحب بهذا الدعم، وسنعمل على تيسيره، حسب الاقتضاء".

٢١٦ - وهناك دوائر أخرى متزايدة الأهمية لدى الأمم المتحدة تستدعي اهتماما خاصا. والبرلمانيون مثال أساسي على ذلك. فالاتفاق المعقود في ٢٤ تموز/ يوليه ١٩٩٦ بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي (انظر قراري الجمعية العامة ١٥/٥٠ و ٧/٥١) يوفر أساسا واعداد لتوسيع العلاقات الاستشارية للأمم المتحدة مع هذه المجموعة الهامة.

الإجراء ١٧:

(أ) سيُشرع في عقد سلسلة اجتماعات تضم قادة بارزين من قطاعات مختلفة من المجتمع المدني والأمين العام. وستشمل هذه الدوائر أكاديميين، ونقابات عمال، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات أعمال حرة، وشبابا والقواعد الشعبية.

(ب) ستخصص كل واحدة من الإدارات الفنية في الأمم المتحدة موظفا للاتصالات مع المنظمات غير الحكومية لتيسير سبل وصول المجتمع المدني إلى الأمم المتحدة. وعلى الصعيد القطري، حيثما كان ذلك مناسبا، ينبغي أن تهبط منظومة الأمم المتحدة مزيدا من الفرص للتعاون الثلاثي مع الحكومات والمجتمع المدني. وستشمل البرامج التدريبية لموظفي الأمم المتحدة عنصرا مكرسا للتعاون مع المجتمع المدني. وسينعكس هذا في المناهج الدراسية لكلية موظفي الأمم المتحدة.

(ج) سيتشاور الأمين العام مع لجنة التنسيق الإدارية بشأن إنشاء دائرة مشتركة التمويل فيما بين الوكالات، بتمويل مشترك، للاتصال مع دوائر الأعمال الحرة ويطلق عليها دائرة الأمم المتحدة للاتصال مع دوائر الأعمال الحرة، على غرار دائرة الاتصال مع الجهات غير الحكومية.

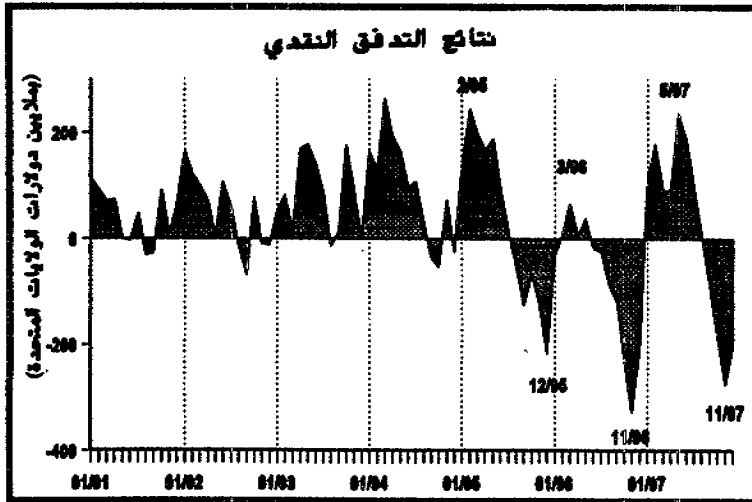
(د) ستُتخذ الترتيبات مع منظمات دوائر الأعمال الحرة الرئيسية لوضع آليات محسنة لمواصلة الحوار بين ممثلي دوائر الأعمال الحرة والأمم المتحدة.

سادسا - زيادة قدرات الدعم

ألف - تمويل المنظمة

٢١٧ - تمثل الحاجة إلى إقامة المنظمة على أساس مالي متين جانبا أساسيا من الإصلاح وشرطا مسبقا لنجاحه. ووسيلة تمويل المنظمة هي الاشتراكات المقررة. والطريقة الوحيدة لنجاح هذا النظام هي قيام جميع الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها بالكامل، في موعدها وبدون شروط مسبقة. وهذا لم يحدث ولا هو حادث الآن. ولم تؤد المادة ١٩ إلى الردع الذي قصد منها. فهي متساهلة أكثر مما ينبغي. وقد بذلت محاولات ترمي إلى توقيع جزاءات وإعطاء حوافز ولكنها رُفضت مرارا وتكرارا.

٢١٨ - وتتطلب الحالة المالية الخطيرة والأزمة الدائمة في تدفقات النقد اتخاذ إجراءات مستمرة لتحقيق التوازن للوفاء بالالتزامات الجارية، وتجعل من الصعب في الوقت ذاته وقف تيار الديون المتزايدة المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. وعلى ضوء الاتجاهات المتعلقة بعمليات حفظ السلام، التي ستقلل توفر النقد، من المتوقع أن تسوء التدفقات النقدية بدرجة كبيرة في العام المقبل، وقد تؤدي إلى توقّف المنظمة. وفي يومنا هذا، لا توجد أية مؤسسة أو منظمة أخرى يمكن أن تقبل القواعد التي تعمل بموجبها الأمم المتحدة وتحيا عليها.



٢١٩ - ويتبين من الشكل الوارد في يسار الصفحة نمط الأرصدة النقدية في الميزانية العادية من ١٩٩١ إلى ١٩٩٧. وقد حدث تحول ملموس في تلك الفترة. ففي الفترة ١٩٩٤-١٩٩١ كان هناك رصيد نقدي سالب متكرر ولكنه عادة طفيف وقصير الأمد. وفي عام ١٩٩٥ بدأ نمط جديد في الظهور واضطرت المنظمة إلى اقتراض مبالغ كبيرة من عمليات حفظ السلام. وتكرر هذا الموقف حتى عام ١٩٩٧ مع تزايد طول مدة الاقتراض والمبالغ المقترضة.

٢٢٠ - ولعدم وجود مستوى كاف من رأس المال أو أي احتياطات، وفي ضوء عدم وفاء بعض الدول الأعضاء بالتزاماتها التعاهدية فيما يتعلق بدفع الاشتراكات المقررة على النور وبالكامل، يرى الأمين العام أن من الضروري التوصل إلى تدابير عملية فورية لتعزيز البحث الجاري عن حل جذري إلى حد أبعد للحالة المالية للمنظمة. وهو يحث الدول الأعضاء على التقدم بأفكار لحمل الدول الأعضاء المقصرة على الدفع وإعادة السيولة المالية لهذه المنظمة.

٢٢١ - ويقترح الأمين العام، من جانبه، أن تنشئ الدول الأعضاء صندوق ائتمان دائر يصل حجم رأس ماله في بداية الأمر إلى بليون دولار يمول بالتبرعات أو بأية وسائل أخرى للتمويل قد ترغب الدول الأعضاء في اقتراحها. وسيكون هذا الصندوق متاحاً للأمين العام للقيام، عند الحاجة، بتغطية ما يطرأ من متأخرات في الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن الموافقة على الميزانية بقرار من الجمعية العامة تؤكد التزام الدول الأعضاء بالتعاهدي، فقد حدثت من الناحية العملية حالات تأخير في الدفع بصورة متكررة. وبناءً عليه، من المقترح أن تقوم الأمانة العامة بإبلاغ الدول الأعضاء التي تتأخر ٩٠ يوماً عن موعد الوفاء بالتزاماتها المقررة، بأنها متأخرة عن الدفع وأن تطلب إليها تحديد موعدٍ للدفع. وينبغي أن يكون هذا الإخطار في شكل قانوني يتيح للأمين العام إيداعه كضمان للاقتراض، في الوقت الذي يراه ضرورياً، من صندوق الائتمان الدائر. ويتم السداد للصندوق عندما تدفع الدول الأعضاء المتأخرات التي عليها. أما الدول الأعضاء التي تقوم بتمويل المتأخرات عليها عن طريق الصندوق فإنها تتحمل تكلفة هذا التمويل بتسوية المبالغ المستحقة لها على المنظمة من فوائض السنوات السابقة التي لم تسدد بعد. أما الأرصدة الفائضة للدول الأعضاء التي قدمت تبرعات فستجرى بشأنها تسويات دائنة مقابلة. ولا يجوز بأي حال أن تغيّر ترتيبات التمويل المقترحة تحديد مقدار المتأخرات فيما يتعلق بأغراض المادة ١٩ من الميثاق.

٢٢٢ - ويرحب الأمين العام بأية مقترحات أخرى من الدول الأعضاء ترمي إلى حل مسألة التدفق النقدي الذي يمكن التنبؤ به على نحو أكيد.

التوصيات:

أن ينشأ صندوق ائتمان دائر يصل رأس ماله إلى بليون دولار عن طريق التبرعات أو أي وسيلة أخرى ترغب الدول الأعضاء في اقتراحها، من أجل توفير السيولة كسلفة على الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء.

أن يحتفظ في المستقبل بأية أرصدة غير مُنفقة من الميزانية البرنامجية، في نهاية الفترة المالية.

باء - الإدارة

٢٢٣ - يقوم البلد تلو الآخر بتحويل إدارة القطاع العام رداً على التحدي المزدوج المتمثل في الحاجة إلى تلبية الطلبات المتزايدة في حدود الموارد الضيقة. ولما كانت الأمم المتحدة تواجه تحدياً مماثلاً، واستناداً إلى الدروس المستفادة من الدول الأعضاء، اضطلعت الأمم المتحدة ببرنامج طموح للإصلاح الإداري لكفالة دعم الإدارة لأعمال المنظمة في المجال الموضوعي، واستخدام الموارد المعهود بها إلى المنظمة بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية لتحقيق المهام التي تكلفها بها الدول الأعضاء.

٢٢٤ - وقد طرح الأمين العام رؤية جديدة للإدارة من شأنها تدعيم الأمم المتحدة لتصبح أكثر أهمية وأكثر فعالية، تخدم الدول الأعضاء على نحو أفضل؛ ووجود هيكل مبسط يتلافى الازدواجية ويحقق قدرا أكبر من التأثير؛ وموظفين ومديرين متمكنين ومسؤولين؛ وأمانة عامة للأمم المتحدة أصغر حجما وأكثر فعالية؛ ومنظمة تعزز التفوق الإداري وتكون مسؤولة عن تحقيق النتائج التي تقررها الدول الأعضاء.

٢٢٥ - وقد قام مكتب المراقبة الداخلية، وهو عنصر أساسي في عملية الإصلاح الجارية، بإصدار تقارير كانت مصدرا مرجعيا وإرشاديا قيما للغاية في وضع هذه الرؤية وتدابير الإصلاح التي اتخذها الأمين العام. ويؤدي مكتب المراقبة الداخلية، إلى جانب مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، طائفة من مهام وخدمات المراقبة التي لا غنى عنها للأداء الفعال للمنظمة.

٢٢٦ - ويمكن للأمانة العامة أن تكون عاملا حافزا للتغيير على نطاق المنظومة؛ وسيكون لنجاح الإصلاح في الأمانة العامة آثار بالغة الأهمية في جميع أنحاء المنظومة. وعلى الرغم من أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير فقد بذلت جهود واسعة النطاق من جانب مديرين بمفردهم لترشيد الإدارة. واليوم، تسهم كل إدارة في تحويل الإدارة في الأمم المتحدة، سعيا إلى تعزيز الخدمات التي تقدمها المنظمة والقيام، في الوقت ذاته، خفض التكاليف العامة. وترد في مرفق هذا التقرير أمثلة على الإصلاحات الإدارية الجارية في الأمانة العامة وفي الصناديق والبرامج.

٢٢٧ - وكجزء من مبادرات الإصلاح التي قام بها الأمين العام، طلب إلى المديرين التعجيل بعملية تحويل إدارة المنظمة مع التركيز على زيادة الفعالية والخدمات المقدمة للدول الأعضاء فضلا عن تحقيق وفورات لإيجاد "عائد للتنمية". وتسير عملية الإصلاح عن طريق الاستراتيجيات المجدلة أدناه.

الاستراتيجية ١: تعزيز موظفي الأمم المتحدة

٢٢٨ - تعتمد المنظمة، للوفاء برسالتها، ولتهيئة نفسها لمواجهة تحديات القرن المقبل، على نوعية موظفيها ومقدرتهم. وتنص المادة ١٠١ (٢) من الميثاق، على أنه "ينبغي في استخدام الموظفين وفي تحديد شروط خدمتهم أن يراعى في المقام الأول ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدرة والكفاءة والنزاهة". وستدفع هذه الرؤية الجهود العاجلة التي يبذلها الأمين العام لتحسين نوعية موظفي الأمم المتحدة وأدائهم، وزيادة الفعالية التي تدار بها الموارد البشرية للمنظمة، وتعزيز الخدمة المدنية الدولية.

٢٢٩ - وستكون الأمانة العامة في المستقبل أصغر قليلا، وأفضل تدريبا، وأكثر قدرة على تناول مواضيع متعددة، وأقدر على التحرك، وأفضل إدارة وأفضل تكاملا كفريق عالمي. إن تضاني موظفي الأمم المتحدة، وقد عرّض كثير منهم أرواحهم للخطر في السنوات الأخيرة أو ضحّوا بأرواحهم في سبيل المنظمة، أمر مثير للإعجاب. ومع ذلك أصبحت إدارة الموارد البشرية عبارة عن إدارة شؤون الموظفين على نحو روتيني كثيف العمالة، والتقييد الآلي بتواعد معقدة وعمليات مرهقة، يرى أنها معوقة وليست داعمة لتنفيذ البرامج ولا تقوم بما يكفي لحفز الموظفين على بذل أفضل ما عندهم.

٢٣٠ - وهناك مسائل هامة أخرى يتعين معالجتها، تتضمن ما يلي:

- لم تتحقق بعد أهداف المنظمة فيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي وتمثيل الجنسين؛ وعلى سبيل المثال، تشغل النساء أقل من ٢٠ في المائة من الوظائف العليا ونسبة ٣٦ في المائة فقط من مجموع الوظائف؛ ولا يزال عدد من الدول الأعضاء غير ممثل؛

- يبلغ متوسط عمر موظفي الأمم المتحدة ٤٩ عاماً، وهناك ١٤ في المائة فقط أقل من ٤٠ عاماً، ويوجد أقل من ٥ في المائة دون سن الخامسة والثلاثين. وتشير الاسقاطات إلى أن ما لا يقل عن ٥٠٠ موظف سيتقاعدون من المنظمة خلال العقد المقبل. وهذا يمثل فرصة - وتحدياً - لتجديد شباب المنظمة، من أجل تحسين الحياة الوظيفية للموظفين العاملين الذين يبدون قدرات وإمكانات بارزة، ولجلب المهارات التي تدعو الحاجة إليها وإحراز تقدم هام فيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي وتمثيل الجنسين؛

- تستخدم المنظمة عدداً من الموظفين في أعمال إدارة شؤون الموظفين - بنسبة ٣٧:١ - أكثر مما يُستخدم في كثير من المنظمات الأخرى المشابهة من حيث الحجم والتعقيد؛

- لم يكن مديرو الأمم المتحدة، بمن فيهم كبار المسؤولين، يدرّبون في العادة على الإدارة الفعالة للموارد البشرية التي تعهد بها إليهم ولم يبدأ التدريب الإلزامي على إدارة الأفراد إلا في عام ١٩٩٥ لتعزيز قدرة الإدارة على القيادة، والرؤية الاستراتيجية ودعم تطوير الموظفين؛

- تعيينات الأمين العام لكبار المسؤولين ذات أهمية بالغة لأداء المنظمة. وعلى الأمين العام أن يحقق التوازن بين المتطلبات الفنية والإدارية والقيادية اللازمة لكفالة تحقيق مستويات أداء عالية؛ وتؤثر مسؤوليات الأمين العام في إجراء هذه التعيينات للوظائف العليا على فعالية وأداء المنظمة أكثر من مسؤولياته في أي مجال آخر.

٢٣١ - وتتخذ حالياً إجراءات لمعالجة هذه المسائل، استناداً إلى استراتيجية الأمين العام لإدارة الموارد البشرية، التي أقرتها الجمعية العامة. فقد تمت الموافقة على مدونة قواعد سلوك جديدة وسوف تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين للنظر فيها. وهناك زيادة متواضعة في ميزانية التدريب تمثل جزءاً من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. بيد أن الحاجة تدعو إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات بصفة عاجلة من أجل إدارة الموارد البشرية للأمم المتحدة بأكفأ الطرق.

٢٣٢ - ويتجاوز بعض المسائل نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة وتدعو الحاجة إلى النظر فيها في سياق منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. وعلى سبيل المثال، تتحمل لجنة الخدمة المدنية الدولية المسؤولية

الرئيسية عن تحديد شروط الخدمة في منظومة الأمم المتحدة، وهذه تؤثر على قدرة المنظمة على اجتذاب موظفين تتوافر فيهم المقدرة والكفاءة المطلوبتان والاحتفاظ بهم. ومن الضروري تعويض موظفي الأمم المتحدة بشكل عادل وتحديد أوضاعهم على نحو موضوعي. وستؤدي إعادة دراسة تكوين لجنة الخدمة المدنية الدولية. وولايتها وأدائها إلى المساهمة في نجاح تدابير الإصلاح التي تضطلع بها مؤسسات النظام الموحد.

٢٢٢ - وسيكون النهج الذي تعتمده الأمم المتحدة إزاء إدارة الموارد البشرية موضوع استعراض شامل تجريه فرقة عمل تنشأ لهذا الغرض. وستتكون فرقة العمل من خبراء في مجال الموارد البشرية، من القطاعين الخاص والعام، مع مدخلات من الإدارة والموظفين. وسيكمل الأمين العام هذا الاستعراض في أوائل عام ١٩٩٨، وسيتخذ إجراءات بشأن عدد من المجالات البالغة الأهمية في إدارة الموارد البشرية والتي تندرج في إطار سلطاته. وستعرض المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراء من جانب الجمعية العامة عليها لكي تنظر فيها في دورتها الثالثة والخمسين.

الإجراء ١٨: في أوائل عام ١٩٩٨، سيكون قد تم إجراء استعراض أساسي في مجال إدارة الموارد البشرية في المنظمة وأُحرز تقدم كبير، وأُعد برنامج عمل يضم تدابير أخرى. ويشمل هذا تحديد خطوات ملموسة واتخاذها في مجال تعيين الموظفين وتعيين وظائفهم، وتخطيط الموارد البشرية، والخدمة الدائمة ومجموع التعويضات، والتطوير الوظيفي والتنقلات، وإدارة الأداء، والتشاور بين الموظفين والإدارة بهدف:

- إيجاد "فريق عالمي" للأمم المتحدة في المستقبل، يضم موظفين دائمين أكثر تحركاً لخدمة الأمانة العامة على الصعيد العالمي من أجل تحسين دعم تنفيذ البرامج والتطوير الوظيفي؛

- تبسيط سياسات وإجراءات تعيين الموظفين وتعيين وظائفهم لتلبية احتياجات مديري البرامج على نحو أفضل، وإتاحة التطور الوظيفي للموظفين العاملين، وجلب المهارات اللازمة، وإحراز تقدم كبير في مجال التمثيل الجغرافي وتمثيل الجنسين؛ وثمة هدف مبكر، هو أن تكون جميع الدول الأعضاء ممثلة في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٩؛

- تبسيط العمليات إلى أقصى حد ممكن وتفويض أقصى قدر من السلطة والمسؤولية عن إدارة الموارد البشرية في إطار نظم وخطوط مساءلة واضحة من أجل تحسين دعم تنفيذ البرامج والحد من التكاليف الإدارية؛

- التشجيع على تحسين الأداء، عن طريق المكافآت والتقدير، واتخاذ تدابير للتعامل مع الأداء الأدنى من المستوى المطلوب، والمساءلة عن النتائج؛

- تعزيز الاتصال والتشاور بين الموظفين والإدارة بهدف زيادة مساهمة الموظفين إلى أقصى حد في عملية الإصلاح وتعزيز أداء المنظمة؛
- دعم تنفيذ البرامج بمنح المديرين قدرًا أكبر من المرونة وتحقيق أنسب مزيج من الموظفين الدائمين والموظفين المعيّنين بعقود محددة المدة.

الإجراء ١٩: إنشاء برنامج للتدريب وإعادة التوزيع ينفذ مرة واحدة، ويمول بمبلغ أقصاه ١٥ مليون دولار من الموارد المعتمدة لمساعدة الموظفين المتأثرين بالتدابير الواردة في سياق الإصلاح.

الإجراء ٢٠: سيلتمس الأمين العام مشورة فريق غير رسمي من المستشارين المستقلين بشأن التعيينات في الوظائف العليا.

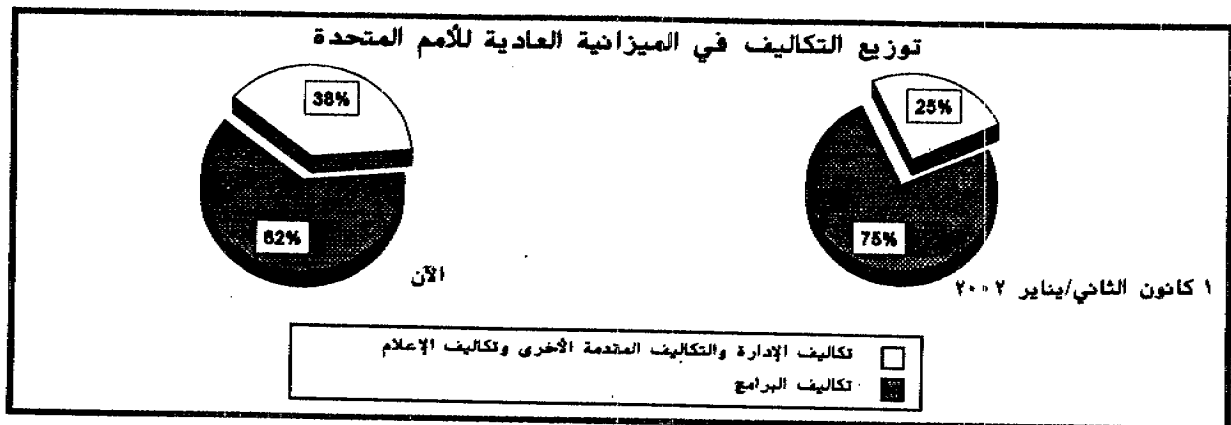
التوصيات:

تبدأ الجمعية العامة استعراضاً للجنة الخدمة المدنية الدولية، بما في ذلك ولايتها، وعضويتها، وأدائها لعملها بهدف زيادة فعاليتها في مواجهة التحديات التي تواجه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

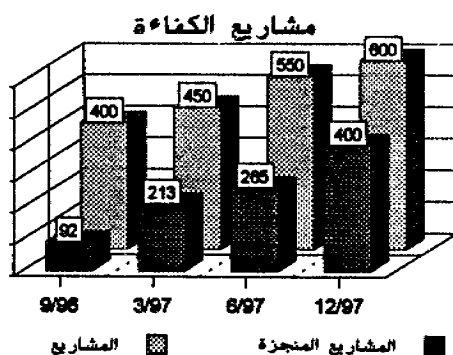
توافق الجمعية العامة على مدونة قواعد السلوك. وستصبح المدونة، بعد اعتمادها، جزءاً لا يتجزأ من النظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة.

الاستراتيجية ٧: إيجاد "عائد تنمية" من الوفورات المحققة في تكاليف الإدارة والتكاليف العامة الأخرى

٢٣٤ - تنفق الأمم المتحدة نسبة مئوية عالية من ميزانيتها العادية على الإدارة والتكاليف العامة الأخرى بما في ذلك الإعلام. وفي ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٧، رسم الأمين العام هدفاً محدداً يتمثل في الحد من تلك التكاليف في الميزانية العادية للأمانة العامة بنسبة الثلث وتخصيص هذا "العائد" إلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بتخفيض التكاليف العامة وتكاليف الإعلام من ٢٨ في المائة إلى ٢٥ في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة (انظر الشكل). ويقترح الأمين العام الآن إنشاء حساب للتنمية يمول من الوفورات الناتجة. ويمكن، بفضل الوفورات المحققة في إطار مقترحات الميزانية العادية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ودعم الدول الأعضاء عن طريق تخفيض عدد الاجتماعات والوثائق، مثلاً، من تحقيق عائد كفاءة يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار على الأقل في فترة السنتين التي تبدأ في عام ٢٠٠٢. ويستهدف الأمين العام تحويل هذا العائد إلى تنمية ويقترح بدء هذا الحساب بالوفورات المحققة في إطار الميزانية العادية لعام ١٩٩٦-١٩٩٧.



٢٢٥ - وتحقيق وفورات بهذا الحجم ممكن. ففي السنة الماضية، صمم المديرون والموظفون في كامل نطاق الأمانة العامة وبدأوا أكثر من ٥٥٠ مشروعاً من مشاريع تحقيق الكفاءة، من شأنها تحسين الخدمات، والحد من الازدواجية، وتعجيل العمليات، وتحقيق وفورات الحجم الكبير، والاستخدام الأفضل لتكنولوجيا المعلومات (انظر الشكل). وفي ٣٠ حزيران/يونيه، تم إكمال ٢٦٥ من هذه المشاريع، وهي تساهم جميعاً في إدخال تحسينات إدارية وفي زيادة قدرة المنظمة على تصريف أعمالها في حدود الموارد المخفضة التي اعتمدتها الجمعية العامة^(٨). ويتبين من هذا أن الأشخاص الذين يضطلعون بالعمل يفهمون طبيعة المشاكل



ويستطيعون في أغلب الأحيان إيجاد أفضل الحلول لتحسين القيمة والخدمة. والآن مطلوب من المديرين تعجيل عملية التحول في إدارة المنظمة مع التشديد على زيادة الفعالية وتحسين الخدمة المقدمة إلى الدول الأعضاء وكذلك على تحقيق وفورات لإيجاد العائد المراد تحويله للتنمية.

الإجراء ٢١: ستوضع لمكاتب الإدارة والدعم المركزية وكذلك لكل إدارة ومكتب أهداف محددة للوفورات لتخفيض التكاليف الإدارية والتكاليف العامة الأخرى خلال فترتي السنتين المقبلتين - لإيجاد عائد للتنمية ينمو إلى ٢٠٠ مليون دولار على الأقل في فترة السنتين التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، يكون متاحاً لتخصيصه لحساب التنمية.

(٨) تعزيز منظومة الأمم المتحدة. استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة. رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/51/873).

الإجراء ٢٢: ستواصل الإدارات والمكاتب، مستفيدة في ذلك من الدروس المستخلصة من استعراضات الكفاءة، بالتنسيق الوثيق مع عملية وضع الميزانية والأهداف، إجراء الاستعراضات الإدارية لتدعيم تنفيذ البرامج التي هي مكلفة بها، وتعزيز الخدمات المقدمة للدول الأعضاء وإيجاد سبل لتحقيق الأهداف المقررة للحد من النفقات العامة.

التوصية:

أن تنشئ الجمعية العامة حساباً يمول من الوفورات المحققة من التخفيضات في تكاليف الإدارة والتكاليف العامة الأخرى وأن ترسم المقاصد المحددة لاستخدام تلك الموارد ومعايير الأداء المرتبطة باستخدامها.

الاستراتيجية ٣: تعزيز المرونة ومسؤولية المديرين التنفيذيين

٢٣٦ - في الأغلب يتعرقل إنجاز البرامج المأذون بها من جراء إجراءات وقواعد بيروقراطية مغرطة، وتكون المسؤولية عن إدارة الموارد في أيدي إداريين لا يمكن مساءلتهم عن إنجاز البرنامج. وهذا غير فعال وغير كفء معاً. ويجب أن يكون لدى المديرين سلطة صنع القرار والمسؤولية عن الموارد المالية والبشرية بحيث يمكن أن يضطلعوا بالمهام التي أسندت إليهم ويمكن مساءلتهم عنها.

٢٣٧ - ويمضي العمل قُدماً في نظام مساءلة متكامل يفوض المزيد من السلطة اليومية مع تحديد خطوط واضحة للمسؤولية، وتوضيح الأهداف ومعايير الأداء، وإنشاء مراقبة مناسبة ومكافآت وجزاءات. ويستخدم الأمين العام سلطته الكاملة لإجراء اختبار تجريبي لنهج إدارية مبتكرة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومكتب الأمم المتحدة في فيينا وخدمات المؤتمرات كمنطلق محتمل لإدخال المزيد من المبتكرات على نطاق المنظومة.

الإجراء ٢٢: سيتخذ الأمين العام خطوات لتفويض أقصى ما يمكن من السلطة والمسؤولية والمساءلة الكاملة للمديرين التنفيذيين عن إدارة الموارد البشرية والمالية.

الاستراتيجية ٤: تبسيط العمليات والإجراءات والقواعد

٢٣٨ - من الأغراض الرئيسية للقواعد والعمليات الإدارية دعم إنجاز الأنشطة المأذون بها مع ضمان الشفافية والمساءلة. ولم يكن الوضع هكذا دائماً في الأمم المتحدة نظراً لوجود تعميمات أصبحت عتيقة، ولكثرة الأنظمة، ولوجود طبقات متعددة من القواعد وصعوبة الوصول إليها. وكثيراً ما أصبح امتثال القواعد والإجراءات الزائدة عن الحد هدفاً في حد ذاته، مما أدى إلى شعور المديرين بالإحباط والتهديد بعدم

إنجاز البرامج المأذون بها بكفاءة. وقد كان الحال كذلك بصورة خاصة في مجال الموارد البشرية. ومن ثم، بادر الأمين العام إلى إجراء إصلاح كامل للقواعد والتعميمات الإدارية بهدف تخفيض وتحديث قواعد المنظمة وتيسير الالتزام بها وزيادة تيسير الوصول إليها، بما في ذلك بالوسائل الالكترونية.

٢٣٩ - وقد بدأ الأمين العام أيضا برنامجا شاملا لتنسيق الإدارة المركزية للمنظمة وتبسيط عملياتها، ويقوم بإدخال تغييرات على عمليات الشراء وإدارة الموارد البشرية، بما في ذلك التوظيف، وتجهيز استحقاقات الموظفين، وتصنيف الموظفين. وسيخفف هذا بعض الأعباء الملغاة على مكتب إدارة الموارد البشرية، مما يتيح له أداء دور استراتيجي أكبر في مجالات السياسات والمشورة والرصد. وحيثما تتطلب التغييرات موافقة الجمعية العامة، فستقدم إليها للنظر والبت فيها.

الإجراء ٢٤: سيجري استعراض وترشيد القواعد والتعميمات الإدارية للمنظمة.

الإجراء ٢٥: سيستكمل بحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ تبسيط كبير لعمليات المشتريات وإدارة الموارد البشرية، وستستكمل العمليات المالية وغيرها من العمليات بحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

الاستراتيجية ٥: إعداد الميزانيات على أساس النتائج: التحول من الإدارة التفصيلية إلى المساءلة الكلية

٢٤٠ - لزيادة تعزيز إدارة المنظمة، يقترح الأمين العام أن تشدد الأمم المتحدة بشكل أكبر على تحقيق نتائج في تخطيطها وإعدادها لميزانياتها وتقديم تقاريرها وأن تنقل الجمعية العامة ميزانية الأمم المتحدة من حساب المدخلات إلى المساءلة عن النتائج. وإنه يُتقدى في هذا باتجاه ساد في العديد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فهو يعني تحويل تركيز التخطيط وإعداد الميزانيات والتقارير والمراقبة من كيفية عمل الأشياء إلى تحديد ما الذي تم إنجازه. ويعني هذا تحديد التكاليف الفعلية لتحقيق نتائج وتخصيص الموارد وفقا لذلك. وسيكون هذا النهج الجديد أساس التحول من الإدارة التفصيلية في عملية الميزانية إلى ما قد يصبح حقبة جديدة من التعاون والشفافية والمساءلة من أجل تحقيق النتائج التي تحددها الدول الأعضاء.

٢٤١ - ويعتزم الأمين العام تحسين تقديم تقارير الأداء عن النواتج في حين يكفل إتاحة معلومات عن المدخلات في سياق عملية إعداد الميزانية. وستستخدم مشاريع تجريبية للإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومكتب الأمم المتحدة في فيينا وخدمات المؤتمرات لتطوير مقاييس أفضل للأداء وزيادة المساءلة والمرونة الإدارية. وستعمل إدارة الشؤون الإدارية التي تم تشكيلها حديثا مع مديري البرامج لتحديد معايير الأداء، وتوفير التدريب ورصد الأداء.

التوصية:

أن تستعرض الجمعية العامة الترتيبات الموجودة التي تنظم عملية التخطيط والبرمجة وإعداد الميزانيات لتعزيز دورها في توفير توجيه استراتيجي، وتحديد معايير أداء أفضل وتقديم التقارير، وتركز أكثر على المسألة عن الأداء بدلا من التركيز على حساب المدخلات - أي التحول إلى إعداد الميزانيات على أساس النتائج.

الاستراتيجية ٦: توسيع وتعزيز الخدمات المشتركة

٢٤٧ - تشترك أسرة مؤسسات الأمم المتحدة في العديد من المرافق والخدمات في المقر وفي مراكز عمل أخرى. ويستعرض الأمين العام جميع خدمات الدعم الرئيسية لتعزيز الخدمات المشتركة الموجودة والتوسع في توفير الخدمات على أساس موحد حيثما يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة فعالية وكفاءة الخدمات. ويشمل الاستعراض المشتريات؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ ونظام المعلومات الإدارية المتكامل؛ وخدمات الموظفين، بما في ذلك الخدمات الطبية؛ والخدمات المالية، بما فيها أعمال المصارف والخزانة ودفع الأجور؛ والخدمات القانونية؛ وعمليات النقل والحركة؛ وخدمات الأمن والسلامة؛ وإدارة المرافق؛ ومرافق الطباعة؛ وإدارة المحفوظات والسجلات.

٢٤٨ - والهدف هو ضمان أن تكون خدمات الدعم فعالة من حيث التكلفة وذات نوعية عالية وتؤدي في موعدها، وتقدم على أساس تنافسي وتنال الرضا التام من العملاء. ويستلزم هذا هيكل أسعار واضح للخدمات المشتركة، ونظاماً شفافاً لإعداد الميزانيات ورد النفقات؛ والمساءلة أمام العملاء عن إنجاز الخدمات؛ وآليات لمعرفة رأي المستفيدين من الخدمات؛ والمواءمة بين الأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات؛ وتحقيق وفورات الحجم الكبير واستخدام مصادر خارجية بصورة انتقائية.

الإجراء ٢٦:

(أ) سيجري تحسين نوعية الخدمات المشتركة الحالية وفعاليتها من حيث التكلفة وذلك لتحسين دعم البرامج ومديري البرامج في الأمم المتحدة وفي الصناديق والبرامج، بالقيام بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، بتوحيد خدمات المشتريات في المقر قدر الإمكان، مع مراعاة الاحتياجات الميدانية والخبرة الفنية المتخصصة في المشتريات، بغية التوسع في استخدام المشتريات الإلكترونية والعقود التنافسية على صعيد المنظمة في مجالات رئيسية؛ وتطوير هيكل إدارة موحد لتوفير هياكل أساسية وخدمات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية على أساس فعالية التكلفة؛ واتخاذ خطوات محددة لتعزيز توفير خدمات الدعم المشتركة المذكورة أعلاه.

(ب) سيُنشأ مرفق أو أكثر للخدمات المشتركة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا لتقديم خدمات مشتركة معينة لجميع منظمات الأمم المتحدة.

الاستراتيجية ٧: إدخال الأمم المتحدة إلى العصر الإلكتروني

٢٤٤ - في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، تم استكمال الأساس لإدخال الأمم المتحدة إلى العصر الإلكتروني. وقد تم ربط كل بعثة دائمة في نيويورك بشبكة الإنترنت، وقدّم لها تدريب. ويمكن الآن الوصول إلى موضع الأمم المتحدة بالشبكة العالمية، والوثائق في نظام الأقراص الضوئية. ونتيجة لذلك، تتاح "يومية الأمم المتحدة" للبعثات في صورة إلكترونية قبل بدء الجلسات، ويمكن نقل الوثائق إلكترونياً إلى العواصم، ويصبح قدر هائل من المعلومات، حرفياً، طوع بنان المندوبين ويمكن البحث في هذه المعلومات واسترجاعها.

٢٤٥ - ويبيّن هذا التغيير البسيط ما هو ممكن بفضل الثورة في تكنولوجيا المعلومات. ويمكن أن يؤدي التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحديث الطريقة التي تنتج بها الوثائق وتخزن وتوزع في الأمم المتحدة، وتحسين نوعية الوثائق، وتكلفة أقل، ومع ذلك تصل إلى جمهور أوسع كثيراً في كل دولة من الدول الأعضاء.

٢٤٦ - والتقدم في تكنولوجيا المعلومات هو أساس زيادة الكفاءة والفعالية في أعمال كل من البرامج الفنية والإدارة في الأمم المتحدة (انظر المرفق). وقد حققت الأمم المتحدة نجاحاً كبيراً في تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل، الذي يجري توسيع نطاقه ليشمل جميع مكاتب الأمم المتحدة الكائنة خارج المقر. وتطبق منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) هذا النظام على العمليات المتعلقة بالموارد البشرية. وفي جميع وحدات منظومة الأمم المتحدة، تجري تغييرات رئيسية مع تحديث العمليات وتشغيلها آلياً.

٢٤٧ - والآن توجه الأمم المتحدة انتباهها أكثر إلى الهياكل الأساسية التحتية، وكيفية إتاحة البيانات للمستعملين عن طريق شبكة الإنترنت العالمية والشبكة الداخلية (إنترانت) وتقارير محددة؛ والأنظمة التحتية التي تدعم إنتاج وتخزين ونشر الوثائق التداولية وغيرها من المعلومات.

الإجراء ٧٧:

(أ) سيعزّز موقع وصفحة الأمم المتحدة في الشبكة العالمية والمواقع ذات الصلة مثل شبكة الإغاثة وسيجري ترشيد وتوسيع ما يقدم إلكترونياً على شبكة الإنترنت للمندوبين والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والجمهور بوجه عام.

(ب) مع قيام الأمم المتحدة بالاستعاضة عن نظم الوثائق الرئيسية لديها، سيجري تحديث النظم الداخلية التي تنتج وتخزن وتنتشر الوثائق، بما في ذلك قواعد بيانات المصطلحات وأدوات تكنولوجيا المعلومات، لدعم إنتاج الوثائق وتتبعها وإدارتها وتوزيعها إلكترونياً.

(ج) سيجري تعزيز استخدام الشبكة الداخلية لتيسير الاتصالات الداخلية وتبسيط الإجراءات الإدارية وتنسيقها.

(د) سيجري استكمال واعتماد استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات للمقر في نيويورك والمكاتب الكائنة خارج المقر تضمن توفير هياكل أساسية واستثمارات كافية لدعم الموظفين والخدمات المقدمة للدول الأعضاء.

الاستراتيجية ٨: إنشاء نظم لإدارة المسائل

٢٤٨ - ينطوي كثير من الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، بتكليف من هيئات إدارة مختلفة، على اشتراك أكثر من منظمة واحدة ذات أنشطة واهتمامات في المجال الموضوعي المعني. وقد تولت لجنة التنسيق الإدارية بصورة عامة المسؤولية عن تنسيق هذه الأنشطة. إلا أنه مع تزايد الحاجة إلى نهج شامل للمنظومة بأسرها ومتكامل إزاء التنمية أصبحت عمليات التنسيق التقليدية بحاجة إلى استكمالها بمجموعة من الترتيبات العملية تمكن من إدارة هذه المسائل إدارة أكثر فعالية وتعاوناً من قبل كل منظمة من المنظمات المعنية، داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية المعنية. وهناك بالفعل سوابق مفيدة لاتخاذ ترتيبات من هذا النوع، على سبيل المثال، في الفرق العاملة التي أنشأتها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية للإعداد لمؤتمر قمة الأرض. وهناك أيضاً النهج التي طورتها لجنة التنسيق الإدارية لتعزيز التنسيق في متابعة المؤتمرات العالمية وتنفيذ المبادرة الخاصة بشأن أفريقيا التي تنفذ على نطاق المنظومة.

٢٤٩ - وتشير هذه التجارب إلى قيمة القيام، في حالات أو مسائل معينة، بإنشاء فرقة عاملة أو فرقة عمل تتألف من كل منظمة من المنظمات الرئيسية ذات الاهتمام وأو القدرة في المجال المعين. وستختار منظمة رائدة لكل نشاط من هذه الأنشطة مع تحديد رواد منفصلين للأنشطة الفرعية حسب الاقتضاء. وفي كل حالة ستوفر المنظمة الرائدة دعم الأمانة للفرق. وسيطلب من المنظمات المشتركة في كل فريق من هذه الفرق الموافقة على ما يلي: (أ) أن تتيح كل منها معلومات بشأن خططها فيما يتعلق بالأنشطة في المجال المعني وذلك على أساس الشفافية الكاملة لجميع المشاركين الآخرين؛ (ب) أن تبلغ المنظمات المشتركة الأخرى وتتعاون معها بشأن المبادرات الجديدة المقترحة؛ (ج) أن تساهم في إطار تخطيطي للمجال المعين، مما سيتيح استعراض خطط وأنشطة كل منظمة مشتركة وذلك في إطار المجموعة الكاملة من الأنشطة التي تضطلع بها جميع المنظمات المشتركة في المجال المعني؛ (د) أن تتشاور بعضها مع بعض بغية وضع مجموعة من الأولويات المتفق عليها للمجال المعني وبشأن التدابير التي يمكن عن طريقها أن تسهم كل منظمة مشتركة على أفضل نحو في هذه الأولويات وتحقيق استخدام أرشد وأكثر فعالية من حيث التكلفة لطاقات وموارد كل منها.

٢٥٠ - ويمكن إنشاء هذه الفرق على أساس مستمر في مجالات يرى المشاركون أنها مفيدة وفي حالات أخرى على أساس مخصص الغرض فيما يتعلق بمسائل تتطلب أولوية الاهتمام في غضون فترة زمنية محددة إلا أنها لا تتطلب بالضرورة التعاون المستمر بالدرجة نفسها. ويمكن أن تكون أفرقة إدارة المسائل ذات أهمية خاصة في المجالات التي لا توجد فيها ولاية رئيسية لأي منظمة أو وكالة واحدة تابعة للأمم المتحدة، مثل الطاقة والتكنولوجيا.

الإجراء ٧٨: سيتشاور الأمين العام مع لجنة التنسيق الإدارية بشأن سبل إدخال أساليب وتقنيات إدارة المسائل على المستوى المشترك بين الوكالات بشكل منهجي. ويطلب من اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاسهام في تعيين المجالات التي يمكن إنشاء شبكات إدارة مسائل فيها بحيث تكون مثمرة، وتحديد الوكالات الرائدة المناسبة.

جيم - الاتصال والإعلام

٢٥١ - وأنشأ الأمين العام، على أثر إعلانه الصادر في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٧، فرقة العمل المعنية بإعادة توجيه أنشطة الإعلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وهي ترمي إلى إرساء الأساس لإعادة توجيه الإعلام حول ثلاثة مواضيع رئيسية. أولاً، تُوجه أنشطة الإعلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المستقبل نحو توفير خدمات الاتصال والإعلام للحكومات ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى التي تقوم بإعادة نشر المعلومات، وذلك باستخدام أحدث تكنولوجيات وأساليب ووسائل الإعلام. ثانياً، تُربط قدرات الأمانة العامة في مجال الإعلام ربطاً وثيقاً بجميع أنشطة الإدارات والمكاتب الفنية وتساعد على مساعدة مباشرة. ثالثاً، يجري تحقيق لامركزية الموارد وإعادة تركيزها على الصعيدين القطري والإقليمي مع زيادة استخدام القدرات. وستستكمل عملية إدماج مراكز الأمم المتحدة للإعلام التي تخدم البلدان النامية في مكاتب المنسقين المقيمين.

٢٥٢ - وقد قدمت فرقة العمل تقريرها إلى الأمين العام. وسيجري النظر بدقة في الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها، وبعضها بعيد المدى جداً. وسيستعرض المنسق التنفيذي لإصلاح الأمم المتحدة تقرير فرقة العمل وسيصوغ توصيات لينظر فيها الأمين العام. وستتحقق وفورات عامة في جزء الموارد المخصص حالياً لأنشطة الإعلام عن طريق تنسيق وتركيز الجهود.

٢٥٣ - ويؤيد الأمين العام مبدأ توحيد أنشطة الاتصال تحت إشراف أحد كبار الموظفين والاتجاه الرئيسي لتقرير فرقة العمل ومؤداه: (أ) كي تتحول الأمم المتحدة إلى منظمة حديثة فعالة تواكب عصر الاتصالات، يجب أن تكون هناك قيادة مركزية قوية لمهمة الاتصال الموحدة يتولاها أحد كبار الموظفين يكون عضواً في الفريق التابع مباشرة للأمين العام؛ (ب) يجب زيادة قدرة الأمم المتحدة زيادة كبيرة في مجال الاتصال على الصعيد القطري، حيث توجه الأمم المتحدة بالفعل حوالي ٤٠ في المائة من موارد إدارة شؤون الإعلام، وذلك عن طريق إقامة شراكات محلية مبدعة مع رابطات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات غير الحكومية الأخرى ووحدات منظومة الأمم المتحدة. ويتطلب طابع هذه الشراكات والغرض منها - وهو زيادة الفعالية على الصعيد الوطني - استطلاع إمكانية هذه الترتيبات بالتعاون الوثيق مع الحكومات المعنية، بحيث يحظى ما ينتج عن هذه العملية بالدعم الكامل من هذه الحكومات.

٢٥٤ - وفيما يلي تلخيص موجز للاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها فرقة العمل.

٢٥٥ - خلصت فرقة العمل إلى أن التأييد الواسع والمعمم الذي تلقاه الأمم المتحدة لا يترجم إلى أي مستوى هام من تعبئة الرأي العام العالمي إلا في مناسبات معينة. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تحظى بالاحترام الوطني لدى الرأي العام في جميع أنحاء العالم، يبدو مع ذلك أنها تعاني من فتور التأييد الجماهيري في عدد من البلدان. ومن الضروري أن تتوفر للمنظمة القدرة على أن تشرح دورها ونطاق أنشطتها بوضوح. وينبغي أن تستفيد في مساعيها هذا من مجموعة من الابتكارات التكنولوجية.

٢٥٦ - وقالت فرقة العمل إنه في بيئة كهذه يمكن لأقليات شديدة العزم، تنظر بعين الشك إلى برنامج عمل الأمم المتحدة أن تكتسب نفوذاً يزيد كثيراً من حجمها في السياسة الوطنية التي تُنتهَج إزاء الأمم المتحدة. ومع أن النكسات السياسية كالتى حدثت في يوغوسلافيا السابقة والصومال ورواندا، تسيء إلى سمعة الأمم المتحدة، فإن الإساءة الأكبر والأدوم تأتي في جميع أنحاء العالم من جراء النظر إليها كبيروقراطية عالمية متعالية ليس بينها وبين حياة الناس العاديين صلة مباشرة تذكر.

٢٥٧ - ولا ينبغي أن يكون الوضع كذلك. فقد تبين من استطلاعات الرأي المتكررة التي أجريت في البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء، أن اهتمامات الناس تدور حول قضايا تدخل في صلب برنامج عمل الأمم المتحدة وهي: ضمان السلام، ومكافحة الجريمة والمخدرات والمرض، وتعزيز العمالة والتعليم، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان. إلا أنه نادراً ما يُعترف على الصعيد الوطني بفضل الأمم المتحدة وأهميتها فيما يتعلق بهذه القضايا.

٢٥٨ - وبوسع وجود الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم وبرنامج عملها العالمي أن يجعل الناس في كل مكان يدركون أنها مؤسسة عالمية لا غنى عنها. فلا تزال الحكومات تعامل الأمم المتحدة بوصفها المحفل العالمي الرئيسي الذي تعرض من خلاله شواغلها الوطنية والإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، يحرص عدد متزايد من الناشطين والجماعات المناصرة للمصلحة العامة والممثلين الآخرين للمجتمعات المدنية المنظمة، على المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة.

٢٥٩ - ومع أنه يمكن التصدي بشكل أفضل لبعض المشاكل المتعلقة بصورة المنظمة عن طريق تحسين الاتصال وأعمال الدعوة، فإنه يلزم إجراء تحول جذري أعمق في الطريقة التي تمارس الأمم المتحدة بها عملها. وهناك حاجة ماسة إلى إظهار المنظمة بشكل يبرز مواضع قوتها ويشرح أهميتها في الحياة اليومية للناس. وبناء على ذلك فإن المهمة الأولى لبرنامج الاتصال في الأمم المتحدة واضحة، وهي: إقامة صلة بين الأمم المتحدة وبرامجها وبين جميع شعوب العالم.

استراتيجية للاتصال

٢٦٠ - أوصت فرقة العمل بالمبادئ التالية كي تسترشد بها استراتيجية الاتصال الجديدة للأمم المتحدة:

(أ) ينبغي وضع مهمة الاتصال في صميم التنظيم الاستراتيجي للمنظمة؛

(ب) يجب تصميم رسائل الأمم المتحدة وأدشطتها وإعلامها على الصعيد العالمي، في إطار محلي مفيد. وسيتطلب هذا قدرة إدارية مركزية أكثر فعالية، ودرجة عالية من تفويض الصلاحيات لبرامج الاتصال على الصعيد القطري وتزويدها بموارد كافية، وتدفق المعلومات في الاتجاهين بشكل أكثر قوة؛

(ج) الأمم المتحدة هي أساساً محفل لتبادل الآراء والإقناع. وبناءً على ذلك ينبغي أن تسود المنظمة بأكملها ثقافة تعطي الاتصال حق قدره، على أن يتحمل المسؤولية في هذا الشأن جميع كبار المسؤولين والسفراء والمندوبين وأسرة الأمم المتحدة الأكبر؛

(د) يجب وضع القضايا التي تلتزم بها الدول الأعضاء في إطار من الاتصال يحدث صداه على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ إذ لم تعد المبادئ المجردة تولد المشاعر التي كانت تثيرها من قبل. وينبغي أن تجتذب الحملات الإعلامية منظومة الأمم المتحدة على نطاق العالم، لا سيما وأن من بين أولويات الأمم المتحدة الرئيسية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛

(هـ) للأمين العام دور مركزي في بيئة الاتصال السائدة اليوم، حيث تجسّد البلدان والمنظمات برؤسائها التنفيذيين؛

(و) ينبغي أن يكون للجمعية العامة ولجنة الإعلام التابعة لها دور أكثر نشاطاً عن طريق توفير الارشاد والتوجيه الاستراتيجيين لمهمة الاتصال، مع إعطاء الأمانة العامة مسؤولية أكبر بكثير عن تحديد طرق تنفيذ الأهداف المعتمدة؛

(ز) يجب توفير المرونة في توزيع الموارد على الأولويات الناشئة؛

(ح) يجب أن تميّز صورة الأمم المتحدة بين مهمتين منفصلتين تضفيان عليها مكانة خاصة وهما: أدها المحفل العالمي الغريد للنقاش والتفكير والتوصل في نهاية المطاف إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء؛ وأدها محدثة وداعية ومنفذة، عن طريق الأمين العام والأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة برمتها.

تعزيز الشراكة مع الدول الأعضاء

٢٦١ - كرست فرقة العمل اهتماماً كبيراً لدور الدول الأعضاء، فذكرت أن الانتقال إلى هيكل اتصال جديد يتطلب قدراً كبيراً من التعاون فيما بين مختلف الجهات الفاعلة داخل منظومة الأمم المتحدة، وفي مقدمتها الدول الأعضاء التي ينبغي أن يطلب إليها، كما توصي فرقة العمل، أن تستعرض مجموعة المهام التي كلفت

بها إدارة شؤون الإعلام بالكامل وتضع قواعد مبسطة وأكثر فعالية لتكليفها بأي مهام جديدة. وتوصي فرقة العمل بعدم التكليف بمهام جديدة دون ضمان الحصول على مصادر تمويل لها؛ ويجب أن تكون جميع التكاليف الجديدة محددة زمنياً مع أحكام بشأن انتهاء آجالها؛ وألا يحتفل بأكثر من "سنة" واحدة في وقت واحد، مع تحديد عدد "الأسابيع" و "الأشهر" وإلغاء "العقود"؛ وأن تنظر لجنة الإعلام في نهج إصدار تكليف واحد تحدد فيه الأولويات ويترك للإدارة تحديد أفضل الطرق لاستخدام مواردها لتحقيق هذه الأهداف.

٢٦٢ - وخلصت فرقة العمل إلى ضرورة معالجة صورة الأمم المتحدة على سبيل الأولوية. ولهذه الغاية يجب أن ترسم الأمم المتحدة في اتصالاتها حدود المهمتين اللتين تضيفان عليها منزلة فريدة، وهما: أولاً، أنها محفل عالمي فريد للنقاش والتفكير والتوصل في نهاية المطاف إلى توافق في الآراء؛ ثانياً، أنها متحدثنة وداعية ومنفذة لهذا التوافق في الآراء، عن طريق الأمين العام والأمانة العامة والوحدات الأخرى في المنظومة. ومن شأن صورة تعكس هاتين الخطوتين - مناقشة يعقبها عمل - أن تكون أقوى كثيراً من الصورة المهزوزة التي تعتقد فرقة العمل أنها تشوش أفهام الجمهور حالياً.

دال - جامعة الأمم المتحدة، ومعاهد البحوث والهيئات ذات الصلة

٢٦٣ - في حضارتنا العالمية التي تزداد ترابطاً، أصبحت المعرفة وتطبيقاتها من خلال التكنولوجيا، وتحليل السياسات، والإدارة، والتسويق، والتصميم، والاتصالات، المصدر الأساسي للقوة والقيمة المضافة والميزة التنافسية. ويتعين على الأمم المتحدة ألا تقتصر على المعارف والخبرات المتاحة لها داخل أسرتها، بل عليها أن تمتدَّ إليها إلى الخارج وأن تستكشف ما هنالك من معارف وتحليلات وخبرات لدى مؤسسات العالم الرائدة في كل ميدان من ميادين نشاطها. وهذه وظيفة أساسية من وظائف جامعة الأمم المتحدة وغيرها من معاهد الأمم المتحدة. وسوف تكون القدرة على الوصول إلى المعارف وتنميتها واستخدامها شرطاً لا غنى عنه لنجاح الأمم المتحدة في النهوض بوظيفتها في القرن الحادي والعشرين.

٢٦٤ - ولقد أصبح لدى منظومة الأمم المتحدة على مرَّ السنين قدرة كبيرة على تحليل السياسات وعلى إجراء البحوث بواسطة شبكة من معاهد البحوث وهيئات مماثلة. وهذه الهيئات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأمم المتحدة، وتخضع في معظم الحالات لولاية الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتختلف هذه المعاهد اختلافاً كبيراً في مهامها وطرق تمويلها وهيكل إدارتها. وأكبر هذه المعاهد وأشهرها هي جامعة الأمم المتحدة.

٢٦٥ - ويمكن، بوجه عام، تصنيف هذه الهيئات في ثلاث فئات مختلفة: هيئات تقوم بالبحوث المتعلقة بالسياسات، وهيئات تركز على البحوث الأساسية، وهيئات تعنى في المقام الأول ببناء القدرات، من حيث التدريب ومختلف أنواع المساعدة التقنية. وتدخل أنشطة بعض الهيئات في أكثر من فئة من هذه الفئات.

٢٦٦ - ومشاكل التكاثر وتشتت الجهود التي تميزت بها أنشطة الأمم المتحدة في عدد من المجالات واضحة أيضاً في هذا القطاع. فالوسيلة الأساسية لتمويل معاهد البحوث هي التبرعات التي تقدمها الدول

الأعضاء ومصادر أخرى. ويواجه عدد من معاهد البحوث مشاكل مالية حادة ومن ثم يتعذر عليها أن تواصل إنتاجها بطريقة منتظمة. ولذلك تتفاوت نوعية البحوث وغيرها من الأنشطة تفاوتاً كبيراً. والواقع أن قابلية بعض هذه المعاهد للبقاء في المدى الطويل أمر مشكوك فيه.

٢٦٧ - وعلى الرغم من النتائج المفيدة التي توصلت إليها بعض المعاهد، ومشاريع بناء القدرات المفيدة التي قامت بها معاهد أخرى، فإن الإسهام العام لمعاهد البحوث وإمكانياتها العامة ما زالت إلى حد كبير غير مستغلة الاستغلال الكافي من جانب مجتمع الأمم المتحدة. فمعاهد البحوث تميل إلى أن تعيش في عالمها الخاص بعيدة إلى حد كبير عن عمل الأمم المتحدة وشواغلها. وتفسر هذا البعد جزئياً حاجة هذه الهيئات إلى مواصلة بحوثها وأنشطتها الأخرى بقدر من الاستقلال والانضباط الفكري. على أنه يتعين في الوقت ذاته التأكيد على أن هذه المعاهد، باعتبارها جزءاً من أسرة الأمم المتحدة، ليست مماثلة لمؤسسات البحث الأكاديمية أو غير الحكومية. فمعاهد الأمم المتحدة عليها التزام بأن يكون عملها ذا أهمية لمجتمع الأمم المتحدة الكبير ومتاحاً لهذا المجتمع. ولكن هذه المعاهد لم تطور قدرتها على إقامة الروابط الوثيقة مع المؤسسات الرائدة الأخرى في مجال المعرفة والإفادة من قدرات هذه المؤسسات بالقدر الكافي.

٢٦٨ - إن دور المعرفة العلمية وتحليل السياسات، بما في ذلك العلوم الاجتماعية، في توجيه وتبصرة القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء في الهيئات الحكومية الدولية ستكون له في القرن القادم أهمية متزايدة. وتمثل قدرات معاهد الأمم المتحدة موارد كامنة هامة للأمم المتحدة. ويتعين اتخاذ الخطوات لضمان استفادة الأمم المتحدة استفادة كاملة من الأعمال التي تضطلع بها معاهد البحوث التابعة لها، وضمان اطلاع هذه المعاهد على أعمال المؤسسات الرائدة الأخرى والإفادة من هذه الأعمال.

٢٦٩ - ونظراً إلى المشاكل الراهنة التي تواجه بعض معاهد البحوث فيما يتعلق بقدرتها على البقاء وضرورة ضمان ألا يؤثر تداخل الجهود وازدواجيتها على نواتج معاهد البحوث كمّاً وكيفاً، فإن القيام باستعراض شامل لعمل معاهد البحوث لتحديد المجالات التي يكون فيها تعزيز هذه المعاهد أمراً مطلوباً سيكون عملاً مفيداً يأتي في حينه.

٢٧٠ - ومن الخصائص الأخرى لمعاهد البحوث أنه لا يكاد يوجد بينها أي اتصال. ومن ثم لا توجد آلية لتبين أي تداخل ملحوظ في برامج العمل، كما لا توجد أية فرصة، وهذا أمر لا يقل عن ذلك أهمية، لاستغلال أوجه التكامل وتحديد المجالات التي يحتمل أن يكون فيها تنازع أو عدم اتساق.

٢٧١ - ومن الضروري أيضاً التوصل إلى آليات وإجراءات مستمرة تحقق اتصالاً أكثر منهجية وانتظاماً بين معاهد البحوث والأمانة العامة للأمم المتحدة. وسوف تكون وحدة التخطيط الاستراتيجي بمكتب الأمين العام هي أداة الاتصال الرئيسية بمعاهد البحوث، وهي التي تزودها بالاقتراحات فيما يتعلق بموضوعات البحث، كما أنها ستكون واحداً من المستفيدين الأساسيين من موضوعات البحث.

الإجراء ٢٩:

(أ) سيشرع الأمين العام، بالتشاور مع جامعة الأمم المتحدة وغيرها من معاهد البحوث، في اتخاذ تدابير تستهدف تنسيق وترشيد أنشطة كل من هذه المعاهد وضمان اسهامها على نحو أوفى وأكثر فعالية في سياسات الأمم المتحدة وبرامجها وأولوياتها. ويشمل ذلك توصيات يمكن أن تقدم إلى الدول الأعضاء لتحسين ترتيبات إدارة هذه المعاهد. كما أن من الممكن أن تشمل هذه التوصيات على تعديلات في النظام الأساسي لجامعة الأمم المتحدة وفقا للإجراءات الواردة في ذلك النظام.

(ب) وسوف يطلب إلى كلية موظفي الأمم المتحدة أن تعمل، لدى إعدادها لبرامج موظفي الخدمة المدنية الدولية في كل أجزاء منظومة الأمم المتحدة، على الاستفادة الكاملة من تجارب معاهد البحوث في مجالي البحث وبناء القدرات.

سابعاً - الاستعداد للعالم متغير

٢٧٢ - إن الغرض من إصلاح الأمم المتحدة هو تعزيز مؤسسة لا غنى عنها وإعدادها لمواجهة تحديات المستقبل. وليس الإصلاح في جوهره مجرد عملية خفض تكاليف أو تقليل عدد الموظفين. لكنه عملية تستهدف تأكيد أهمية المنظمة في عالم متغير، وضمان تنفيذ المهام التي كلفتها بها الدول الأعضاء الـ ١٨٥ بفعالية وكفاءة في حدود الموارد التي تم تخصيصها لهذه الغايات.

٢٧٣ - ويعرض هذا التقرير مخططاً أساسياً للمستقبل. فهو يبين التحديات التي تواجه الأمم المتحدة والخطوات التي يتخذها الأمين العام لمواجهتها، ويقترح التقرير إقامة شراكة مع الدول الأعضاء للمضي قدماً معاً. ويغطي التقرير المجالات والمهام الاستراتيجية الرئيسية للمنظمة، ويحدد، في كل مجال، خطة للإصلاح. وهناك مواضيع عامة في مختلف أنحاء التقرير ترسم، في مجموعها، صورة لمنظمة جديدة متغيرة: وهي منظمة ذات قيادة وقدرات إدارية محسنة؛ وذات هيكل أفضل تنظيماً؛ منظمة تقوم بدورها كأهم منظمة واحدة على الصعيد القطري؛ منظمة أفضل استعداداً للالتزامات الإنسانية والسياسية؛ منظمة ذات موظفين على درجة عالية من المهارة؛ منظمة ذات دور أقوى في التعاون الإنمائي؛ منظمة تدار بصورة أفضل وقادرة على تقليل تكاليفها من أجل تحقيق "عائد التنمية". ويرد أدناه موجز للخطوات الرئيسية التي يقوم الأمين العام حالياً باتخاذها والتوصية بها.

٢٧٤ - تحسين القيادة والإدارة الاستراتيجية في الأمم المتحدة: نتيجة لهذه الإجراءات والتوصيات، سيكون للامانة العامة هيكل قيادة وبرنامج عمل يضمّان أربعة قطاعات رئيسية تعكس المجالات الاستراتيجية الرئيسية للمنظمة وهي: السلم والأمن؛ والشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والتعاون الإنمائي؛ والشؤون الإنسانية. وتُعامل حقوق الإنسان كمسألة داخلية في كل القطاعات. وسيقوم فريق الإدارة العليا واللجان التنفيذية لكل قطاع بالعمل على زيادة التلاحم بين مختلف إدارات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها،

وبتوفير إطار للإصلاح. ومن شأن اقتراح تعيين نائب للأمين العام أن يعزز قدرة الأمين العام على إدارة تحديات من قبيل القطاعات الشاملة لعدة مهام وحالات الطوارئ المعقدة. والتوصية بأن تعتمد قيام الجمعية العامة بين فترة وأخرى موضوعاً رئيسياً يكون محورياً لعملها إنما تستهدف تحسين دورها في تحديد الاتجاهات الاستراتيجية للأمم المتحدة وأولوياتها.

٢٧٥ - إعادة تنظيم الهيكل لزيادة الفعالية: إن في الأمانة العامة الآن إدارة وحيدة مجمعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة وحيدة لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات تضم الأعمال التي كانت تقوم بها من قبل ثلاثة كيانات مختلفة. وسيتم إدماج مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان في مكتب واحد هو مكتب المفوض السامي. وسيحل مكتب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ محل إدارة الشؤون الإنسانية، وستحوّل المهام التنفيذية للإدارة إلى منظمات أخرى، وسيعزز دور منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ لضمان الاستجابة الفعالة في حالات الطوارئ ودعم القضايا الإنسانية. وستكون هناك إدارة لنزع السلاح وتنظيم التسليح تدمج فيها أنشطة الأمم المتحدة التي تتناول انتشار جميع أنواع الأسلحة، وتولي تركيزاً جديداً لعملية مراقبة تدفق الأسلحة التقليدية إلى مناطق الصراع. ويمكن أن يكون هناك مزيد من التركيز بموافقة الدول الأعضاء، حيث يطلب منها التقرير أن تنظر في إدماج بعض الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبأن تستعرض دور اللجان الإقليمية إزاء الهيئات الحكومية الدولية الأخرى الإقليمية ودون الإقليمية. وسيكون من شأن إنشاء لجنة خاصة لدراسة ما قد يكون هناك من احتياجات لإجراء تغييرات في ميثاق الأمم المتحدة وفي المعاهدات التي تستمد منها الوكالات المتخصصة ولاياتها، أن يساعد على وضع منظومة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواجهة تحديات القرن المقبل.

٢٧٦ - تعزيز الموظفين: سوف تتعزز إدارة الموارد البشرية من خلال إجراء استعراض أساسي ووضع برنامج عمل لها. وكجزء من هذه الإجراءات والتوصيات، وضعت مدونة لقواعد سلوك موظفي الأمم المتحدة ستصبح، بموافقة الجمعية العامة، جزءاً لا يتجزأ من النظامين الأساسيين والإداريين للموظفين. وسينشأ برنامج لتدريب ونقل الموظفين الذين قد يتأثرون بتدابير الإصلاح. ويطلب من الدول الأعضاء إجراء استعراض للجنة الخدمة المدنية الدولية بغية تعزيزها بوصفها مجموعة مستقلة بحق من الخبراء التقنيين، في المرتبات والبدلات والتعويضات وشروط الخدمة، تمثل جميع المناطق الإقليمية.

٢٧٧ - زيادة التأهب: نتيجة لهذه الإجراءات والتوصيات، ستكون الأمانة العامة قادرة على الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية بصورة أسرع. وهناك آليات من شأنها أن تعجل باستجابة المنظمة لحالات الطوارئ من قبيل وضع مخزونات أغذية مسبقاً ومجموعات خدمات احتياطية؛ وسلسلة إمدادات عالمية. وسيجري تحسين قدرة المنظمة على التنبؤ بحالات الكوارث المحتملة من خلال تعزيز نظام الإنذار الإنساني المبكر وإنشاء نظم للإنذار المبكر خاصة بكل قطاع في اليونيسيف، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي.

٢٧٨ - وبدعم من الدول الأعضاء، ستوضع ترتيبات أكثر موثوقية وقدرة على التنبؤ من أجل الالتزام بتوفير القوات والمعدات وسرعة إرسالها، فضلاً عن ترتيبات لتمويل قيادة بعثات عسكرية/مدنية سريعة الانتشار لغرض تمكين عمليات حفظ السلام من الشروع في مهامها بكفاءة وفعالية فور بدئها. ويُقترح إطار زمني لإبرام اتفاق بشأن وضع القوات حينما يتم إنشاء عملية لحفظ السلام؛ وسيطبق الاتفاق النموذجي مؤقتاً إذا لم يعقد اتفاق في غضون هذا الإطار الزمني.

٢٧٩ - كيان واحد للأمم المتحدة على الصعيد القطري: نتيجة لهذه الإجراءات والتوصيات، سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والكيانات الأخرى في إطار أكثر توحداً وتعاوناً والتحاماً على الصعيد القطري. وسيحدد "إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" أهدافاً مشتركة وأطراً زمنية لبرامج المساعدة على الصعيد القطري، وستبدأ برامج رائدة خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وستدمج مراكز الأمم المتحدة للإعلام في مكاتب المنسقين المقيمين. وفي خلال ست سنوات، سيبلغ عدد البلدان التي تشغل فيها المنظمات أماكن عمل مشتركة أكثر من ضعف العدد الحالي. وسيطلق على أماكن العمل المشتركة على الصعيد القطري اسم "دار الأمم المتحدة"، وقد بدأ تنفيذ هذه التسمية على الفور في جنوب أفريقيا. وستعزز مراقبة الدول الأعضاء للصناديق والبرامج وذلك، على سبيل المثال، من خلال عقد اجتماعات للجان مشتركة واجتماعات متتابعة للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمجلس التنفيذي لليونيسيف.

٢٨٠ - زيادة الفعالية والكفاءة في الإدارة: ستحقق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ معدل نمو سالباً وسيقل عدد الوظائف في الأمانة العامة بما مقداره ١٠٠٠ وظيفة. وستخفض التكاليف الإدارية والتكاليف العامة الأخرى في الميزانية العادية بمقدار الثلث، وسيعاد تخصيص العائد الناتج عن ذلك للتنمية. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ سيكون قد تم إنجاز ٤٠٠ من مشاريع الكفاءة. وستبسط القواعد والإدارة المركزية في الأمانة العامة، وتُخوَّض السلطات والمسؤوليات للمديرين التنفيذيين. وستكون تكنولوجيا المعلومات، وخدمات الاتصالات والشراء، وخدمات الدعم الأخرى، أكثر فعالية من حيث التكلفة كما ستحقق مزيداً من الرضاء من جانب العملاء، حيث سيتم إنشاء مرفق أو أكثر من مرافق الخدمات المشتركة. وسيؤدي دخول الأمم المتحدة إلى العصر الإلكتروني بصورة متزايدة إلى إتاحة فرص وصول البعثات، والمنظمات غير الحكومية، والجمهور في جميع البلدان إلى وثائق الأمم المتحدة ومنشوراتها وغير ذلك من المعلومات. وبموافقة من الدول الأعضاء، سيجري تحويل نظم الإبلاغ عن عمليات التخطيط وإعداد الميزانيات وتقارير الأداء في الأمم المتحدة من مجرد حساب المدخلات إلى المحاسبة على النتائج، بينما تتولى الجمعية العامة تحديد الأهداف، ويعطي مزيد من المرونة والمسؤولية للأمين العام من أجل تحقيقها بأقصى قدر من الفعالية في حدود قيود الميزانية ذات الصلة. ومن شأن صندوق الائتمان الدائر المقترح بما يصل إلى بليون دولار أن يساعد على استعادة السيولة.

٢٨١ - تحويل موارد إلى التنمية: بموافقة الدول الأعضاء، سينشأ حساب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تموله العائدات الناتجة عن الوفورات في التكاليف الإدارية والتكاليف العامة الأخرى، والوفورات الناجمة

عن تخفيض عدد الاجتماعات والوفائق غير الأساسية. وسيزيد "عائد التنمية" هذا إلى ٢٠٠ مليون دولار على الأقل في فترة السنتين التي ستبدأ في عام ٢٠٠٢ وسينشأ الحساب في البداية بدفعة أولى من الوفورات المحققة في الميزانية العادية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

٢٨٢ - الإعدادات لعالم متغير: نتيجة لهذه الإجراءات والتوصيات، ستكون لدى الأمم المتحدة قدرة معززة على مواجهة التحديات الجديدة والناشئة مثل مكافحة الجريمة، والمخدرات، والإرهاب. وستعزّز عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وستعيّن جميع كيانات الأمم المتحدة جهات اتصال لتعزيز الروابط مع المنظمات غير الحكومية والتماس سبل جديدة لإشراك القطاع الخاص في تحقيق أهدافها. وسيكون للأمم المتحدة استراتيجية اتصالات جديدة تجعل المنظمة وبرامجها على اتصال بجميع شعوب العالم. وبموافقة الدول الأعضاء، سيصبح مجلس الوصاية محفلاً يمكن لها من خلاله القيام بممارسة وصايتها الجماعية على سلامة البيئة العالمية والمناطق المشاع مثل المحيطات، والغلاف الجوي، والفضاء الخارجي. ومن شأن وجود مجلس اقتصادي واجتماعي قوي أن يعطي قوة دفع جديدة للأنشطة الإنمائية.

٢٨٣ - وفي منظمة ضخمة ومركبة كالأمم المتحدة، يتكون الإصلاح، بالضرورة، لا من مجرد واحد أو اثنين من الإجراءات البسيطة، وإنما من طائفة كبيرة من المهام تشكل جدول أعمال كبيراً يتعين العمل على تنفيذه على مر الوقت. ولكن العالم لن يقيس عملية الإصلاح بعدد البنود التي يتضمنها جدول الأعمال، ولا بعدد الأنشطة المضطلع بها زيادةً أو نقصاناً، ولا بعدد اللجان التي يتم تشكيلها أو حلها. ذلك أنه سيحكم على المنظمة، بحق، بما ستتركه كل هذه الجهود من أثر على الفقراء والجوعى والمرضى والمهددين على أعلى شعوب العالم التي وُجِدَت الأمم المتحدة لخدمتها.

المرفق

أمثلة على الإصلاحات الإدارية الجارية

السلم والأمن

تحسين القدرة التحليلية: بغية تحسين الاستجابة للقضايا السياسية المعقدة في الميدان، تمكنت إدارة الشؤون السياسية على وضع برنامج تدريب شامل في مجال مفاوضات السلام سيقتزن بجولات ميدانية معززة تنظم لموظفي المقر. ولتحسين التحليل السياسي، يجري إنشاء آليات جديدة لاستخدام المعلومات الحساسة عن الأوضاع وتيسير إقامة الصلات.

تعزيز القدرة الإدارية في الميدان: يؤدي تفويض المسؤولية الإدارية إلى الميدان إلى الحد من الإزدواجية وزيادة القدرة على الاستجابة وتحسين معنويات الموظفين:

- يعاد تنظيم الإدارة الميدانية والدعم السوقي المقدم للمكاتب السياسية وبعثات المساعدة في الانتخابات، ويشمل ذلك إنشاء آلية لتوفير الخدمات المشتركة.
- سينشأ في المقر وفي ١٦ بعثة ميدانية نظام شامل لسوقيات البعثات الميدانية، بما في ذلك إدارة الموجودات ومراقبة الحركة. وخلال عام ١٩٩٨ سيكتمل وضع نماذج لسوقيات النقل والهندسة والاتصالات.
- بحلول عام ١٩٩٨، سيؤدي تحسين نظام الإدارة المالية إلى إلغاء العمليات اليدوية وتحسين نوعية البيانات، والتخطيط المالي وتبناؤات الميزانية لعمليات حفظ السلام.
- تمت زيادة السلطة المخولة إلى مجالس حصر الممتلكات المحلية ومجالس استعراض المطالبات، واللجان المحلية المعنية بالعمود. ومن المزمع إجراء المزيد من عمليات التفويض المالية في عام ١٩٩٧.
- تتاح حالياً، عن طريق الوسائل الإلكترونية، كتيبات عن المعدات المملوكة للقوات وعن التكاليف القياسية، ودليل لدعم العمليات، وذلك لمعاونة المديرين الميدانيين دون الرجوع باستمرار إلى المقر.

تحسين التأهب: يمكن تحسين نجاح عمليات حفظ السلام على الأرض إلى حد كبير إذا كان المشتركون العسكريون والمدنيون متأهبين تأهباً كاملاً بشكل مسبق. وتضطلع الأمم المتحدة بمجموعة من الأنشطة ترمي إلى تحسين التأهب، ومنها على سبيل المثال:

- عقدت إدارة عمليات حفظ السلام حلقات دراسية في البرازيل وغانا لتدريب مدربين عسكريين ومدنيين وشرطة من ٢٦ دولة من الدول الأعضاء سيتقومون بدورهم بتدريب المشتركين المحتملين في عمليات حفظ السلام.
- تلقى موظفون من ١٧ بلداً تدريباً في كلية موظفي الأمم المتحدة في عملية تدريبية ترمي إلى تحسين تأهب الأفراد والوحدات الذين يشتركون في عمليات حفظ السلام.
- ساعدت عملية من عمليات حفظ السلام في السلطانيات على تدريب ٤٧٥ فرداً من ١١ بلداً.
- يجري تخزين مجموعتين خاصتين من المستلزمات لبدا البعثات، تكفيان لسد حاجة ١٠٠ شخص لمدة ٩٠ يوماً.

ترشيح الدعم المقدم إلى الميدان: إن توفير المعدات المناسبة، في المكان المناسب وفي الوقت المناسب أمر حاسم لفعالية دجاج القوات على الأرض:

- سيؤدي توحيد أسطول المركبات، والشراء المركزي لقطع الغيار إلى تخفيض التكاليف إلى حد كبير.
- سيؤدي استئجار طائرات خاصة لنقل مراقبي الشرطة إلى توفير ما يزيد على مليون دولار في عام ١٩٩٧.
- سيؤدي تبسيط نظام الإمدادات الطبية إلى توفير مبلغ يتراوح من ١ إلى ٧ مليون دولار سنوياً.
- ستؤدي عقود جديدة للدعم الجوي إلى رفع استخدام الأسطول إلى أقصى حد ممكن وتبسيط احتياجات الدعم. وتحقيق وفورات بحوالي ٨٠٠ ٠٠٠ دولار سنوياً.

تحسين الاتصالات في الميدان: تُستخدم تكنولوجيا المعلومات الآن لتحسين الاتصالات مع الميدان وزيادة سرعتها:

- ترتبط البعثات الميدانية حالياً بمقر الأمم المتحدة وبعضها بعض عبر (VSAT)، الذي يوفر قدرة أكبر من خطوط الهاتف التجارية بكلفة أقل ويمكن من الاتصال فيما بين البعثات بتكلفة منخفضة.

- توجد قاعدة بيانات استراتيجية خاصة بحفظ السلام، تبنى على نظام المعلومات الإدارية المتكامل وتوفر للبعثات الميدانية المعلومات الإدارية والتقارير المالية وغيرها من التقارير الإدارية الموحدة قياسياً. وهي متاحة لـ ٢٨ من الدول الأعضاء، وسيوسّع نطاقها خلال العامين القادمين لتشمل جميع البعثات الميدانية وجميع الدول الأعضاء المهمة.

- يستخدم المديرون المتابعون لبرنامج النفط مقابل الغذاء، في مراقبة شحنات الأغذية والأدوية نظاماً متكاملًا للتحقيق والإدارة وضعه موظفون في إدارة عمليات حفظ السلام.

- استحدثت نظام إدارة وتتبع عمليات الشراء، يستند إلى قاعدة بيانات "Lotus Notes" ويرتبط بنظام المعلومات الإدارية المتكامل، وقد أخذ به في أنغولا، ويوغوسلافيا السابقة و ١٧ بعثة أخرى، وسوف يكتمل تشغيله في البعثات الباقية بنهاية العام الحالي.

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الإدارة لتحقيق النتائج: تقوم الإدارات الاقتصادية والاجتماعية بوضع طرق محسنة لإدارة برامج عملها لكفالة انسجامها مع احتياجات الدول الأعضاء. ومنها على سبيل المثال:

- قامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ببناء على مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء، بترشيد برنامج عملها، وتخفيض العناصر البرنامجية من ٢٦٨ إلى ١٠٥. وقامت بتخفيض الهيئات الفرعية إلى النصف.
- عملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الدول الأعضاء على تخفيض عدد البرامج الفرعية وتحقيق وفورات تربو على ٦٠٠ ٠٠٠ دولار والتركيز في الوقت نفسه على النواتج ذات التأثير الأكبر وعقد عدد أقل من الاجتماعات ذات التوجه الأكبر نحو الأهداف.

تخفيض التكاليف العامة للمقر: يؤدي التركيز على الأولويات والنتائج إلى تنسيق الجهود من أجل رفع الاستفادة من الموارد المكرسة لبرنامج العمل إلى أقصى حد ممكن وتخفيض التكاليف العامة للمقر. ومنها على سبيل المثال:

- سيؤدي ترشيد الإدارات الاقتصادية والاجتماعية الثلاث في نيويورك بحيث تشكل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى تخفيض زهاء ٢٥ وظيفة إدارية.
- تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتحقيق لامركزية أنشطتها ونقل نحو ٢٥ في المائة من موظفيها إلى خمسة مراكز إقليمية دون الإقليمية، تقع في مختلف أنحاء القارة الأفريقية.
- سيقوم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بتحقيق لامركزية العمليات وإنشاء مكاتب للموئل في أمريكا اللاتينية وآسيا.

الاستعانة بالمصادر الخارجية: إن الحملة الرامية إلى تخفيض التكاليف الإدارية تؤدي ثمارها، من حيث الأموال وتحسين الأداء على السواء.

- تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتخطيط للاستعانة بمصادر خارجية في بعض أعمالها الفنية، وذلك لتحقيق مزيد من المرونة في تنفيذ برامج العمل، والاستفادة من الخبرة التي لا تحتاج إليها على أساس التفرغ.
- تستعين اللجان الإقليمية الأخرى بمصادر خارجية في تنفيذ أنشطة مثل تركيب الحواسيب وصيانتها والأمن والتنظيف وفنيي الكهرباء والمراسلين، وتحقيق وفورات كبيرة.

تكنولوجيا المعلومات: تعبّل بتوفير المعلومات والخدمات الفنية وتؤدي إلى تحسين جودتها:

- وُصِّل الموقع الخاص بالأمم المتحدة (UN-wide) على الشبكة الالكترونية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالمواقع الوطنية الرسمية على الشبكة الالكترونية، ويوفر للوفود سهولة الحصول على المعلومات والوثائق الاقتصادية والاجتماعية.
- تقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصورة فعالة بإنشاء مكتب إلكتروني، يصل بين الموظفين في كل أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالبريد الإلكتروني، ويوفر نظاما إلكترونيا لحفظ الملفات، له إمكانية الحصول الفوري على أحدث المعلومات، ويحقق وفورات كبيرة في الموظفين والأموال. وتعاون، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا مع مكتب الأمم المتحدة في فيينا على القيام بالترجمة عن بعد لتوفير تكاليف الموظفين والسفر وتحقيق الاستخدام الأمثل لخدمات الترجمة في كلا الموقعين.
- تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بحوسبة مكتبها، وقامت بتركيب موقع على الشبكة الالكترونية وتقوم بتطوير شبكة محلية. وتقدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنها ستحقق وفورات بمبلغ ٨٧ ٠٠٠ دولار في استخدام الفاكس والتلكس والهاتف فضلا عن إتاحة معلومات اقتصادية واجتماعية ذات مغفول أكبر.
- قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتحسين خدمات المؤتمرات باستخدام التسجيل الإلكتروني المباشر، والصياغة الجماعية المباشرة واسترجاع قرارات الجمعية العامة والأونكتاد مما أدى إلى تخفيض أوقات الاجتماعات وتحسين الخدمات المقدمة إلى المشتركين.
- قام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتحسين الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء، وذلك بتوفير الوثائق على نحو أسرع عبر البريد الإلكتروني ووضع الوثائق الرسمية على الموقع الخاص بالمركز على الشبكة الالكترونية.
- اتفق برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات مع مورد خارجي على وضع برامج حاسوبية موحدة تستخدمها البلدان لتسهيل الإبلاغ عن مراقبة المخدرات، إلى توزيع الوثائق إلكترونيا ليوفر بذلك للجنة المخدرات وركات المعلومات التقنية وغيرها من الوثائق عبر الإنترنت.

زيادة تفويض السلطة والمساءلة: يشكل المفهوم القائل إن الأداء يتحسن مع تفويض السلطة والمسؤولية الإدارية، إلى جانب المساءلة، إلى أقرب الأشخاص للعمل، أساس الإصلاحات الإدارية الجارية: فاللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقوم، بتأييد من الدول الأعضاء، بإعداد خطة رائدة لوضع هذا المفهوم موضع التنفيذ، ومنح المديرين قدرا أكبر من السلطة والمرونة فيما يتعلق بالموارد البشرية والمالية، وفي الوقت نفسه مساءلتهم عن تحقيق أهداف محددة لكل من محتوى النواتج وجودتها وحجمها.

الإدارة البيئية الجيدة: يجري ترويج هذا المفهوم داخل الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوسيع نطاق تدابير مواتية للبيئة وتنقسم بتوفير التكاليف، مثل إعادة تدوير نصف المياه المستخدمة في مجمع خيروبي واستخدام أجهزة التوقيت، في مصابيح إنارة الممرات وإعادة تدوير الورق، ووضع برنامج للتخلص التدريجي من مشكلة الأوزون.

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

تحويل الموظفين والسلطة إلى المكاتب القطرية: يتمثل مجال تركيز المنظمات الإنمائية في برامجها القطرية ويحدث الآن تحول رئيسي صوب منح المكاتب القطرية مزيداً من السلطة والمسؤولية:

- فوَّض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممثليه المقيمين سلطة كاملة في مجال البرمجة في حدود أطر التعاون القطري المعتمدة، وخفّض عدد موظفيه في المقر بنسبة ٣١ في المائة، وهو يقوم حالياً بنقل نسبة إضافية من موظفيه في الفئة الفنية بالمقر، تبلغ ٢٥ في المائة، إلى مكاتب قطرية؛
- يتحمل الآن الممثلون القطريون لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) كامل المسؤولية عن إدارة وأداء برامجهم القطرية، ولهم سلطة إعداد وإنفاق الميزانية البرنامجية السنوية في حدود إطار يضعه المجلس التنفيذي؛ ويتحول دور مقرّ اليونيسيف حالياً من الإشراف والرقابة إلى القيادة والاستراتيجية العامة، مما أدى إلى خفض عدد شعب المقر من ١٩ إلى ١٥ وتخفيض عدد موظفي المقر؛
- قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بنقل ٢٥ في المائة من موظفيه إلى مراكز عمل خارج مقره الرئيسي بنينوبورك، وذلك بغية تقريبهم من عملائهم، وفوَّض سلطة الإدارة، على نطاق واسع، إلى أفرقة مكونة على أساس العملاء الذين يتعامل معهم، تحت قيادة مدير واحد لكل فريق؛
- يتمتع ممثلو صندوق الأمم المتحدة للسكان في ١٤ قطراً بكامل سلطة الموافقة، على أساس اللامركزية، في حين يتمتع الممثلون في جميع الأقطار الأخرى بسلطة موافقة على مبالغ تصل إلى ٧٥٠ ٠٠٠ دولار للمشاريع القطرية، مقابل ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في ١٩٩٢.

تبسيط أساليب العمل: إن أداء البرامج بمزيد من الفعالية على أرض الميدان هو الهدف الرئيسي لمنظمات الأمم المتحدة الإنمائية. ويعني هذا البحث باستمرار عن سبل لتحسين الإنتاجية وتبسيط العمليات الإدارية:

- أدت إعادة تشكيل مستودع اليونيسيف في كوبنهاغن إلى خفض تكاليف الإمدادات، وتقصير الدورات الزمنية، وخفض تكاليف المخزونات من ٣٥ مليون دولار إلى ٢٢ مليون دولار، في حين حسّنت ناتج المستودع ومستويات المخزون. وخفّضت تكاليف الموظفين بمبلغ ١,٤ مليون دولار؛
- ينتقل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً إلى إطار المساءلة بعد الأداء، وذلك لتحويل مهمة الإشراف من الرقابة على المدخلات إلى تقييم النتائج والأثر. ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً تبسيط الكتابات الإرشادية والإجراءات لجعلها أكثر استجابة للاحتياجات القطرية؛
- يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي يعمل على أساس التمويل الذاتي الكامل، بتقديم خدمات إلى عملاء لهم حرية اختيار موردين آخرين، وقد بدأ المكتب بتخطيط أعماله من أجل تحقيق تحسينات هامة في الأداء وفي العمليات. وعلى سبيل المثال، أصبحت عملية الشراء تستغرق خمسة أيام مما يشكل خفضاً بنسبة تتجاوز ٥٠ في المائة. وجعل المكتب من احتياجات العملاء محور ثقافته في مجال الإدارة. وقد ساعد الاستماع إلى العملاء واستنباط شُحج تستجيب لاحتياجاتهم، على تعزيز توجه متطور وقوي لدى الموظفين نحو تقديم الخدمات وأسهم في تحول في الثقافة التنظيمية؛
- أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٦ مكتب المراقبة والتقييم، وهو وحدة تنظيمية مستقلة تتولى رصد نتائج ونواتج مختلف وظائف المراقبة، بما فيها عمليات مراجعة الحسابات، واستعراضات وتقييمات تطبيق السياسات، فضلاً عن عملية استعراض داخلي بغية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية القائمة وتكليف هيكل الموظفين مع الأولويات الجديدة أو الأخذ بالظهور.

تحسين التنسيق: يقتضي حضور الأمم المتحدة المتناسك والمتسق على الصعيد القطري أن تتوصل كل العناصر الفاعلة إلى طرق أفضل للعمل معاً من أجل خدمة عملائها على نحو أفضل:

- واءم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان طريقة عرض ميزانية كل منها؛
- تمت المواءمة بين دورات البرمجة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالبرمجة في ٢٧ بلداً، كما تعهد ٤٥ بلداً آخر بتحقيق المواءمة بحلول عام ١٩٩٩؛
- أنشئت أماكن مشتركة مع ٣ أو أكثر من وكالات الأمم المتحدة الإنمائية في ٢٥ قطراً، وستشمل الأماكن المشتركة ٦٥ قطراً في غضون ٦ سنوات. والهدف النهائي هو أن تتعاون الكيانات الإنمائية الأربعة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، انطلاقاً من أماكن مشتركة.

الشؤون الإنسانية

تحويل الموظفين والسلطة إلى الميدان: إن أسرع وأدفع استجابة، في حالات الكوارث الإنسانية الحادة، هي الإجراءات السريعة التي يتخذها موظفون على أرض الميدان يكونون من ذوي المهارات الفاتحة ويتخذون معظم القرارات، بدعم من مقر مدرك لاحتياجاتهم وقادر على تقديم الدعم في تعبئة الموارد لتبنيها، ويتفاعل مع العناصر الفاعلة الأخرى (في المجال السياسي، وحفظ السلام، وحقوق الإنسان، والتنمية) لكفالة اتباع نهج متماسك في مواجهة الأزمات. وسيقوم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بدعم من أعضاء لجنة التوجيه المشتركة بين الوكالات وبالتشاور التام معهم، بتنفيذ نظام موحد لتنسيق المساعدة الإنسانية، على أساس نظام المنسقين المقيمين. وسيسمح هذا بتكوين قدرة على التنسيق في الموقع لتقديم استجابة متماسكة على نطاق المنظومة في الوقت اللازم.

تحويل الموظفين إلى الميدان: يجري الآن تحويل جوهري للموظفين، والموارد، وسلطة اتخاذ القرار في مجال العمل الإنساني للأمم المتحدة إلى الميدان. وينطوي هذا على:

- تفويض السلطة والمسؤولية للمديرين في الميدان؛
- تبسيط أو إلغاء العديد من العمليات والإجراءات بغية جعل العمليات الميدانية أكثر مرونة واستجابة؛
- توسيع نطاق دور المكاتب الميدانية في التحليل، والتخطيط الاستراتيجي، واتخاذ القرار، وإدارة الاستجابة لحالات الطوارئ؛
- هيكل وثقافة جديدين للمقر الذي سيتمثل الآن دوره المركزي في دعم الميدان وتعبئة الموارد.

الموارد البشرية والتعاون الوطني: من أجل دعم التنسيق الميداني على نحو أفضل، تقوم منظمات الأمم المتحدة الإنسانية بإدخال تغييرات كبيرة على طريقة إدارة الموارد البشرية. وتشمل هذه التغييرات:

- اقتضاء أن يعمل الموظفون، خلال فترات متوالية، في الميدان حيث يتحملون مسؤولية هامة؛
- الشروع في إجراء تقييمات منتظمة للأداء، والعمل بنظام للتطوير الوطني، وتدريب كثير التواتر أثناء العمل لمساعدة الموظفين الميدانيين على التفكير بطريقة أكثر انساماً بالطابع الاستراتيجي وعلى تحمل مسؤولية أكبر وإدارة الأفرقة والخضوع للمساءلة بشأن تخصيص الموارد وتحقيق النتائج؛
- تقرر أن تصبح الخبرة في الميدان معياراً هاماً لأغراض التقييم في المناصب العليا؛
- شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ مشروع "دلفي" لإجراء إعادة تشكيل جوهري للإدارة، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية.

تعزيز آليات الاستجابة السريعة: تتوقف فعالية الموظفين الميدانيين على توفر الخدمات والمعلومات لهم بسرعة في مواقع الأزمات. وقد أُنشئت بالفعل آليات للاستجابة السريعة، مثل النقل المسبق لمخزونات الأغذية إلى مواقع إقليمية، ويجري حالياً إنشاء آليات أخرى، منها:

- شبكة للتزويد العالمي؛
- مجموعات متكاملة من الخدمات تحت الطلب؛
- أفرقة للأمم المتحدة معنية بتقييم الكوارث والتنسيق؛
- الوصول إلى أصول الدول الأعضاء في مجال الدفاع المدني والمجال العسكري وغيرهما.

ولا شك أن عائدات لا بأس بها ستجدر عن مزيد من الابتكارات في ميادين مثل الاحتفاظ بمخزونات الطوارئ في مستودعات، والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ. ويمكن أن تنشأ حالات تحقق فيها جميع مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني وفورات في التكاليف وزيادة في الفعالية نتيجة لتحديد المسؤولية التنفيذية بوضوح عن الوظائف المتصلة بقطاع محدد أو مجموعة مستهدفة محددة.

الإنذار المبكر في الميدان الإنساني: يمكن التخفيف على نحو أفضل من حدة الكوارث الإنسانية، إن لم نقل منع حدوثها، بواسطة الإنذار المبكر الفعال. وتقوم الأمم المتحدة حالياً بزيادة قدرتها، بنسبة كبيرة، على التنبؤ بالكوارث المحتملة، من خلال:

- نظم الإنذار المبكر الخاصة بقطاعات محددة في اليونيسيف، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي؛
- نظام للإنذار المبكر الإنساني على نطاق الأمم المتحدة، فضلاً عن "شبكة الإغاثة" (ReliefWeb) والشبكات الإقليمية للمعلومات.

ويجب تعزيز هذه النظم وتحقيق التوازن فيما بينها وقابليتها للتشغيل المتبادل لكي يتسنى للرصد المنتظم للمؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات حقوق الإنسان والبيئة أن تُنذر، على نحو فردي أو جماعي، بأزمة إنسانية محتملة.

خدمات الدعم

خدمات مؤتمرات أكثر فعالية من حيث التكاليف:

- تستخدم مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك، وستياغو، وفيينا، وغيرها، على نطاق واسع، خدمات الترجمة عن بُعد لخفض تكاليف السفر والاستفادة من خدمات المترجمين على نحو أفضل.
- يجري حالياً اختبار طريقة إعداد المحاضر الحرفية خارج الموقع، ومن المزمع توسيع نطاق هذه التجربة في أثناء الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، مما يسمح بتحقيق وفورات كبيرة في تكاليف السفر وتكاليف أخرى.
- يجري العمل حالياً على زيادة استخدام الموظفين المؤقتين المحليين لخفض تكلفة خدمات اللغات.
- يجري الآن في فيينا تقييم مؤتمرات الفيديو كأداة للترجمة الشفوية، كمشروع تجريبي.
- جرى في عام ١٩٩٧ تجهيز جميع غرف الاجتماع في المقر بمجموعة موحدة من معدات تكنولوجيا المعلومات.

إدخال الأمم المتحدة إلى العصر الإلكتروني:

- تم وصل جميع البعثات الدائمة في نيويورك بشبكة الإنترنت وتحقق بالتالي وصولها إلى وثائق الأمم المتحدة عن طريق موقع الأمم المتحدة على الشبكة ونظام القرص الضوئي، بحلول ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٧. وأقيمت محطات عمل بالحاسوب في ردهة المندوبين بالمقر.
- تم تعزيز الموقع على شبكة الإنترنت ليتضمن معلومات عن الأمن، والقانون الدولي، والحافلة المدرسية الحاسوبية، وملف المراجع الجاهزة "معلومات - استفسارات بشأن الأمم المتحدة" (UN-I-QUE) بمكتبة داغ همرشولد.
- وقد تم تزويد ٢٠٠ ٤ مستعمل وجميع محطات خدمة الحواسيب في المقر ببرامجيات موحدة عن طريق نظام مدار مركزياً، مما خفض تكاليف التوزيع وقلل من الاتصالات لطلب المساعدة التقنية.
- من المقرر أن يكتمل في عام ١٩٩٨ الانتقال الجاري حالياً من البرقيات والتلكس إلى البريد الإلكتروني والفاكس.
- يجري حالياً خفض حجم الوثائق عن طريق خطوات متنوعة، منها تخفيضات طوعية قررتها البعثات الدائمة بسبب توفر الوثائق في شكل إلكتروني، والتقليل من طول الوثائق وتنقية قوائم التوزيع. ومن المتوقع أن ينخفض إنتاج الوثائق في المقر بنيويورك فيصل وزنها إلى ٢ ٩٧٥ ٠٠٠ رطل انكليزي من الورق في عام ١٩٩٧، مقابل ٥ ٨٦٧ ٠٠٠ رطل انكليزي من الورق في عام ١٩٩٥، أي بنقصان قدره ٣٠ في المائة.

التعاقد الخارجي على الخدمات:

- إن مكتب الأمم المتحدة في فيينا يتعاقد خارجياً على خدمات الشراء وإدارة اللوازم المكتبية، وعمليات البريد وبعض أعمال الترجمة، وتصميم شكل إصدار الوثائق والتنضيد، وكذلك إعادة صياغة بعض العقود، فعلى سبيل المثال تم توفير ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من إعادة صياغة عقد التنظيف وحده.
- التعاقد الخارجي على خدمات الصيانة، وصيانة الحواسيب، والمهام المتعلقة بالهندسة المعمارية والمدنية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

تبسيط العمليات والإجراءات:

- أدى التحويل الإلكتروني للأموال في جنيف إلى تخفيض عدد الشيكات المصدرة بنسبة ٢٢ في المائة، وبالاقتراح بخطوات أخرى تم تخفيض الوقت اللازم لتلك المعاملات وتوفير أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ دولار.
- أدى تبسيط عمليات شراء اللوازم الطبية عن طريق إصدار أمر شراء عام إلى القضاء على حالات التأخير في شراء اللوازم الطبية للطوارئ، ويطبق ذلك الآن على شراء اللقاحات ومواد أخرى.
- أدى تبسيط التقارير المقدمة إلى هيئات التعيين والترقية إلى تخفيض في استعمال الورق بنسبة ٢٥ في المائة، مع توقع تحسينات إضافية في المستقبل.

تحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية:

- أدى إدماج عمليات الحاسوب الرئيسي بنيويورك في عمليات المركز الدولي للحساب الإلكتروني في جنيف، الذي اكتمل في نيسان/أبريل ١٩٩٧، إلى توفير ما يقدر بـ ١,٢ مليون دولار في السنة.
- إعداد خطة لإدارة بريد الأمم المتحدة لزيادة بيع الطوايح، وتخفيض التكاليف، ونشر الوعي ببرامج وقضايا الأمم المتحدة ودعم هذه البرامج والقضايا. زادت نسبة المبيعات في المقر في نيويورك بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٦.
- ستسمح تدابير التوفير في استخدام الطاقة في المقر بنيويورك من خلال التحكم بدرجات الحرارة، واستخدام معدات أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، والإضاءة بالتناوب، بتوفير ١٥٠ ٠٠٠ دولار على الأقل في عام ١٩٩٧.
- سيوفر التشغيل الآلي لنظم الأمن في جنيف ١ ١٩٧ ٠٠٠ دولار من تكاليف الموظفين في فترة السنتين الحالية وكذلك من تكاليف العمل الإضافي والتكاليف الأخرى.
- يجري تخفيض تكاليف الاتصالات بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار في مكتب الأمم المتحدة في فيينا.
- يقوم مكتب المراقبة الداخلية بوضع مبادئ توجيهية لكفالة الجودة والتشاور مع العملاء.